المناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
Almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

ملف حول: الثورة المصرية (2)

المحتويات

الإخوان المسلمون و»الانتقال المنظّم» للسلطة	3
الحركة العمالية خلال الثورة المصرية	6
من القاهرة إلى الإسكندرية، النضال مستمر	8
الثورة في شبابها	9
موجة الإضرابات و أزمة الدولة المصرية	11
الثورة المصرية سيرورة مستمرة- مقابلة مع حسام الحملاوي	14
ملاحظات رفاقية حول وضع وآفاق الثورة المصرية	20
مصر: الاقتصاد في خدمة أغنى الأغنياء دوما	22
عام الثورة المصرية الأول- مقابلة مع مصطفى علي	23
ورقة سياسية إلى الرفاق	27
ميدان التحرير، معاينات مشارك من المغرب	29
مصر : الإخوان المسلمون تحت الضغط	31
الثورة المصرية حاسمة لمصير الربيع العربي- مقابلة مع جيجي إبراهيم - مناضلة بحركة الاشتراكيين الثوريين	34
النساء يكسبن الرهان مرة أخرى بمصر	36
إلى عمال مصر: التفويض سم قاتل	40
الثورة ليست تلك الأسطورة الساحرة	41
ردا على مقال الثورة ليست تلك الأسطورة للكاتب بيير- ايف سالنج بجريده المناضل في 30 يوليو: ما العمل الذى كان يجب فعله	49
مصر: « ما زلنا في مرحلة أولية. محاولات إجهاض جنين تنظيمنا تابثة. «	51
جلبير الأشقر: حوار حول مصر- من يتصور أن الخمسينيات قابلة للإعادة..واهم	55
الحركة العمالية والثورة في مصر: حوار من طرف واحد	59
معركة النفس الطويل	61
مصر: الإضرابات العمالية تُناقض المشهد الاستقطابي	62
مصر: أضواء كاشفة على سنة حافلة بالتقلبات - مقابلة مع هشام فؤاد،	64
مناضل اشتراكي ثوري	64
لماذا لن أقاطع الانتخابات وسأنتخب الإصلاحي حمدين صباحي	67
المحامية التي حملت الحرية إلى السجن.. وخرجت مثقلة بهمومه	72

الإخوان المسلمون و«الانتقال المنظّم» للسلطة

الخميس 3 آذار (مارس) 2011

بقلم: جلبير الأشقر

نهاية شهر شباط/فبراير، قرّر الإخوان المسلمون تأسيس «حزب الحرية والعدالة» كذراعٍ سياسي تمكّنهم من التأثير في مستقبل البلاد.

بعكس معظم الترجيحات، كانت الغلبة لأطرافٍ علمانية وديموقراطية في تحالفات القوى - أحزاب، جمعيات، شبكات من روّاد الإنترنت - التي دفعت بالإنتفاضة المصرية وقادتها. وقد شاركت منظّمات الحراك الإسلامي أو شارك أعضاؤها بصفةٍ فردية في هذه الانتفاضة، إنّما على قدم المساواة مع تشكيلاتٍ كانت هامشية قبل بداية الثورة، ومجموعاتٍ أشبه بالمنشقّين الأوروبيين الشرقيين في العام 1989 منها بالأحزاب الجماهيريّة أو الطلائع الثورية التي تبرز عادةً في الثورات الاجتماعية.

واذا أمكن تفسير التواضع الذي اتسم به دور الحركة الإسلامية في تونس بوحشية القمع الذي حدّ كثيراً من قدرة حزب النهضة على التحرّك، فإنّ الموقف الحذِر الذي إعتمده الإخوان المسلمون في مصر يجد تفسيره، من باب المفارقة، في موقعهم كحزبٍ سمح بنشاطه النظام العسكري القائم.

والحال أنّ أنور السادات، بعد تبوّئه السلطة عقب وفاة جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر 1970، كان قد سهّل عودة الإخوان إلى السّاحة العامّة وارتقائهم لموازنة اليسار الناصري، أو الراديكالي. فاندرج الإخوان المسلمون بالكامل في سياق سياسات التحرير الاقتصادي («الانفتاح») الذي أشرف عليه مقوّض الناصريّة هذا، الأمر الذي انعكس إجتماعياً في صفوفهم بالتأثير المتزايد لرجالٍ ينتمون إلى البورجوازية المصرية الجديدة. إلاّ أنّهم مع ذلك لم يعدلوا عن إبراز تقواهم في مواجهة تفشّي الفساد، لا بل شكّلت إدانة الفساد إحدى حججهم الأساسيّة لدى الشرائح البورجوازية الصغيرة التي تشكّل أرضيّتهم المفضّلة.

وقد بنت جماعة الإخوان المسلمين نفسها كحركة سياسية رجعيّة دينية، كان هدفها الرئيس - ولا يزال- هو أسلمة المؤسّسات السياسية والثقافية المصرية، والترويج لإعتبار الشريعة مصدر التشريع القانوني؛ وهو برنامج يلخّصه شعار الجماعة المركزيّ: «الإسلام هو الحلّ». لكنّ الجماعة شكّلت أيضاً ترياقاً سياسياً في مواجهة مجموعات أصوليّة متطرّفة وعنيفة.

من جهته، استمرّ السادات بالمراهنة على الورقة الدينية لشرعنة سلطته عقائدياً في مواجهة المعارضة الاجتماعية والقومية. فبغية التعويض عن تأثير اتفاقية السلام التي عقدها مع إسرائيل في آذار/مارس 1979 (بعد أقلّ من ستّة أسابيع على الثورة الإيرانية) والتي لم تحظَ بتأييدٍ شعبي، عدّل الدستور في العام التالي لإدراج الشريعة فيه كـ«مصدرٍ رئيسي للتشريع»، وذلك بالرغم من وجود أقليّةٍ مسيحيةٍ هامّة في صفوف الشعب المصري. بيد أن هذا التنازل لم يكفِ لكسب تأييد الإخوان للمعاهدة الإسرائيلية المصرية. حينها قرّر السادات وضع حدّ لنفوذهم. وفي العام 1981، قبل بضعة أشهرٍ على اغتياله على يدّ أعضاء في الجناح المتطرّف من الحراك الأصولي الإسلامي، شنّ ضدّهم حملةً واسعة من الإعتقالات.

بعد فترةٍ وجيزة على ارتقائه سدّة الرئاسة كخلفٍ للسادات، أطلق السيد حسني مبارك سراح الإخوان المسلمين المحتجزين. ففي البداية، قدّم الرئيس الجديد نفسه على أنّه رجل معتدل ورزين، مبرزاً الفرق بين أسلوبه وأسلوب سلفه المتغطرس. وحاول بدوره التفاهم مع الإخوان المسلمين ليزوّد نفسه بقاعدةٍ شعبية، مع حرصه على استمرار نظام الحريّات المقيّدة الذي فرضه السادات عليهم للحدّ من تطوّرهم.

حذر المحافظين الأكبر سنّاً، ونزعة الشباب منهم للمطالبة بالحريات السياسية

تشنّجت علاقات الإخوان بالنظام في العام 1991، خلال مشاركة مصر في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضدّ العراق خلال حرب الخليج. وقد تسبّب هذا الصراع بمنعطفٍ حاسمٍ في العلاقات بين واشنطن وحليفتها السعودية من جهة، والحراك الإقليمي للأصولية الإسلامية السنيّة «المعتدلة»، الذي تنتمي إليه الأحزاب الإسلامية الجماهيرية في الجزائر ومصر وتونس، من جهة أخرى. فشاركت تلك الأحزاب بالاحتجاج ضدّ الحرب، بما أغاظ النظام الملكي السعودي الذي كان يحافظ على علاقات معها حتّى ذلك الحين. هكذا سهّلت قطيعتهم مع الرياض تعرّضهم للقمع بدرجاتٍ مختلفة خلال التسعينات، بموافقة الولايات المتحدة وأوروبا.

خلال الأعوام العشرة الأخيرة، عرف الإخوان تضارباً بين النزعة الحذرة المحافِظة لدى قادتهم الأكبر سنّاً والضغط الذي مارسه جزءٌ من كوادرهم الأكثر شباباً، من أجل المطالبة بالحريّات السياسية بقوّة وفعاليّة. فمع حرصهم على عدم إثارة سخط النظام، إزداد انخراطهم في المعارضة الديموقراطية والوطنية. فشارك أعضاؤهم في حركة «كفاية»، التي ولدت وسط مناخ التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتطوّرت في سياق معارضة الحرب على العراق في العام 2003، قبل أن تفرض نفسها كقوّة معارضة للطابع الديكتاتوري للسلطة ولمشروع توريثها الذي بدأت ترتسم ملامحه.

كان من شأن ارتقاء حزب العدالة والتنمية، وهو حزب مسلم محافظ، إلى السلطة في تركيا عبر الانتخابات البرلمانية في العام 2002، أن شجّع المطالبين بالمزيد من الجرأة السياسية. وقد بدا وكأن التجربة تؤكّد على إمكانية اعتماد نموذجٍ كان يُعتبر حتّى ذاك الحين غير قابلٍ للتطبيق. والحال أنّ تعليق العسكريين القسري للآلية الانتخابية في الجزائر، في كانون الثاني/يناير 1992، ومن ثم إستقالة السيد نجم الدين أرباكان الإجبارية في تركيا في العام 1997، وقد أقصاه الجيش بعد عامٍ على تبوّئه رئاسة الحكومة، كانا قد أظهرا أنّ الوجهة البرلمانية مسدودة أمام الحركات الإسلامية النزعة في البلدان التي تخضع فيها السلطة السياسية للسيطرة العسكرية.

ثمّ أشارت التجربة التركية الجديدة إلى تغييرٍ في هذا المجال، لا سيما وأن واشنطن والاتحاد الأوروبي قد باركا هذا المسار الجديد. إذ إزاء سقوط الذريعة الرسميّة لاجتياحها العراق (أي وجود أسلحة دمار شامل) في العام 2004، تحجّجت إدارة بوش بـ»ترويج الديموقراطية» كهدفٍ مُعلن لسياستها في الشرق الأوسط. ونتيجة للتطوّر المطمئن للتجربة التركية، ارتفعت في واشنطن أصواتٌ تطالب بموقفٍ أكثر انفتاحاً إزاء الإخوان المسلمين المصريين. فخضع السيد حسني مبارك على مضض لضغوط الولايات المتحدة، وسمح بتعدّدية أكبر في انتخابات العام 2005 متنازلاً عن المزيد من المقاعد للمعارضة، كان أكثرها من نصيب الإخوان المسلمين. هكذا أمل مبارك أن يبرهن بهذا الشكل أن إجراء انتخابات حرّة في مصر سيصبّ في مصلحتهم أكثر من سواهم. وبعد بضعة أشهر، في كانون الثاني/يناير 2006، جاء الفوز الانتخابي لحركة حماس الفلسطينية ليُخمد أيّة رغبة لدى إدارة بوش في «ترويج الديمقراطية» في المنطقة بشكلٍ عام، وفي مصر بشكل خاصّ.

إن تبوّء السيد باراك أوباما سدّة الرئاسة في الولايات المتحدة، والخطاب الذي ألقاه في القاهرة في 4 حزيران/يونيو 2009 والذي أكّد فيه على دعمه للتحوّل الديموقراطي في المنطقة، إضافةً إلى تحذلقه على نظيره المصري، أمور أثارت حماسة المعارضة ضدّ السيد مبارك. فبعد بعض التردّد، قبل الإخوان تمثيلهم في «الجمعية الوطنية للتغيير»، وهي التحالف ذات الغالبية الليبرالية الذي تأسّس في شباط/فبراير 2010 وأبرز أعضائه السيد محمّد البرادعي.

بالرغم من ذلك، تجاهل الإخوان بعد بضعة أشهر دعوات المعارضة الليبرالية لمقاطعة الانتخابات البرلمانية المُزمَع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر، وشاركوا في دورتها الأولى على أمل الحصول في المقابل على تجديد قسمٍ كبيرٍ من مقاعدهم. فجاءت النتيجة بما لم يُبقِ أمامهم من خيار سوى مقاطعة الدورة الثانية. لذا لم يحصلوا سوى على مقعدٍ واحد، لنائبٍ تم فصله من الجماعة لعدم التزامه بمقاطعة الدورة الثانية، مقابل ثمان وثمانين مقعداً في المجلس المنتهية ولايته.

أدّت تلك الانتخابات إلى تفاقم السخط لأقصى حدوده، في بلد يعيش فيه 44 في المئة من السكّان بأقلّ من دولارين يومياً، وتتباهى فيه بورجوازيّة وصولية وجشعة بترفٍ لا يضاهيه سوى ترف أغنياء مشايخ النفط الخليجيين الذين يزورون مصر للترفّه. هكذا بات البلد أشبه ببرميلٍ من البارود؛ وجاءت الشرارة من تونس. فدعت شبكات وتحالفات من المعارضين الشباب إلى التظاهر في 25 كانون الثاني/يناير 2011. ومرّة أخرى، خشيت جماعة الإخوان المسلمين من إثارة سخط النظام عليها، فقرّرت عدم الإنضمام إلى هذه الدعوة. ولم تلتحق بالحركة سوى في اليوم الثالث، إذ قرّرت توظيف قوّتها المنظّمة في التظاهرات. وفي الوقت نفسه، حرص قادة الإخوان على كيل المديح للجيش، لعلمهم بأنّ هذه النواة الصلبة للنظام هي التي سوف تبتّ الأمور في النهاية.

الجماعة تعارض «الدولة الدينية» لصالح «دولة مدنية ذات مرجعيّة إسلامية»

عندما عيّن السيد مبارك رئيس جهاز المخابرات، السيد عمر سليمان، نائباً له، دعا هذا الأخير المعارضة إلى «الحوار»، فوافقت قيادة الإخوان على اللقاء به. ساهم هذا الموقف، إضافةً إلى رفضها المشاركة في المرحلة الأولى للإنتفاضة، في الحطّ من مصداقيتها لدى «الشباب» قادة التحرّك. أخيراً، عندما تنحّى السيد مبارك، حيّا الإخوان الطغمة العسكرية وهم يطالبونها بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع حالة الطوارىء. وأعلنوا عن مشروع تأسيس حزبٍ سياسيّ شرعيّ.

هكذا تستعدّ جماعة الإخوان المسلمين للمساهمة في «الانتقال المنظَّم» (orderly transition) للسلطة، الذي لم تكفّ واشنطن عن التوصية به منذ بداية الإنتفاضة المصرية. وقد أعطت الجماعة ضمانات لهذه الغاية، مؤكّدة على أنّها لا تطمح إلى الاستيلاء على السلطة، إنّما فقط إلى التمتّع بحقوق ديموقراطية. وهكذا شرح أحد قادتها، السيد عصام العريان، إلى صحيفة New York Times، في 9 شباط/فبراير، «ما يريده الإخوان المسلمون»، كاتباً: «ليس في نيّتنا لعب دورٍ طاغٍ في الانتقال السياسي القادم. ولن نقدّم مرشّحاً عنّا للانتخابات الرئاسية المرتقبة في أيلول/سبتمبر». إذ يريد الإخوان «إنشاء دولةٍ ديموقراطية ومدنية»، مع إعتراضهم على «الديموقراطية العلمانية الليبرالية على الطراز الأميركي والأوروبي، ورفضها القاطع إدخال الدين إلى الحياة العامة» [1].

ثمّ كان العريان أكثر وضوحاً في مؤتمرٍ صحافي عُقد في اليوم نفسه في القاهرة، حيث شدّد على أن الإخوان هم «ضدّ الدولة الدينية» - أي بكلام آخر، ضدّ الدولة التي يديرها رجال الدين على الطريقة الإيرانية - لكنّهم «مع الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية» [2]. و»المرجعية» تعبير قد يُشير إلى سلطة قضائية من العلماء المسلمين مكلّفة بالتحقّق من توافق القوانين التي يصوّت عليها البرلمان مع الإسلام، ومزوّدة بحقّ نقضٍ تشريعيّ لهذه الغاية، على غرار ما نصّ عليه مشروع برنامج الجماعة الذي تمّ الإعلان عنه في العام 2007، ولم يُعتمد رسمياً. وقد زاد من الإحتجاج على هذا المشروع تأكيده على أنّ رئاسة مصر لا يمكن أن تعود إلى امرأة أو غير مسلم.

ولتأمين دعم الإخوان المسلمين لهم، عيّن العسكريون في لجنة تعديل الدستور أحد أبرز أعضاء الجماعة، المحامي والنائب السابق صبحي الصالح، وهو

صاحب كتاب معادٍ للعلمانية. وعيّنوا على رأس اللجنة نفسها السيد طارق البشري، وهو قاضٍ متقاعد انتقل من قوميّة ناصرية إلى فكر يشدّد على الهويّة الإسلامية لمصر وضرورة إستناد تشريع البلد إلى الشريعة. هذا وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة خلال التظاهرات الكبرى التي جرت يوم 8 شباط/فبراير، دعا الزعيم الروحي للجماعة، الشيخ يوسف القرضاوي، إلى وضع حدّ للإضرابات ومنح الجيش بعض الوقت، مع دعوته إيّاه لتغيير الحكومة.

هكذا ترتسم ملامح «الانتقال المنظَّم» الذي يخطّط له العسكريون برعاية واشنطن: التوجّه المعتمد هو الديموقراطية الانتخابية تحت إشراف الجيش، على غرار العملية الانتقالية التي تمّت في تركيا بين العامين 1980 و1983. وجه آخر لـ«النموذج التركي» يلوح في الأفق: إمكانية وصول حزبٍ إسلامي النزعة إلى السلطة، وتعاونه مع العسكريين في إدارة البلد. وقد يكون هكذا تعاون أكثر سهولةً في مصر، لأنّ الجيش فيها لا يلعب البتّة دور حامي العلمانية الذي يدّعي لعبه في تركيا. إلاّ أن التوافق سيبقى معقّداً، طالما لم يشهد الإخوان المسلمون حركةً تجديديّة على غرار تلك التي نتج عنها حزب العدالة والتنمية التركي، وطالما استمرّوا في إثارة حذر الولايات المتّحدة وعداء إسرائيل بسبب موقفهم من قضيّة فلسطين.

لكن طالما لم تُخنَق الطاقة الثورية الكامنة التي تجلّت في 25 كانون الثاني/يناير، قد يؤدّي تجذّرها الذي تشير إلى احتماله موجة النضالات الاجتماعيّة التي أعقبت استقالة السيد حسني مبارك، إلى ولادة تيّار يساري قد يبدو الإخوان المسلمون مقارنةً به أهون شرّين، سواء بالنسبة لواشنطن أم لزبائنها العسكريين المصريين.

نقلا عن لوموند ديبلوماتيك

عدد مارس 2011

---

* أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS وجامعة لندن. صدر له مؤخّراً كتاب حول العرب والمحرقة: Les Arabes et la Shoah. La guerre israélo-arabe des récits, Sindbad/Actes Sud, Paris, 2009 المؤلفات السابقةالصادرة: «الشرق المتأجّج»، طبعة جديدة 2004. الصادر عن مؤلفات Page deux، لوزان، 2003، و«صدمة الهمجيات»، 10/18 باريس، آخر مؤلفاته: العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ودار الساقي، بيروت، 2010.

[1] Essam El-Errian, « What the Muslim Brothers Want », The New York Times, 9 /2/2011.

[2] «الإخوان المسلمون: نرفض الدولة الدينية لأنّها ضد الاسلام»، 9 ، Ikhwan online شباط/فبراير 2011، www.ikhwanonline.net

الحركة العمالية خلال الثورة المصرية

الجمعة 24 حزيران (يونيو) 2011

مقابلة مع رمضان فاطمة

ما هو التحليل الذي تقدمينه حول الثورة المصرية؟

فاطمة رمضان- عادة ما يتم بلورة تحليلين حول الثورة بمصر:

يتمثل التحليل الأول الذي ترسمه الأغلبية في أن ثورة المصرية ثورة شباب، مرتكزا على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك والإنترنت. ويتساءل الذين يشاطرون هكذا وجهة نظر بسخرية: «أين هي الطبقة العاملة»؟

أما التحليل الثاني، فتعبر عنه أقلية، لكنها منتمية بنسبة بالغة لليسار الجذري، ويقر هذا التحليل بدور أساسي للطبقة العاملة في الثورة المصرية. ويعتقد أن الطبقة العاملة تملك قدرة هائلة وبإمكانها تحويل الثورة الحالية إلى ثورة اجتماعية.

تحليلي للثورة المصرية أكثر دقة من ذينك التحليلين. لم تبدأ السيرورة الثورية يوم 25 كانون الثاني/يناير. إنها نتيجة تاريخ مديد من النضالات بما في ذلك حملة التضامن مع الانتفاضة الثانية بفلسطين، والحملة ضد الحرب على العراق. أفضى كل ذلك إلى مواجهة ضد نظام مبارك وإلى معارضة توريث السلطة إلى جمال ابن الرئيس. في هذا السياق من تصاعد النضالات، تحققت طفرة نوعية مع إضراب عمال النسيج بالمحلة عام 2006، ثم مع إضراب جباة الضرائب العقارية عام 2007. شكل هذان الإضرابان، الذي وقعا بالرغم من القمع من قبل أرباب العمل، والدولة الاتحاد النقابي الرسمي (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ETUF)، نضالات تمهيدية للثورة الحالية. كانت هذه السيرورة الثورية، ذات التاريخ الطويل، تكتسي طابع عنصر عمالي. لكن ذاك الطابع كان يندرج في إطار حركة أوسع بما في ذلك النضالات ضد السياسة النيوليبرالية وبعدا عالميا. اعتقد أنه من المصطنع الرغبة في الفصل بين مختلف تلك السمات.

ما كانت التظاهرات في ميدان التحرير تطالب بإسقاط النظام وحسب، لكنها أيضا كانت تكتسي طابعا اجتماعيا. والأمر صحيح بالنسبة لنضالات المحلة والسويس والإسكندرية. لكن كانت تعبئة هذه الطبقة العاملة إلى حد الآن تتم أساسا بشكل فردي، وليس على نحو جماعي بوصفها طبقة. صحيح أنه في الأسبوع الأخير من تقلد مبارك السلطة، اضطلعت وقفات واعتصامات العمال بدور حاسم، لكن الحركة لم تتعمم. كان هيئة قادرة على توحيد الحركة غائبة. وبقيت الإضرابات مشتتة ولم يكن ثمة صوت جماعي معبر عن الطبقة العاملة. كان يجري الاستعداد لخوض إضراب عام، لكن لمنعه، وبطريقة ذكية، حول الجيش الرئيس مبارك إلى كبش فداء. ولكل هذه الأسباب، يعد التنظيم بالنسبة لي مسألة أساسية.

كيف تنظرون إلى الوضع الحالي؟

يحبذ فتح الـله محروس، المناضل القديم، والمنتمي للحزب الاشتراكي المصري- أن يقول أننا في وضع ازدواجية السلطة، الشارع في الجانب الأول والجيش في الجانب الثاني. أعتقد انه يجب أن نضيف إلى ذلك عنصرا آخر: وهو تنظيم الطبقة العاملة. ومن اللازم التركيز على تلك السمة.

في هكذا وضع ازدواجية السلطة المحدودة، جلي أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحالف مع عناصر متحدرة من النظام القديم، ومختلف القوى المحافظة، من ضمنها الليبراليين. إنهم يتصرفون بعزم لإضعاف الطابع الاجتماعي للثورة، من خلال:

تنظيم حملة إعلامية وإيديولوجية،

شن قمع قانوني (اعتقالات، ومحاكمات، وتقديم مدنيين أمام محاكم عسكرية....)

فرض قوانين من فوق، دون مشاورة (تجريم الإضرابات، وضع عقبات بوجه شرعنة الأحزاب السياسية، وتقييد القانون المتعلق بالانتخابات...).

من الممكن أن الجيش يخطط للعمل كما فعل سنوات 1950:

تلبية بعض المطالب الاجتماعية،

وبالمقابل العمل على تقييد الحريات، بما فيها الحق في الإضراب، بل شن قمع معمم للحريات.

لكن نحن في وضع مختلف، لكون الثورة الحالية سيرورة من أسفل، على النقيض مما ووقع سنوات 1950.

إن خطرا كبيرا محدق، يجب أن تكون الحركة العمالية على علم به: وهو الرغبة في عزلها عن باقي الحركة الاجتماعية. بوجه ذلك، على المناضلين النقابيين أن يتحلوا بتصور أوسع من النضال من أجل تحقيق المطالب المباشرة للعمال. أعتقد على سبيل المثال أنه لا يمكن الاقتصار على مشكل الرفع من الحد

الأدنى للأجور دون طرح حصر الحد الأقصى للأجور. هذا هو وجه من أوجه الاختلاف بيني وبين المناضلين المنتمين لحزب العمال الديمقراطي بزعامة رفاقي السابقين في تيار الاشتراكيين الثوريين.

أين وصلت الحركة النقابية؟

نحن في وضع متناقض:

من جهة، أحيت تعبئات هذه الشهور الأخيرة الكثير من الآمال،

لكن من جهة أخرى، لا نتوفر على إرث نضالي بوسعنا الارتكاز عليه، والأسوأ من ذلك أن ما نمتلكه هو إرث نضالي سيء يجعل العمال يشكون من جدوى تأسيس نقابات: إنهم يجدون صعوبة في إدراك الفرق بين النقابات الجديدة والسابقة.

علاوة على ذلك، أعلن الوزير تأييده للتعدد النقابي، لكنه يقوم في نفس الوقت، بكل ما في وسعه لعرقلة تنفيذه، على سبيل المثال عبر منع عقد اجتماعات الأجراء. هذا على سبيل المثال ما تبينه الحالة في قطاع الخدمات بوزارة الشغل حيث أكد المسؤولون إلغاء القانون الذي ينص عن الحق في تأسيس النقابات.

تتجلى أوجه الضعف الرئيسية للنقابات الجديدة في معظم الحالات، في أنها ليست نتيجة سيرورة طويلة. إذ يقوم بعض المناضلين السياسيين في أغلب الأحيان، بتنظيم لقاءات خاصة قصد تجميع التوقيعات اللازمة للإعلان عن تشكيل نقابة، ولإيداع الطلب للحصول المصادقة القانونية لذلك. إنهم يؤكدون أن منظمة الأقلية التي تم تأسيسها ستتخذ فيما بعد طابعا جماهيريا. أنا لا أتفق مع مثل ذاك التصور، الذي يجعل العمال سلبيين والمناضلين قادة. إنه تصور نخبوي للعمل النقابي من شأنه أن يؤدي إلى العزلة. يلزم أن يتم بناء العمل النقابي من أسفل وعلى نحو ديمقراطي. لم نطالب في الميدان الذي أناضل بالحصول على وصل الإيداع الخاص بالنقابة إلا بعد أن قمنا بتنظيم لقاء واسع.

إن العمل على عدم إشراك الحد الأقصى من الأجراء في تأسيس نقابات جديدة، يمكن أن يؤدي إلى خلق نقابات مستقلة عديدة في نفس موقع العمل.

ما هو مستقبل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ETUF، النقابة الرسمية على عهد النظام السابق؟

يلزم عدم التركيز على هذه السؤال. المهم هو خلق نقابات ذات قاعدة ديمقراطية. في هذا الإطار، ثمة احتمالان:

أولا، إما بفضل المنافسة مع النقابات المستقلة، سيتم إصلاح اتحاد العام لنقابات عمال مصر ETUF ، وسيشكل ذلك انتصارا،

ثانيا، إما أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ETUF ستتخفي عن الوجود.

أجرى الحوار آلان بارون وجوليان أونت

حوار خاص بالاتحاد النقابي متضامنون (فرنسا)، أجراه بارون آلان وأونت جوليان الحوار في القاهرة يوم 31 آذار/مارس عام 2011. وتجدونه على الانترنت بمجلة «أنترناسيونال» بموقع www.solidaires.org. قام بالترجمة عمر الشافي.

==========

*فاطمة رمضان مفتشة شغل في الجيزة بالقاهرة الكبرى. انخرطت بشكل كبير منذ مدة طويلة في الهياكل الموازية للنقابة المركزية الرسمية، مثل لجنة التنسيق للحريات النقابية وحقوق العمال CCTUWRL. علاوة على ذلك، تعتبر فاطمة عضو تيار التجديد الاشتراكي- وهو مجموعة سياسية متحدرة من التيار السياسي الأممي الذي يشكل حزب العمال الاشتراكي البريطاني SWP منظمته الرئيسية- وكذلك عضو التحالف، وهو الحزب الأوسع الذي يشكل تيار التجديد الاشتراكي طرفا فيه.

من القاهرة إلى الإسكندرية، النضال مستمر

مقابلة مع محروس فتح الها *

الجمعة 5 آب (أغسطس) 2011

• فتح الله محروس، عامل ونقابي ومناضل شيوعي منذ عام 1950، وهو حاليا عضو في اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية وفي الحزب الاشتراكي المصري.

أين وصلت الثورة؟

فتح الله محروس- كسر الشعب المصري قيوده، وتغلب على الخوف الذي كان يستبد به، وهاجم نظام مبارك، لكن الثورة لم تحقق أهدافها. يسهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على استمرار النظام ونصب نفسه بما هو حكم في نظام مبارك. مرت خمسة أشهر إلى حد الآن على ذلك، وما عدا في السويس التي أطلق فيها سراح عناصر البوليس، لم تتم محاكمة أي أحد. في المرحلة الثورية، يجب خلق محاكم ثورية ومقاضاة مسؤولي البلد فيها.

في 11 شباط/فبراير، توجهت الجماهير نحو القصور الرئاسية، لو تمكنت من الاستيلاء عليها، لما نظمت بها مباريات في كرة القدم! بل لشكلت فيها حكومة ثورية. قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمصر، باتفاق مع المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بإقالة مبارك قصد تهدئة الشعب. تهاوت مباني الأمن الوطني (البوليس السياسي) تحت ضربات الثوريين، لكنها لم تكن سوى جزءا من نظام أمن لم يتوقف منذ عام 1952 عن النمو والتطور.

وأين بلغت الحركة العمالية والنقابات المستقلة؟

الحركة العمالية في نفس حالة الثورة ووضع الشعب برمته. يمثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظام مبارك ويحميه، وفي عالم الشغل، لايزال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ETUF قائما، مع جيشه من الجواسيس، قصد الدفاع عن السلطة وأرباب العمل. مازالت فكرة النقابات المستقلة في بدايتها. من ولدوا في عالم ما قبل عام 1952 لا يدركون معنى نقابة مستقلة. ففي مجال الوعي، عمل جمال عبد الناصر ونظامه على جعل الناس جهلة: كانوا يأكلون ويقيمون في مساكن، وكان عليهم ألا يفكروا. صحيح أن وعي الشعوب سرعان ما يرتقي في الفترات الثورية، لكن ثمة الكثير مما يجب تداركه. بعد الثورة، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانونا يجرم الإضرابات. وفي السويس، جرى قبل أسبوعين محاكمة عمال يشتغلون في قناة السويس لكونهم خاضوا إضرابا اقتصاديا في أوائل شهر حزيران/يونيو. يجب تدمير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وحتى مع ذلك، يلزمنا خمس سنوات بعد حل الاتحاد لكي تترسخ فكرة العمل النقابي المستقل: وإذا حدث ذلك، ستنتشر الثورة. نحن القوى اليسارية والاشتراكيين والديمقراطيين والناصريين ندافع عن النقابات المستقلة، لكن في مواجهتنا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والحكومة والإخوان المسلمين والسابقين في الحزب الوطني الديمقراطي الساعين للحفاظ على الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. بالرغم من جميع تلك الصعوبات، فإن أكثر من 70 نقابة مستقلة تم إنشاؤها، وهناك إضرابات.

اضطلع العمال بدور هام في الثورة، لكن لم ينخرطوا بما هم عمال في حركات الشارع، هل ترتسم معالم تطور في الأشهر القادمة؟

أكيد أن الإضرابات تمثل شكلا من أشكال النضال أشد ثورية من التظاهرات. نصبت نقابة الاتحاد المستقل لعمال مصر في فاتح أيار/مايو خيمة في ميدان التحرير، وأحيانا تقوم بنفس الشيء خلال أيام التظاهرات. وإن لم تبادر نقابة الاتحاد المستقل لعمال مصر بذلك فإن جبهة القوى الاشتراكية [1] هي التي تتدخل لتذكيرها. وتمكنا في الإسكندرية، خلال الأسبوع الماضي، من الانفصال عن الإخوان المسلمين، الذين اصطف بجانبهم الليبراليون، ونحن كنا بجانب القوى الاشتراكية.

أجرى الحوار ميلاني سعاد

1.جبهة تضم الأحزاب الاشتراكية الراديكالية انظر مقال «مصر: تأسيس جبهة اشتراكية»، في موقع أوربا متضامنة بلا حدود -http://www.europe-solidaire.org/ (مقال رقم 21646)

*نشر المقال في Hebdo Tout est à nous ! عدد 113 بتاريخ 28 تموز/يوليو 2011. موقع الحزب الجديد المناهض للرأسمالية بفرنسا نقله إلى العربية: جريدة المناضل-ة

الثورة في شبابها

الخميس 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011

بقلم: فواز طرابلسي

الشباب المصري الذي دعا الى «جمعة إنقاذ الثورة» في مصر أنقذ الثورة وجددها. لأن الشباب هم الثورة.

عادوا بالملايين الى التظاهر واحتلال الميادين والاعتصام في القاهرة والاسكندرية والسويس والإسماعيلية وسواها من المدن المصرية. واجهوا القمع ودفعوا ضريبة الدم مجددا بالعشرات.

في هذه الموجة الجديدة من حراكهم، كان شباب مصر كعادتهم على درجة مدهشة من الوضوح والحزم السياسيَين. طالبوا باستقالة حكومة عصام شرف العاجزة. فجرى التهويل عليهم بأن استقالة الحكومة تعني تأجيل الانتخابات واتهموا بالعمل على تأجيلها. فرضوا الاستقالة وأجبروا المجلس العسكري على قبولها والالتزام بعقد الانتخابات في موعدها والوعد بتنظيم انتخابات رئاسية قبل تموز/ يوليو من العام المقبل. رفضوا عروض المجلس العسكري مجرد الاعتذار عن القمع الدموي والتعويض عن الضحايا، مصرّين على محاكمة ضباط وجنود الجيش والأمن المسؤولين عن قتل المتظاهرين. لم تقنعهم التنازلات ولا الوعود حتى لا نتحدث عن تهديد المشير الطنطاوي. ها هم لليوم الخامس يواصلون «احتلال» ميدان التحرير مطالبين بنقل السلطة فورا من المجلس العسكري الى مجلس تأسيسي مدني.

بغض النظر عن قدرة هذا المطلب الاخير على تكتيل قوى المعارضة الحية حوله، وعن الجديد الذي يحمله بالنسبة لمصر وثورتها، تقول أحداث مصر الاخيرة ان الثورة لا تزال في شبابها. والشباب هم الثورة، في مصر وفي سائر الأقطار الثائرة من المحيط الى الخليج. هؤلاء هم الشباب أنفسهم ممن شكل محرّك الثورة في اليمن وقاطرتها متميزين بالتصميم والوضوح السياسيين المدهشين. جرّوا أحزاب المعارضة الرسمية الى الشارع والساحات منذ الايام الاولى واحتلوا الساحات ونذروها للتغيير، وفرضوا شعار «إرحل» فيما المعارضة الرسمية تفاوض على حصة في السلطة. والشباب هم من كشف وأفشل عشرات الحيل والألاعيب التي لجأ اليها حاكم ألعبان، وهم من أدان ويدين تواطؤ الادارة الاميركية والحاكم السعودي على بقاء الطاغية بالضد من ارادة شعبه. وهم شباب اليمن أنفسهم من أخذ المبادرة في عدن للتضامن مع صنعاء وفي صعدة للتضامن مع تعز وفي تعز للتضامن مع عدن وحضرموت. وهم الآن - بالملايين منهم في محافظات اليمن قاطبة - يتشككون في ألعوبة جديدة يلعبها علي عبد الله صالح في الرياض.

هؤلاء هم أنفسهم شباب «التنسيقيات» على امتداد سوريا الذين كسروا حاجز الخوف يبتكرون كل يوم ألف حيلة ووسيلة لمقاومة ثلاثي الاستبداد العسكري - الأمني والشبيحة والإعلام الكذوب. وفي وضع يزداد تعقيدا وعسكرة وتهديدا بالتدهور نحو الاقتتال الاهلي، يصرّون على «السلمية» وعلى شعار الثورة الاصلي: «واحد. واحد. الشعب السوري واحد.» فيما تتلعثم أطراف المعارضة في النطق باسمهم وتعيا في ادعاء تمثيلهم.

هؤلاء هم الشباب أنفسهم يتظاهرون في تونس من اجل حماية ما في دستور بلادهم من مواد تكرّس الحرية والمساواة والعلمانية، يدافعون عن الحقوق المتساوية للرجال والنساء ويناهضون «الخلافة الخامسة» التي يعد بها الأمين العام لـ«حزب النهضة» المرشح لرئاسة الحكومة الجديدة. ومحطات التلفزة العوراء تصوّر التظاهرات وتحجب اللافتات المنددة بحضور حاكم قطر افتتاح المجلس التأسيسي.

هؤلاء هم الشباب أنفسهم في المغرب يعلنون، عشية الانتخابات النيابية، ان التعديلات الدستورية الاخيرة ليست بكافية للانتقال الى نظام ديموقراطي، لأنها لا تزال تعطي الملك صلاحيات تنفيذية ودينية وأمنية شبه مطلقة، ويصرّون على انشاء ملكية برلمانية. ويضيف شباب المغرب جديدا خليقاً بأن يحتذى به في سائر الاقطار، إذ أخذوا مطلب توفير عمل للشباب على محمل الجد، فشكلّوا حركة للعاطلين عن العمل تطالب بحقوقهم.

وهؤلاء هم الشباب أنفسهم في ليبيا، يقولون ببسيط الكلام وفي ما يتعدى الظفراوية الاطلسية والجعجعة الاوروبية -القَطَرية، وبقايا نظام القذافي وجهاديي باريس ولندن وواشنطن، ان ليبيا لم تكن بلدا، كانت فردا يسمّى معمّر القذافي فيما سائر الليبيين مجرد ارقام. وها هم الآن شبابها يريدون بناء ليبيا الدولة والمجتمع وفرض انفسهم بما هم بشر ومواطنون.

وهُمُ الشباب أنفسهم في تظاهرات المدن والبلدات الاردنية يبلغون الذي نصح زميله الحاكم بالاستقالة انه حريٌّ به ان يسبقه في الأمثولة. وهم أنفسهم في المنامة والمحرّق والقطيف وعُمان والكويت، وفي السجون وعلى الانترنت، في أصقاع عالم النفط، يجاهدون لكسر حاجز الصمت الذي تفرضه السلطات والاعلام النفطي الاعور، والعالم المتواطئ، وليكشفوا فضيحة مشيخات وممالك وإمارات متسلطة على شعوبها تريد تمرير أكذوبة تاريخية. هي أكذوبة تزعم ان انظمة سلطانية عشائرية هادرة للثروات الوطنية ومستتبعة للعواصم الاوروبية والاميركية، تتسع الهوة باطراد بينها وبين شعوبها، هي الحريصة على الدساتير القائمة على السيادة الشعبية والحريات ودولة القانون وفصل السلطات والتناوب على السلطة في سائر الأقطار العربية إلا في حماها.

هؤلاء الشباب العرب هم الجديد الذي تحمله الثورات العربية. يعرضون علينا بديلا آخر غير حتمية الاختيار بين سلطات الاستبداد والفساد والتمييز والتبلّد، وبين من يريد إرجاعنا الى عهد الخلفاء وكرعوبه عالقٌ بالعولمة النيوليبرالية وأيديولوجيا الهويات والثقافات القاتلة. يذكّرنا الشباب العرب بين فينة وأخرى، بالخيال والجرأة والوضوح والدم، بأن الثورة لا تزال في شبابها، بغض النظر عن فصول السنة والجامعة العربية وجهابذة السياسة الدولية، وأن شبابها هو مستقبلها وأن المستقبل لها.

الجديد وقحٌ وهش. لكنه يحمل الأمل. تجب حمايته من البلادة والوأد في الداخل ومن الخارج من أي جهة أتى

جريدة السفير .

2011/11/24 العدد: 12044

fawwaz.traboulsi@gmail.com

موجة الإضرابات و أزمة الدولة المصرية

الخميس 15 كانون الأول (ديسمبر) 2011

بقلم: الكسندر آن

كشف تفجر احتجاجات كبيرة عبر مصر في الأسبوع الأخير قبل أول دورة انتخابات تشريعية في 28 – 29 نوفمبر ، مطالبة بنقل سريع لسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الغضب المتنامي لملايين المصريين إزاء القادة العسكريين الذين حكموا البلد منذ فبراير. جاءت الانتفاضة بعد أسابيع من التوتر بين المناضلين الثوريين و العسكر. وقد تلا المذبحة بحق المتظاهرين المطالبين بإنهاء اضطهاد الأقباط في ماسبيرو مقتل عصام علي عطا في سجن تورا. ويوم 31 أكتوبر انضم المدون الالكتروني علاء عبد الفتاح إلى زهاء 12 ألف آخرين ممن سجنوا من قبل المحاكم العسكرية منذ سقوط مبارك.

وقد كان هذا العنف منذرا بالخطر بالنظر إلى جهود العسكر لإعادة تحديد دورهم السياسي. « سنحافظ على السلطة حتى يكون لنا رئيس»، حسب قول الجنرال محمود حجازي، من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في منتصف أكتوبر. ومع رزنامة الانتخابات الرئاسية المؤجلة إلى بعد انتخابات البرلمان، و تصريح العسكر أنهم سيشرفون على عملية صياغة الدستور، اتضح انه لم يبق سوى القليل من الانتقال إلى نظام مدني.

لم تكن هذه التطورات تهدد المناضلين الثوريين مثل عبد الفتاح وحسب، بل تمس أيضا النقطة الحساسة لأهم التيارات الإسلامية، دافعة الإخوان المسلمين إلى إعلان مساندتهم للتظاهرات الجماهيرية ليوم 18 نوفمبر. ثم أطلقت محاولة قوات الأمن، يوم 19 نوفمبر، إخلاء ميدان التحرير من عدد قليل نسبيا من المتظاهرين، الذين ظلوا بالميدان ليلا بقصد تنظيم اعتصام، جملة مظاهرات ضخمة.

تطورت تلك المظاهرات بسرعة إلى مواجهة حادة في الشارع بين حركة جماهيرية منتعشة و العسكر. وقد ابرز عجز الإخوان المسلمين عن دعم المتظاهرين الذين تعرضوا لهجوم قوات الأمن التناقضات بين رغبة الإسلاميين في استعمال الحركة الجماهيرية لفرض تنازلات على المجلس العسكري و خوفهم من إمكان حرف انتفاضة شعبية متجددة العملية الانتخابية عن سكتها. و مع ذلك توجه الناخبون بكثافة إلى صناديق الاقتراع. و نجحت الأحزاب الإسلامية ، مع حصول حزب الحرية و العدالة التابع للإخوان المسلمين على 40 % من الأصوات في الدورة الأولى.

يتعذر فهم جملة الأحداث المعقدة هذه بدون اعتبار التغير العميق في طبيعة و أهمية الفعل الجماعي للعمال المصريين منذ متم شهر أغسطس 2011. كانت موجة إضرابات و مظاهرات منسقة على مجموع البلد، مثل تلك التي نظمها شغيلة البريد و التعليم، و تلك الخاصة بالصناعة ومجمل قطاع السكر، و عمال الإدارة العمومية للنقل بالقاهرة، السبب الرئيس لشلل أصاب النظام العسكري في شهر سبتمبر و من ثمة فتح الطريق لانتفاضة نوفمبر.

إن النضالات الاجتماعية و السياسية المستمرة التي تعمق دوما الثورة في مصر لا تزال في طور أولي من تطورها.

ومع ذلك تدل خصائص عديدة مميزة لموجة إضرابات سبتمبر أن درجة تنظم حركة العمال تعيد إدخال الطبقة العاملة كعامل هام في السياسة الوطنية، على مستوى غير مسبوق في مصر منذ 60 سنة.

ما الذي يجعل عودة موجة الإضرابات في متم أغسطس هامة لهذه الدرجة؟. السبب الأول هو نطاق الاحتجاجات. فتقدير عام لعدد العمال المنخرطين في التحرك الجماعي من كل نوع (إضرابات، اعتصامات و مظاهرات) يدل على أن ذروة تم بلوغها في سبتمبر قياسا على فترة مارس إلى أغسطس. يصعب إيجاد إحصاءات دقيقة حول عدد المشاركين في إضرابات و مظاهرات. و يعود التباين الهام للأرقام في سبتمبر إلى التقديرات المتباينة لعدد المدرسين المشاركين في الإضراب الوطني.

لكن شهر سبتمبر تميز، قياسا بقمم موجة إضرابات ما قبل الثورة، بارتفاع مقارنة بالعام 2008 حيث لم يشارك بتحرك جماعي غير 540 ألف عامل.

تقدير عدد العمال المضربين

لا شك أن شهر فبراير شهد عددا اكبر من العمال المشاركين في تحرك جماعي. و قد أشار أولاد الأرض إلى 489 واقعة مختلفة من التحرك الجماعي للعمال في هذا الشهر، لكنها لم تنشر معطيات مفصلة حول عدد المشاركين.

تمثل موجة إضرابات سبتمبر تغيرا نوعيا نحو حركة إضرابات منسقة، مقارنة بتفجر احتجاجات فبراير. توطدت موجة الإضرابات في مواجهات أقل لكنها اشد كثافة ملحوظة في عدد الإضرابات و الاحتجاجات التي انخرط بها أكثر من عشرة آلاف عامل.

شهد شهر سبتمبر سبعة إضرابات ، منها إضراب المدرسين، شارك فيها 250 ألف إلى 500 ألف مدرس و زهاء ستة إضرابات و مظاهرات تهم 160 ألف عامل. و كان إضراب المدرسين منسقا من طرف نقابتين مستقلتين: النقابة المستقلة لأساتذة المدارس و الاتحاد المصري للمدرسين. و كان إضراب عمال

البريد منسقا من طرف النقابة المستقلة لعمال البريد، بينما كانت النقابة المستقلة لعمال إدارة النقل العمومي القوة القائدة لإضراب عمال حافلات نقل القاهرة . و جرى تنظيم إضراب عمال قطاع السكر من قبل الجبهة من اجل تغيير الصناعات السكرية ، وهي لجنة تنسيق بدأت منذئذ عملية تأسيس نقابة مستقلة. و يقوم التنسيق الوطني و القطاعي في العيد من القطاعات على قاعدة مستوى مرتفع جدا من التنسيق المحلي. وقد نظم مدرسو العريش ، جنوب سيناء مثلا، مؤتمر للجان الإضراب، قام بتنسيق التحركات خلال الإضراب الوطني.

كما كان شهر سبتمبر مطبوعا بتبدل هام لساحة النضال الرئيسية، من مكان العمل الفردي إلى الدولة. اغلب العمال المنخرطين في التحرك الجماعي لشهر سبتمبر شاركوا في معركة مع مؤسسات الدولة في مستوى ارفع من الأشهر السابقة. وكان هذا جليا أكثر في الحضور الدائم للدواوين الوزارية في المفاوضات المباشرة مع ممثلي المضربين.

في مارس كان 36 بالمائة من العمال المنخرطين في تحرك جماعي قد شاركوا في إضرابات أو مظاهرات محدودة في مكان عمل وحيد. وكان عدد المنخرطين في إضرابات أو مظاهرات منسقة على صعيد وطني بلغ زهاء 15 بالمائة إجمالا. بيد انه في سبتمبر بلغ عدد العمال المنخرطين في تحركات منسقة وطنيا 75 بالمائة من العمال المنخرطين في تحرك جماعي. وكان النزاعات المتعلقة بمكان عمل وحيد تمثل زهاء 8 بالمائة من العدد الإجمالي للعمال المنخرطين في تحرك جماعي.

كما يمثل تطور مطالب العمال في الأشهر الثمانية للأخيرة تغيرا دالا. فقد تم تبني مطالب اجتماعية إجمالية في أغلب الإضرابات الهامة، بما فيها إضرابات المدرسين و الأطباء و عمال النقل العمومي. و هي تعبر على نحو جماعي عن احد أهم التحديات الإيديولوجية للطبقة العاملة المنظمة بوجه النيولبرالية في الأزمة الاقتصادية الراهنة. تختلف الإضرابات في مصر عن الإضرابات الدفاعية ضد إجراءات التقشف في اليونان و إضرابات بريطانيا. إجمالا، تمثل الإضرابات المصرية هجوما مباشرا من حركة العمال ضد « نجاحات» النيولبرالية، و ليس ضد إخفاقها و أزمتها، مع ارتفاع كلفة المعيشة التي تحفز الحركة .

في موجة الإضرابات، شملت مطالب المدرسين رحيل وزير التعليم، و استثمارات في التعليم العمومي ، وأجرا أدنى للمدرسين لا يقل عن 1200 جنيه مصري شهريا ، وبرنامج تعزيز للمدارس و عقود عمل غير محدودة للمدرسين العاملين بعقد عمل محدد المدة. و أوضح عشرات من مدرسي القاعدة الذين التقيت بهم خلال المظاهرة الوطنية يوم 10 سبتمبر 2011 أن الإضراب كان يتعلق بإعادة بناء نظام التعليم العمومي و بجعل نظام التعليم مكانا يتيح للمدرسين العمل و لأطفال مصر التعلم، بدل مستودع للفقراء الذين يعجزون عن شراء التعليم الخصوصي. ورفع الأطباء مطالب شبيهة خاصة بنظام الصحة العمومي، فيما طالب عمال النقل باستثمارات في أسطول حافلات النقل. وقد تم تفادي إضراب لعمال النسيج بشركة Misr Spinning بمدينة المحلة الكبرى تقدم بمطلب استثمارات للدولة في مصانع النسيج القطاع العام، بعد أن التزمت الحكومة بتلبية مطالب العمال.

و تبرز المكانة المركزية للمعركة ضد عقود العمل المؤقت في موجة الإضرابات أن حركة العمال في وضع هجوم، وتطالب بشروط عمل أفضل ، و ليست في وضع دفاع ضد التسريحات. وقد طالبت الإضرابات و الاحتجاجات على كل المستويات، من مكان العمل إلى الإضراب الوطني،بوضع حد للجوء إلى عقود محددة المدة، وكذا الانتقال الفوري للعمال بعقد محدد إلى عقد عمل دائم.

رغم حدوث منتظم منذ فبراير لإضرابات بسبب تأخير دفع الأجور، تدل نسبة أكبر من التحركات الجماعية حول الأجور على طابع هجومي، متمحور بوجه عام حول مطلب أجر أدنى بمبلغ 1200 جنيه و تطبيق زيادات المنح الموعودة في القطاع العام . وكانت الإضرابات و الاحتجاجات ضد الخصخصة في قلب الحملة لإلغاء بيع عدد من الشركات التي احتفلت مؤخرا بقرار العدالة إلغاء خصخصة عدد من شركات الدولة. رغم أنها انتصارات صغيرة ضد الخصخصة، لها دلالة سياسية كبيرة. وقد أحيت هذه الانتصارات لدى مئات آلاف العمال أمل استعادة ما نهب في القطاع العام خلال العقدين الأخيرين.

ويظل مطلب تطهير مؤسسات الدولة إحدى المطالب الأساسية لحركة الإضراب على كل المستويات. وكان شعار مفضل في مظاهرة المدرسين يوم 24 سبتمبر هو:» المدرسون يريدون إسقاط الوزير» . وهو صدى للشعار المرفوع ضد زين العابدين بنعلي و مبارك. وكان التطهير إحدى المطالب المفضلة منذ 8 أشهر.

لا شك أن الوعي و درجة التنظيم العماليين يظلان متفاوتي التطور. لم يكن من بين 700 واقعة من التحرك العمالي الجماعي التي درستها منذ مارس و لو واحدة رفعت «مطالب سياسية» كلاسيكية، مرتبطة بمسائل من قبيل حرية التعبير و إطلاق سراح المعتقلين أو حق التنظيم او الإضراب للعمال. رغم مساندة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة لاعتصام ميدان التحرير يوم 19 نوفمبر، و رفضه حكومة الجنزوري، لم تكن ثمة أي موجة إضرابات لدعم مطلب مغادرة العسكر للسلطة.

هذا فضلا على انه من الأرجح أن يتقدم أكثر منظمو الإضرابات نحو تنسيق أكبر بين القطاعات على الصعيد الوطني بقصد إجبار الدولة على تنازلات أخرى. بيد أن هذا قد لا يتحقق. فتدهور الوضع الاقتصادي قد يضعف نضالات العمال. ثم إن موجة إفلاس المقاولات و إلغاء فرص عمل قد تدفع إلى مزيد من التجذر.

و تدل الهجمات على متظاهري ماسبيرو أن المجلس العسكري قد يشجع الصراع الطائفي. وقد يؤدي ذلك إلى نسف جهود توحيد العناصر الأشد راديكالية مع حركة العمال في نضال مشترك ضد النظام العسكري.

لكن موجة الإضرابات الأخيرة تمثل منعطفا في الثورة المصرية يكتسي أهمية كبيرة على صعيد عالمي. فهو يمنح مثالا ملموسا عن الكيفية التي يمكن لتحرك عمالي جماعي ان يحول النضال من اجل التغيير السياسي، و أيضا كيف يمكن تحويل المعركة ضد النيوليبرالية من دفاع إلى هجوم. وعلى النحو ذاته تطرح تطلعات المصريين إلى تغيير اجتماعي لفائدة الملايين التي لم تمنحها عقود النيوليبرالية غير الفقر، تحديا جديا للإسلاميين في سياق نصرهم الانتخابي. مئات ألاف العمال تعبؤوا لتنظيم إضرابات من اجل العدالة الاجتماعية دون انتظار يوم الانتخابات .

المصدر: الجدلية http://www.jadaliyya.com/pages/inde...

تعريب المناضل-ة

==========

الثورة المصرية سيرورة مستمرة- مقابلة مع حسام الحملاوي

الخميس 29 كانون الأول (ديسمبر) 2011

بقلم: حسام الحملاوي

حسام الحملاوي صحفي ومصور ومناضل اشتراكي مصري مهم مقيم بمدينة القاهرة. يعمل على تنشيط مدونة تحظى بدرجة بالغة من القراءة: عرباوي [عنوان موقعها الالكتروني هو http://www.arabawy.org/ . وهو عضو نشيط بدرجة بالغة في تنظيم الاشتراكيين الثوريين، ومركز الدراسات الاشتراكية. أتيحت لي فرصة سعيدة للتحدث معه عن وجهات نظره حول الوضع الراهن للثورة المصرية عقب الانتفاضة الأخيرة، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بميدان التحرير. شكلت تلك الانتفاضة دون شك المقاومة الشعبية الأصعب والأهم ضد سلطة النظام العسكري القائم منذ أن أطاحت انتفاضة 25 كانون الثاني/يناير الرئيس السابق حسني مبارك قبل عشرة أشهر.

علي مصطفى: نظمت الانتخابات البرلمانية الأولى خلال مرحلة ما بعد مبارك في سياق شهد مواجهات دامية بين قوى الأمن والمتظاهرين بميدان التحرير وحوله. خلفت تلك المواجهات ما لا يقل عن 42 قتيلا وأكثر من 3000 جريحا. ما كان بالضبط وراء ذلك الانفجار الأحدث وكيف تعتقدون أن ذاك السياق يؤثر في شرعية الانتخابات بمجملها؟

حسام حملاوي: العناصر المسببة لاندلاع هذه الانتفاضة هي بالذات تلك التي أشعلت انتفاضة كانون الثاني/يناير 2011. لا أمور كثيرة تغيرت في هذه الأشهر الأخيرة. منذ ذاك، كان الشروط الموضوعية لبروز انتفاضة لا تزال قائمة، وكان كل ما نحن في حاجة إليه هو العنصر الدافع والمحرك، شيء يتبلور ويشعل كل شيء من جديد. شهدنا ذلك من قبل. لم تكن المرة الأولى التي نرى فيها مثل تلك المواجهات. شهدناها يومي 28 و29 حزيران/يونيو، وكان العنصر المحرك الرئيسي دوما هو وحشية عناصر البوليس. لن تزول فظاظة عناصر البوليس بسرعة بالغة، لأن وزير الداخلية لا يزال كما كان، والنظام ما يزال كما كان عليه. لن تستمر تلك الانتفاضة إلى الأبد، ودرجة حدتها تتضاءل في الوقت الذي نتحدث فيه. لكن أعتقد أن تلك لن تكون الأخيرة. ستشتعل انتفاضات أخرى مستقبلا.

كيف أثر ذلك في شرعية الانتخابات؟ لأن الأمر بالطبع كان كذلك. كنت اتخذت موقفا، حتى قبل تلك الانتفاضة، قصد مقاطعة الانتخابات المقبلة لأنها كانت تجرى بينما لا يزال المجلس الأعلى للقوات المسلحة متشبثا بالسلطة. لا يمكنكم الحصول على انتخابات نزيهة في الوقت الذي ينهمك جنرالات مبارك في تنظيمها أو لما كان الجيش أقدم للتو بتواطؤ مع عناصر البوليس على قتل الناس في ميداني التحرير وماسبيرو [في هذا الميدان الأخير، في 9 تشرين الأول/أكتوبر الفارط، هاجمت دبابات الجيش تظاهرة نظمها الأقباط، مما أسفر على قتل 27 شخصا وأكثر من 300 جريحا]. إلا أنه لم يتم حتى تحميلهم مسؤولية اقتراف ذلك، واعتبروا بما هم مكلفون بالإشراف على السيرورة [الانتخابية] برمتها؟

الأهم من ذلك: لا يتعلق الأمر بمعرفة لأي من المرشحين لهذا البرلمان السخيف ستصوتون. كان الدليل الذي استمدته قائم في أنه حتى ولو اخترت 100% من المرشحين المنتمين لتيار الاشتراكيين الثوريين إلى البرلمان -وتركتم جانبا السلفيين والإخوان [الإخوان المسلمون]- لن تكون قادرين حتى على تحقيق أهداف الثورة. لو عينتم اليوم نبيا أو قديسا في منصب الوزير الأول، سيكون دوما ألعبوة بين أيدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة. إن انتخبتم حاليا رئيسا، في حين أن الوضع هو على ما نعرفه، فمن شأنه أن يكون دمية بين أيدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة. اعتمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة نموذجا مماثلا للنموذج التركي السابق. كان هذا الأخير يتميز بشعب له حق الانتخاب، واختيار سياسيين مدنيين بلباس أوربي مع حكومة مدنية، لكن مع خطوط حمراء، محددة، لا يمكن تجاوزها، لأنه إذا ما حصل ذلك، فإنكم ستتلقون مكالمة من الجيش- أو تتعرضون لانقلاب عسكري.

خلافا لمناضلين آخرين سيقولون لكم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يرغب بأي وجه في التخلي عن السلطة وأنه يسعى الاستمرار في تقلدها إلى الأبد، فأنا على اقتناع بيقين أنه يريد التخلص منها. لكن، سيعود الجيش إلى ثكناته بمجرد تأكده من إمكانية الاحتفاظ على امتيازاته واستقلاله، وحصانته بوجه الحكومة وتحكمه في ميزانيات الجيش ليكون على يقين أنه لن يتم إضعافه. لماذا تسعون إلى تحمل ثقل تسيير الشؤون اليومية للبلد بينما يمكنكم وضع دمى لتتولى تدبيرها وصيانة امتيازاتكم؟ لذلك، كان الأشخاص الأكثر حماسا في الواقع، لتنظيم هذه الانتخابات هم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة! على العكس تماما من كل هكذا نظريات المؤامرة التي ترى أن الجيش يقف وراء هكذا أعمال عنف قصد التمكن من تأجيل الانتخابات. غير صحيح! إن الجيش كان يريد هذه الانتخابات!

علي مصطفى: تم إجراء مقارنات عديدة بين الانتفاضة حديثة العهد وانتفاضة 25 كانون الثاني. ما هي أوج الشبه والاختلاف الأهم الجديرة بتسليط الضوء عليها بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير؟

حسام الحملاوي: خلال اليومين الأولين من الانتفاضة، كنت أقيم مقارنة مع جرى أيام 28 و29 حزيران/يونيو. لكن عندما وصلت الانتفاضة يومها الثالث،

استحضرت بحق ما وقع في شهر كانون الثاني/يناير. كان درجة العنف أثناء المواجهات مع عنصر البوليس لا مثيل لها منذ تلك الفترة. ويمكن وضع أوجه شبه مع ما وقع في شهر كانون الثاني/يناير. بادئ ذي بدء لأن وحشية عناصر البوليس كان وراء الانتفاضة، ولكن أيضا لأن هناك أوجه شبه في التكتيكات الخاصة باحتلال الميدان وحتى في تكرار نفس المعارك في شارع محمد محمود [قرب مقر وزارة الداخلية]. ففي هذا الشارع اقترفت مجزرة يوم 29 كانون الثاني/يناير، بعد يوم «جمعة الغضب». لكن هناك طبعا، أوجه اختلاف. عكس شهر كانون الثاني/يناير الذي شهدت فيه الانتفاضة مشاركة جد مرتفعة، لم تساهم هذه المرة جميع فئات السكان في الانتفاضة .

وهناك اختلاف نوعي أكبر قائم في أن النضال آنذاك كان ضد مبارك. أما النضال حاليا فهو ضد جنرالات الجيش. هذا تقدم إلى أمام. مما يعني أننا قطعنا شوطا طويلا. في شباط/فبراير أو آذار/مارس، كان إذا ما رفع شخص شعارات ضد الجنرالات في تظاهرة، فقد يعاقب من قبل الناس هم بالذات، وليس من طرف عناصر الشرطة العسكرية. نعم أقول الناس. كان عدد كبير من الأشخاص يصدقون الأكاذيب والدعاية التي مفادها أن الجيش، في تلك الفترة، كان يحمي الثورة أو أن ميدان التحرير كان سببا في انعدام الاستقرار. لكن، بعد عشرة أشهر، لما شهدنا انتفاضة بمثل هذا الحجم، متمحورة أساسا ضد الجيش مع عمليات احتلال قوية استمرت أيام عديدة مع مطلب واحد متمثل في إلقاء الجنرالات في السجن، يمكن بعد ذلك فهم أننا قطعنا أشواطا طويلة فيما يتعلق بوعي الشعب.

طبعا انتهت الانتفاضة بهزيمة: إذ مازال الجنرالات متحكمون بمقاليد السلطة بالبلد. لكنها لن تكون الانتفاضة الأخيرة. أعتقد أننا سنشهد، على الأقل، لمدة ثلاث إلى ست سنوات من المد والجزر، معارك ستكلل بانتصارات وأخرى بهزائم. لكنني متفائل على العموم. لست متشائما بهذا الشأن.

علي مصطفى: الجيش المصري بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مؤسسة مركزية بالبلد لعقود عديدة لحد الآن. كيف تصف مكانة الجيش في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر؟ ما هو الأساس التاريخي لما يحظى به الجيش من دعم قوي لدى عدد كبير من المصريين العاديين؟

حسام الحملاوي: إن الخطاب الذي مفاده أن الجيش هو المؤسسة الأكثر شعبية من بين المؤسسات بمصر هو كذبة كاملة. كيف بوسعنا الحكم على ذلك، وتحديد معالمه؟ عند التجنيد، هل نرى مئات الآلاف من الشباب المصريين يركضون ويتدفقون نحو معسكرات الجيش قصد التطوع في خدمته؟ كلا، الكل يسعى لتقديم رشاوي للقائمين على التجنيد أو تجنب التجنيد. هذا هو المقياس الحقيقي: كيف يتصرف المصريون أثناء عملية التجنيد؟

الجيش هو المؤسسة القائمة على رأس البلد منذ عام 1952. تحدر جميع رؤساء مصر منه. وكان عدد كبير من الوزراء أيضا جنرالات. وحكام محافظات كُثر من أوساط مماثلة. ومدراء عامون عديدون في القطاع الخاص هم جنود متقاعدون حصلوا على تلك المناصب بمثابة مكافأة لهم بعد تقاعدهم. لذلك، فإن الجيش مندمج كليا في حياتنا المدنية. وهو متحكم بما بين 25% و40% من اقتصادنا. لا يمكنكم الحصول على إحصاآت دقيقة بهذا الصدد، لكون الجيش أسدل ستارا حديدا على أنشطته خلال العقود الأخيرة. يحصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة سنويا على 1.3 مليار دولار من دافعي الضرائب بالولايات المتحدة الأمريكية والجيش هو المستفيد الثاني من المساعدات الخارجية الأمريكية، بالضبط بعد إسرائيل.

قدم مصريون كُثر –أو شرائح واسعة من سكان مصر- دعما للعسكر في شباط/فبراير، وآذار/مارس، ونيسان/أبريل حتى فصل الصيف لأسباب عديدة: كان عدد كبير منهم يصدق أكاذيب الجيش الذي كان يصرح بأنه يحمي الثورة. والبعض الآخر كان خائفا من انعدام الأمن. لنضع أنفسنا فقط محل المواطن المصري العادي غير المسيس، الذي يعيش حياته اليومية البسيطة، والذي يواجه فجأة انهيارا لكل ما حوله، هذا في الوقت الذي لا يملك فيه بديلا واضحا. يرى عدد كبير من المصريين، أن الجيش كما كانت تقول الدعاية، هو المؤسسة الوحيدة التي لا تزال قائمة بمصر. إن انهار الجيش، ستغزو إسرائيل مصر أو ستنهار مصر هي بالذات. إن الجيش في الواقع، قيد اللعب بنفس ورقة الفوضى التي أثارها مبارك، وهو يؤكد أن الفوضى ستنتشر في كل مكان إذا ما انسحب العسكر. وفي آخر المطاف كان الشعب منهوكا. وبما في الكلمة من معنى، كان الكل مرهقا. كنا خرجنا من انتفاضة استمرت 18 يوما، قتل خلالها أشخاص كُثر – كان البقاء في ميدان التحرير وجميع الأماكن الأخرى المحتلة، والمراقَبَة خلال هذه الحركة الضخمة، عملا مرهقا. كان الجميع في حاجة إلى التقاط الأنفاس لحظة. وسأعزو الدعم الذي حظي به العسكر إلى تلك الأسباب.

من الواضح الآن أن الجيش لم يكن يحمي الثورة. السبب الوحيد الذي جعل العسكر لا يطلقون النار على المتظاهرين في ميدان التحرير وفي مناطق أخرى هو وجود جيشين. جيش الجنرالات وجيش الفقراء المجندين وصغار الضباط الذين يتقاسمون نفس الظروف والصعوبات التي يعيشها غيرهم من المصريين. أدرك الجنرالات جيدا أنهم لو كانوا أصدروا أوامر لدبابات الاقتحام بإطلاق النار علينا، ببنادقها، في ميدان التحرير، لانهار هذا الجيش. لكانت هناك عمليات تمرد أو حالات رفض الانصياع للأوامر. لذلك، كان الجنرالات يأملون من البقاء محايدين أن يفسحوا المجال للبلطجية قصد القضاء على الانتفاضة. كما حدث خلال «معركة الجمال» [إشارة إلى يوم الأربعاء 2 شباط/فبراير، لما انسحبت عناصر البوليس وفتحت السجون للسماح لسجناء الحق العام وأشخاص مأجورين من قبل النظام لكسر التظاهرات بوحشية لا مثيل لها]. الشعب المصري ليس غبيا! إنه يفكر على هذا النحو: صحيح، قدمت الدعم للجيش، لكن إذا لاحظت أنه لا ينسحب وأن حياتي الخاصة سيئة كما كانت، أو أصبحت أردأ مما كانت قبل الثورة، ستتبخر أوهامي بعد بعض الوقت. لذلك أود أن أقول فيما يخص وعي الناس، أننا في وضع أفضل، من الوضع الذي شهدناه في شهر شباط/فبراير.

علي مصطفى: من المتوقع أن يحقق حزب العدالة والحرية التابع للإخوان المسلمين نتائج كبيرة في الانتخابات، أكثر مما كان يعتقد في البداية. هذا لا سيما منذ أن قرر العديد من الناس الامتناع عن التصويت أو مقاطعته. ما هو الدور الذي تعتقد أن الإخوان المسلمين قيد الاضطلاع به الآن في الثورة، وكيف

يتناقض ذلك مع مرحلة كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير؟

حسام الحملاوي: لا يختلف دورهم عن ذلك الذي تبنوه خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. لنستحضر أن قيادة الإخوان المسلمين لم تقدم الدعم للانتفاضة خلال أيامها الثلاثة الأولى. لم يفعلوا ذلك إلا خلال «جمعة الغضب»، يوم 28 كانون الثاني/يناير، لما بات جليا –بدعمهم أو بغير دعمهم- أن انتفاضة ستشتعل على كل حال. لكن شباب الإخوان المسلمين ساهموا منذ البداية، من اليوم الأول، أو بالأقل تكتلات من شبابهم [المنظم]. لم تكن البسالة التي أقدموا عليها في ميدان التحرير أو في أماكن أخرى، خلال الأيام الثمانية عشر، مختلفة عن اليوم. اضطلع الشباب بدور بطولي في الاشتباكات العنيفة والمعارك ضد عناصر البوليس دفاعا عن ميدان التحرير واستشهد منهم عدد كبير. لكن قيادة جماعة الإخوان المسلمين كانت تسعى دوما لتقديم تنازلات خلال الأيام الثمانية عشر من الانتفاضة.

منذ سقوط نظام مبارك، يوم 11 شباط/فبراير عام 2011، لم تعمل قيادة جماعة الإخوان المسلمين على دعم أي تظاهرة من التظاهرات التي نظمت خلال الشهور الأخيرة، باستثناء ثلاث تظاهرات: تظاهرة احتفالا بإطاحة مبارك، نظمت بعد أسبوع على سقوطه، وتظاهرة يوم 29 تموز/يوليو، والأخيرة وقعت يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر. تلك كانت التظاهرات الثلاث التي حظيت بدعم الإخوان المسلمين. لكن الأعضاء الشباب في الجماعة ساهموا في تظاهراتنا، وهناك أشخاص قيد تقديم استقالتهم من الجماعة والتخلي عن أوهامهم. لذلك، بالرغم من أن قيادة جماعة الإخوان المسلمين رجعية ومناهضة للثورة، فإن شبيبتها مسألة أخرى. لذلك أسعى جاهدا مع أشخاص آخرين من اليسار العلماني، للمراهنة على واقع أنه إذا ما استمر هذا التجذر، فستقع هناك انقسامات أخرى وسط جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك وسط غيره من المجموعات الدينية.

علي مصطفى: يُعتبر المصريون حاليا بما هم بين مطرقة «الإسلاميين» وسندان الديكتاتورية العسكرية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكأن لا خيارات أخرى ممكنة بالنسبة لمصر إلا تلك التي أشرنا إليها. ما هو الدور الذي تعتقد أن على الليبراليين والطبقات الكادحة وكذلك المناضلين الراديكاليين الاضطلاع به في هذا الطور الحاسم من الثورة؟

حسام الحملاوي: إنه نفس السيناريو الذي كان مبارك يسعى لاقتراحه لما كان في السلطة، كما هو معروف: إما أنا أو هذه «الوحوش» الملتحية، إما أنا أو الفوضى. سياسيا، عندما نفكر في ذلك من زاوية الانتخابات، قد يكون ذلك هو الحال – إما أن تختاروا الحزب الوطني الديمقراطي [حزب مبارك] وإما [الإسلاميين]- لكن أتحدث هنا عن السياسة ميدانيا. لا، هناك بدائل أخرى. انتزع اليسار الثوري مكاسب، مكاسب هائلة، بين كانون الثاني/يناير واليوم فيما يخص نموه وتوسع تأثيره وتواجده الفعلي في الميدان. إن تدخلنا خلال الإضرابات والنضالات في المقاولات بات حقا أكثر نضجا وأحسن تنظيما من ذي قبل. خلال الانتفاضة الجارية، بوصفي عضوا في تيار الاشتراكيين الثوريين، يمكن أن أقول أن مجموعتي اضطلعت بدور أكثر تنظيما وفعالية مما كان عليه في الأيام الأولى لانتفاضة كانون الثاني/يناير، لما فوجئنا بأحداثها. في هذه المرة كان تدخلنا أسرع، أسرع بكثير.

فيما يتعلق بالليبراليين، فإنها حكاية مختلفة تماما. الليبراليون منقسمون. هناك أشخاص مثل نجيب ساويرس، أحد كبار رجال الأعمال المصريين [1]، والذي كان حليفا مقربا لمبارك، وهو من قادة حزب المصريين الأحرار. ووفق مقابلة وقحة لنجيب ساويرس خاصة بقناة بلومبرغ في الصيف الأخير، ردا على سؤال حول الأسباب الذي دفعته للإعلان، عن تأسيس هذا الحزب، أجاب بأن مرد ذلك هيمنة الأفكار الاشتراكية في أوساط الشباب. لم يشر لا إلى السلفيين ولا للإخوان المسلمين. إنه رجل أعمال يدرك جيدا أين تكمن مصالحه الخاصة.

مع ذلك هناك مشكلة المصطلحات، لأن عدد كبيرا من هؤلاء الليبراليين، -من بين هؤلاء الأشخاص الذين ينسبون أنفسهم إلى الليبرالية- هم في الواقع يساريون راديكاليون، لكنهم لا يدركون ذلك –ونفس الشيء فيما يخص عددا كبيرا من «اليساريين» الذين أعتبرهم ليبراليين ولا علاقة لهم باليسار.

لكن أنا على اقتناع بأن الإضرابات والنضالات في القطاع الصناعي التي ستتطور في الشهور القادمة ستكون أكثر نضالية من ذي قبل. لماذا؟ لأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمكن من الزيادة من حجم انتظارات العمال تجاه البرلمان الجديد: قلتم لنا بأن نوقف تظاهراتنا، وقلتم لنا بأن نوقف الإضرابات، وقلتم لنا بأن احتلال ميدان التحرير مسألة سيئة، وقلتم لنا بأن ننتظر كل هذا الوقت وسنحصل بعد ذلك على حكومة مدنية تحل بأعجوبة جميع مشاكلنا. حسنا: لدينا حكومتنا المدنية لكن لا يمكنها القيام بأي شيء! هذا سيؤدي وأنا مقتنع من ذلك إلى اندلاع موجة من إضرابات جديدة ونضالات جماعية في القطاع الصناعي.

علي مصطفى: هل لك أن تعطينا لمحة عن مختلف الأحزاب والمجموعات والتحالفات اليسارية التي تشكلت منذ ثورة 25 كانون الثاني/يناير؟ ما هو رأيك حول التقدم المحرز على جبهات المنظمات السياسية قياسا إلى مستوى المقاومات الشعبية على الميدان؟

حسام الحملاوي: تشكيلة المنظمات اليسارية هي بالتأكيد أوسع مما كانت عليه قبل 25 كانون الثاني/يناير. على اليسار، نجد حاليا التحالف الشعبي الاشتراكي، وهو تجمع يضم مجموعات يسارية عديدة [2]. وهناك نحن، الاشتراكيون الثوريون، الذين يمثلون أهم مجموعة وسط اليسار الجذري بمصر.

وهناك أيضا، حزب العمال الديمقراطي، الذي يمثل تيار الاشتراكيين الثوريين جزءا منه وساهموا في تأسيسه (لكنه لا نعتبره حزبنا، كما نقول ذلك غالبا). والحزب الشيوعي المصري الذي تم إحياؤه في الآونة الأخيرة. برز علنا خلال فاتح أيار/مايو بأعلام حمراء، لكن أعرف أنه يواجه مشاكل لأننا قيد استقطاب عدد كبير من شبابه. وهناك الحزب الاشتراكي المصري، الذي أسسته بعض الشخصيات المتحدرة من الجيل الطلابي المناضل خلال سنوات 1970. وفي آخر

المطاف، هناك الحزب الديمقراطي الاشتراكي المصري. لذلك يتعلق الأمر بأكثر من فسيفساء، وهي فسيفساء تصبح كذلك أكثر، إن أمكن استعمال هذه التعبير.

سيتواجد دوما بعض الأشخاص الذين يذرفون الدموع على غياب الوحدة في أوساط اليسار. ولكن كما تعلم، لا شيء لدي حقا فعله حيال ذلك. لماذا؟ لأن لدينا 85 مليون نسمة عاشوا تحت غطاء لمدة طويلة جدا، بعد رفع الغطاء، فمن الطبيعي تماما أن يسعى الكل للخروج، وأن يقدم الناس على تشكيل مجموعات، وقد تشهد هذه المجموعات اندماجات أو حتى انشقاقات أو تحولات إلى شيء أوسع. ليس الأمر كما في كندا [نشر الحوار في كندا] حيث، لما تذهب إلى أي حدث نضالي ستجد منصات 12 مجموعة صغيرة يسارية. أجل، يمكن السخرية منها وتأكيد أن هذه المجموعة الصغيرة تضم بلا شك ثلاثة أشخاص في كندا برمتها، لكن هذه صورة مصغرة من الواقع. فإذا بلغ عدد السكان 85 مليون نسمة، فلماذا لا يتشكل 12 حزبا اشتراكيا مختلفا؟ طبعا هذا ممكن!

علي مصطفى: أما فيما يتعلق بالعلاقات المرتبطة بين المنظمات السياسية والمقاومة الشعبية؟

حسام الحملاوي: إن محاولة الادعاء بأن القوى الاشتراكية القائمة في الوقت الراهن، بما في ذلك نحن، تقود الآن موجة الإضرابات أو المقاومة الشعبية في الميدان، هي محاولة من شأنها أن تكون محض كذبة .

نحن نشهد بالفعل أكبر موجة إضرابات عرفها البلد منذ عام 1946. هذه الموجة من الإضرابات، المتواصلة منذ كانون الأول/ديسمبر عام 2006 إلى حد اليوم هي الأطول، والأقوى والأكثر ثباتا في التاريخ منذ عام 1946. بما في ذلك أن حركات سنوات 1970 لم تكن أقوى من الحركة التي نشهدها الآن.

لكن، نضيف مرة أخرى، أن هذه النضالات تحدث على نحو عفوي إلى حد كبير وبشكل مستقل عن المجموعات المناضلة. تحظى المجموعات المناضلة بتواجد محدد في بعض المصانع، وبعض المصانع الصغيرة، وفي بعض مواقع العمل، وفي آخر المطاف، في النقابات. لكنها على كل حال، لا تعمل على «تنظيم نضال جماعي». لا يمكننا الادعاء ذلك. حركة العمال والعاملات قيد حفز الجماهير إلى القيام بخطوات كبيرة إلى أمام. حقق العمال والعاملات انتصارات هامة، سواء عن طريق الإضرابات التي أفضت إلى انتزاع مطالبهم، أو لتمكنهم من «طرد» القيادات النقابية القديمة، المرتبطة بالنظام السابق في مقاولات عديدة. تشكلت نقابات مستقلة، وفي بعض الأحيان، تم حل نقابات فاسدة.

لكن حدث كل ذلك بصرف النظر عن المجموعات المناضلة. يمكن لهذه المجموعات أن تحظى بتواجد في بعض المواقع وبوسعها الاضطلاع بدور بطولي في التعبئات، لكن أعتقد أن أمامنا طريقا طويلا لخلق قيادة حقيقية في الميدان بالنسبة للطبقة الكادحة المصرية.

علي مصطفى: أنت مناضل ثوري منذ مدة طويلة هنا، بمصر، وأعلنت فيما سبق أن إضرابا عاما وحده القادر على إطاحة النظام العسكري نهائيا. هل لك أن تقدم لنا توصيفا عن حالة النضالات العمالية بمصر حاليا، بما في ذلك بعض الإضرابات والنضالات العمالية الأهم التي نظمت في الأشهر الأخيرة. وفي آخر المطاف، ما هو المطلوب حسب رأيك، قصد حفز العمال والعاملات في كافة القطاعات على خوض إضراب عام في الظروف الراهنة؟

حسام الحملاوي: لما سقط مبارك، يوم 11 شباط/فبراير، وكانت الطبقة المتوسطة ومعظم مجموعات الشباب أكثر حماسا لفك الاعتصام بميدان التحرير، وكانت تسمع دعوات تقول بأن على الجميع استئناف العمل، وكانت هناك كل هذه الشعارات القومية –مثل «يلا نبني مصر جديدة!» أو «ابذل 110% من مجهوداتك في العمل»- لم تتوقف الطبقة الكادحة.

يمكن لصحفي مثلي عدم الذهاب للعمل خلال 18 يوما ثم من بعد يجد لنفسه عملا حيث يكسب كل شهر عدة آلاف جنيهات مصرية. لكن لا يمكن لعامل في قطاع النقل العمومي بالفعل أن يعلق إضرابه ويرجع إلى المنزل ويقول لأطفاله: «إني سأتلقى باستمرار 189 جنيها مصريا [أقل من 30 فرنك سويسري]، بعد 15 عاما من الأقدمية، لننتظر ستة أشهر أخرى لكي تمنحنا الطغمة العسكرية حكومة مدنية ستحل جميع مشاكلنا».

وفقا لأحد أصدقائي النقابيين، هناك ما لا يقل عن 1500 عمل نضالي جماعي وإضراب في القطاع الصناعي في شهر شباط/فبراير وحده. يشكل هذا الرقم نفس الرقم لكل النضالات خلال عام 2010 برمته. تواصلت تلك الإضرابات خلال شباط/فبراير وآذار/مارس وانخفضت بشكل طفيف خلال شهر نيسان/أبريل، أيار/مايو وحزيران/يونيو. لكن كان شهر أيلول/سبتمبر على الأرجح شهر الذروة من حيث الإضرابات، بحيث شارك 750000 مصري في إضراب. شن الإضراب في المقام عمال قطاع النقل العمومي، والمدرسون والأطباء وعمال مصانع تكرير السكر. وهنا لا أورد سوى «التكتلات الكبرى»، ولكن إذا تصفحت الجرائد خلال تلك المرحلة ستتطلع على كل تلك الإضرابات العفوية التي وقعت في كل مكان.

شاهدنا تنظيم إضرابات تضامنا مع مناضلي ميدان التحرير، خلال هذه الانتفاضة [انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر]، بالرغم من أنه من الصحيح أن الاتحاد المصري للنقابات المستقلة وبعض النقابات المستقلة قدمت دعمها لانتفاضة ميدان التحرير، وكانت حاضرة بشكل رمزي مع أعلامها. لكنها لم تعبئ مناضليها كليا. وأفسر ذلك من جهة، بأن الاتحاد المصري للنقابات المستقلة لم يتجذر بعد إلى حد ما، لذلك مازال غير قادر على تنظيم إضراب عام. ومن جهة أخرى، فإن الطبقة الكادحة هي على العموم هي آخر طبقة تتحرك. فمن السهل بالنسبة للشباب أو الراديكاليين ترك أسرهم أو جامعاتهم لمدة شهر، والانتقال إلى ميدان التحرير والاعتصام فيه. لكن المسألة مختلفة تماما بالنسبة لعامل لديه أربعة أطفال ويشتغل من 9 إلى 17 ساعة إن لم يكن الأمر من

9 إلى 19 ساعة، وهو يسعى لتنظيم إضراب. إن العمال هم على العموم آخر من يتحرك، لكن عندما يباشرون ذلك، فهي بداية النهاية.

بينما كنت أنا وبعض الراديكاليين نأمل أن تفضي هذه الانتفاضة إلى ذلك الإضراب إن بذلنا ما في وسعنا لكي يستمر الاحتلال لفترة أطول قليلا، ولكي تؤدي دينامية الانتفاضة إلى تحريك الطبقة الكادحة، كما كان الحال خلال شهر كانون الثاني/يناير. طبعا لن يحدث ذلك بمعجزة! في الأماكن التي نحظى فيها بحضور بالمقاولات، وزعنا عشرات الآلاف من المناشير دعما للإضراب العام، ولكن مرة أخرى، ليس هناك –لحد الآن- هياكل وطنية بمصر بوسعها تنظيم ذاك الإضراب العام. بناء عليه، إذا حدث ذلك، فسيكون ذلك إما عفويا، وإما أنه يمكن تصور أن الدافع إلى اندلاعه سيكون شيئا نجهل أصله. عندما نقول أن مصر ليست تونس، هذا صحيح! كان في تونس اتحاد نقابي [الاتحاد العام التونسي للشغل] قيادته متعاونة مع النظام، ولكن كانت هياكله سليمة تماما. وهذا يعني أن الثورة لما اندلعت، كان هناك ضغط على النقابات لتبدأ في التحرك –وعندما تتحرك، بوسعها شل بلد. وهنا في مصر، فإن هياكل من ذاك القبيل غير قائمة.

سيحدث الإضراب العام. لا يراودني أي شك في ذلك. أما بشأن معرفة ما سيؤول إليه، فتلك مسألة أخرى. لكن الكرة في ملعبنا –هل بوسعنا الدفع نحو اليسار أو اليمين، هذا ما سنراه. في الوقت الحاضر، هناك تظاهرات هامة وعديدة، أساسا في الإسكندرية. وغدا، تنظم في القاهرة تظاهرة أمام مجلس الدولة في الدقي –في شارع الجيزة المسمى مجلس الدولة- حيث سيمتثل عمال مصنعين مخصخصين أمام المحكمة لرفع دعوى لإعادة تأميم مقاولتيهم. في الواقع، قضت المحكمة بحقهم في ذلك. لكن تلك مسألة أخرى: حتى لما تنظموا إضرابا وتتمكنوا بواسطته من انتزاع مطالبكم، فهذا لا يعني بأي وجه أن الحكومة ستفي بوعودها. ولتكون على اقتناع بذلك يكفي أن تختار عشوائيا اسم إحدى المقاولات المضربة الآن وسأكد لك أن عمالها مضربون منذ عام 2009، بل منذ عام 2007.

علي مصطفى: بسبب ما يشهد البلد من تفاقم انعدام الاستقرار، والغموض والاضطراب خلال هذه الشهور الأخيرة، يبدو أن ميدان التحرير بات أكثر فأكثر بعدا عن باقي المجتمع بشكل لم يكنه خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية. ما معنى كل هذا، حسب رأيك، فيما يخص مستقبل ميدان التحرير، بما هو «الجهاز العصبي» للثورة؟

حسام الحملاوي: أعتقد أن ما تقوله مبالغ فيه بعض الشيء. يشكل ميدان التحرير في الحقيقة رمزا لهذه الثورة، لكن يجب علينا ألا نقع في فخ اعتبار أن ميدان التحرير مقياسا لتقدم الثورة أو تراجعها. هذا ما قلناه للمناضلين الذين أصيبوا بالإحباط خلال هذه الشهور الأخيرة.على سبيل المثال، يمكن أن تدعو إلى تنظيم «تظاهرة مليونية» في ميدان التحرير تنديدا بالمحاكم العسكرية وتجد نفسك فقط مع بضعة مئات من الأشخاص. ومن بعد تصاب بالإحباط. مع ذلك، في الوقت ذاته، وفي نفس الشهر، يضرب 750000 مصريا، وهم بذلك يكسرون قانون حالة الطوارئ. بالرغم من أنهم لم يحضروا التظاهرة التي أعلنت عن تنظيمها في ميدان التحرير، فإنهم عملوا بالفعل على تدمير قانون حالة الطوارئ.

تعرضت لمواقف خلالها، على سبيل المثال، عندما كنت على متن سيارة أجرة ، كان السائق على طول الطريق يبصق على الناس الحاضرين بميدان التحرير، وأنزلني مع ذلك قبل وصولي إلى مقصدي النهائي قصد الانضمام إلى وقفة نظمها سائقو سيارات أجرة آخرين أمام وزارة المالية، هنا في مدينة نصر. صحيح أن العمال لم يحضروا إلى ميدان التحرير، لكنهم كانوا مجموعتان في مكان أبعد، أمام مبنى الحكومة، بحيث قاموا بإغلاق الشوارع وتحدي الشرطة العسكرية–بل أقدموا على مواجهتها في بعض الأحيان- مطالبين بحقوقهم الخاصة. سيظل دائما ميدان التحرير قائما. سيكون من جديد مركز الاهتمام، كما الحال في كانون الثاني/يناير، بمناسبة لحظة معينة مستقبلا. متى؟ لا أعرف ذلك. لكن حجم الثورة أوسع بكثير من ميدان التحرير وحده.

بالنسبة لي، أعتقد أن ما يحدث في الأحرام الجامعية وفي مواقع العمل أهم بكثير من حتى ميدان التحرير. إن كنت عاملا في المحلة [المدينة التي تتواجد فيها مصانع نسيج مهمة، والتي كانت مسرح إضرابات هامة منذ 2006]، سأقول لك: «ماذا تفعل معي الآن في ميدان التحرير؟ عد إلى مصنعك وحاول أن تطرد أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وحراس الأمن المتواجدين به. ابذل جهدا للاستيلاء على مصنعك وتسيره تسييرا ذاتيا!»

علي مصطفى: حسب رأيك، ما هي أكبر التحديات التي تواجهها اليوم الثورة المصرية؟

حسام الحملاوي: إن أكبر تحد سياسي هو أن جنرالات مبارك مازالوا متحكمين بالسلطة بالبلد. هذا يعني، في الواقع، أن النظام مازال في الحقيقة على قيد الحياة. ويمثل ثاني تحد سياسي في المعارضين: نحن لسنا منظمين بشكل كاف. نحن لا نزال نفتقر إلى هياكل وطنية قادرة على التعبئة والتحضير لإضراب عام عندما يكون ذلك ضروريا. ما بوسعنا القيام به دوما في هذه الحالات، هو الدعوة إلى تنظيم تظاهرة. لكن لا يمكننا بأي وجه التكهن ما إذا كانت سيكون حجمها كبيرا أو صغيرا. نحن نرى أن التحدي الأكبر متمثل في بناء حزب سياسي جماهيري ثوري، أو لنسمي ذلك شبكة أو أي شيء آخر، شيء سيربط معا أماكن العمل، والأحرام الجامعية وميدان التحرير.

علي مصطفى: ختاما، في حين أن حركة احتلوا العالمية في نمو سريع بأمريكا الشمالية وبأوربا، متؤثرة إلى حد كبير بمصر وغيرها من الثورات بالعالم العربي والمغاربي، ما هي حسب رأيك، الدروس الأساسية –الايجابية والسلبية- التي على المناضلين أو الناس العاديين المنخرطين في التغيير الاجتماعي استخلاصها من تجربة الثورة المصرية؟

حسام الحملاوي: في الواقع: هناك درس وحيد: إذا اقتصرت هذه الحركة على الساحات، فلن نحصل على أية نتيجة. يجب أن تنتقل من الساحات إلى مواقع

العمل والأحرام الجامعية. لم نطح مبارك في ميدان التحرير. صحيح أن ميدان التحرير شكل معركة، واعتصاما واحتلالا بطوليا، سيظل مدونا في التاريخ بوصفه نضالا من بين النضالات الأعظم خلال هذا القرن. مع ذلك، في الآن ذاته، كان يمكن للنظام أن يبقى في مكانه. كان من شأن مبارك أن يتشبث بالسلطة لمدة أطول لو لم يتم طرده من قبل الطبقات الكادحة. لذلك أنا فخور جدا برفاقنا، وإخواننا وأخواتنا الذين يشاركون في كل مكان في حركة احتلوا. لكن عليهم أن يربطوا نضالاتهم بما يحدث في مواقع العمل. إن لم يتجهوا إلى مواقع العمل –وهذا تحد جبار، لا أقول أن ذلك مسألة بسيطة- إذا فهذه الحركة ستتوقف.

نشرت المقابلة في موقع A l'Encontre بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر عام 2011

تعريب المناضل-ة

---

[1] ولد نجيب ساويرس عام 1954. بعد أن تلقى دراسته في سويسرا بمدرسة البوليتكنيك الفيدرالية، ترأس إدارة أوراسكوم، وهي مقاولة أنشأها والده. طور قسمها الخاص بالهاتف والاتصالات –التي تتوفر على 50 مليون مشترك و20000 أجير. أوراسكوم مقاولة نشيطة ايضا في قطاع البناء، والسياحة والتكنولوجيا الجديدة ولها أهداف عالمية (هيئة تحرير موقع A l'Encontre)

[2] يتشكل التحالف الشعبي الاشتراكي أساسا من مناضلين قطعوا في تشرين الثاني/أكتوبر عام 2010 مع حزب التجمع حول مسألة المشاركة في الانتخابات. كان حزب التجمع الحزب الوحيد «اليساري» الذي سمح له النظام بالمشاركة في الانتخابات. شارك حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر الأخير في إطار التحالف الذي يحمل اسم تحالف الثورة مستمرة. تشكل هذا التحالف بعد أن غادر حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الاشتراكي المصري، أواخر تشرين الأول/وأكتوبر، التحالف الانتخابي المعروف باسم الكتلة المصرية الذي يضم حزب التجمع وحزب المصريين الأحرار وحزب الاشتراكي الديمقراطي المصري. وجه هذان الحزبان اتهامات للكتلة بضمها ممثلين عن النظام السابق. خلال تأسيس تحالف الثورة مستمرة، انضمت إلى هذان الحزبين منظمات أخرى من بينها ائتلاف الشباب من أجل الثورة وحزب يتكون من شباب أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين قطعوا مع هذه المنظمة، يحمل اسم حزب التيار المصري. حصل حزب الثورة مستمرة حاليا على أربعة مقاعد برلمانية. يتمحور برنامج التحالف حول مسائل إعادة توزيع الثروة من أجل تقليص الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وقصد إرساء نموذج ديمقراطي للحكم مع مساواة كاملة للنساء والأقليات الدينية، وكامل حرية التعبير والتجمع علاوة على سياسة خارجية تقطع مع تبعية مصر إزاء الولايات المتحدة الأمريكية (مصطفى علي، أهرام أون لاين، نسخة انجليزية، 2 تشرين عام 2011). (هيئة التحرير).

ملاحظات رفاقية حول وضع وآفاق الثورة المصرية

الثلاثاء 3 كانون الثاني (يناير) 2012

بقلم: جلبير الأشقر

إن مصر، وبالرغم من عظمة إنتفاضتها الشعبية، هي بين البلدان العربية الثلاثة التي جرى إسقاط الطاغية فيها حتى الآن، أي تونس ومصر وليبيا، البلد الذي يتميّز بأعلى درجة من إستمرار النظام القديم. وقد تجلّت حدود الثورة المصرية على مستوى الإدراك السياسي في الأوهام العظيمة التي رافقت الإنقلاب العسكري الذي من خلاله سلّم حسني مبارك السلطة لقيادة الجيش مساء الحادي عشر من فبراير، سواء فعل ذلك طوعياً أو مكرهاً. وقد توهّمت الملايين بأن قيادة الجيش تدخّلت نصرةً للإرادة الشعبية في «اسقاط النظام» في حين أن الجيش، الذي شكّل ويشكّل العمود الفقري للنظام في مصر، لم تحلّ قيادته محلّ حسني مبارك إلا لإنقاذ النظام من السقوط.

والأمر الذي ساهم أكبر إسهام في جعل الحيلة تنطلي على الحركة الجماهيرية هو خاصيّة أخرى ميّزت الحراك المصري عن الحالتين الأخريين، ألا وهي وجود حركة سياسية منظّمة ضخمة ذات طبيعة بورجوازية، هي جماعة الإخوان المسلمين، إلتحقت بالحراك الثوري بعد إنطلاقه وبعد أن لعبت طيلة سنوات عديدة دور «المعارضة الطيّعة» للنظام، تتفادى كل ما يستطيع أن يستفزّه وتنصاع له كلما إحتدّت الأمور. وقد روّجت الجماعة للأوهام حول الجيش ناصبةً نفسها مدافعة عنه وسط الحراك الجماهيري، وهي تلتقي مع واشنطن في تمنّي «إنتقال منظم» للسلطة – من نظام بورجوازي إستبدادي تسود فيه المؤسسة العسكرية الى نظام بورجوازي برلماني تسود فيه مؤسسة حزبية، هي الجماعة عينها، وذلك في عملية تختزل في بضعة شهور مسار العقدين الذي أدّى بتركيا الى الإنتقال من حكم عسكري الى حكم حزب إسلامي المنشأ.

والحال أن جماعة الإخوان المسلمين دخلت ميدان الثورة منذ 28 يناير كي تمسك بزمام الأمور وتجيّر الحراك الجماهيري في اتجاه صفقة مع النظام العسكري سعت لتحقيقها من خلال التفاوض مع عمر سليمان أولاً، وانتهت الى عقدها مع المجلس العسكري بعد تنحّي مبارك. وقد تحولّت الجماعة بعد التنحّي من حزب يشارك الجماهير في سعيها لإسقاط النظام الى «حزب حفظ النظام» (هنا بعكس «الفوضى»)، بمعني «الإنتقال المنظّم» للسلطة الى مؤسسة برلمانية مستجدّة، وذلك بلجم ميول الحراك الجماهيري الى التجذّر – ولا سيّما تلك المتمثّلة بصعود النضالات العمّالية – وإعطاء الأولوية المطلقة لتسريع العملية الإنتخابية. ولم تعارض الجماعة المجلس العسكري إلا في الأحيان التي بدا لها أنه يحاول تشريع وصايته على المؤسسات السياسية على طريقة ما فرضه الجيش التركي بعد الإنتقال الى النظام البرلماني في أوائل الثمانينات. وقد سمح ذلك للعسكريين الأتراك إقالة حكومة حزب أربكان الإسلامي سنة 1997، ولم يتم تخطّي العقبة العسكرية من قبل حزب أردوغان المنشق عن الحزب سالف الذكر سوى في السنوات الأخيرة.

ومثلما أيّدت واشنطن حزب أردوغان في هذه العملية الإنتقالية نراها اليوم تنحاز الى الإخوان المسلمين في التنافس بينهم والمؤسسة العسكرية في السيطرة على مصادر القرار في مصر. والحال أن الإمبريالية الأمريكية، إزاء العاصفة الثورية التي هبّت على المنطقة العربية والتي أظهرت أن الجماهير دخلت ميدان السياسة بعد طول عزل عنه، إرتأت أنه لا بدّ لها من التعويض عن إفتقاد أزلامها التقليديين للشرعية الديموقراطية بعقد تحالف مع القوة الوحيدة التي تحوز على قاعدة شعبية في عموم المنطقة العربية والمؤهلة لمثل ذاك التحالف، ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين التي سبق لها أن تحالفت مع واشنطن منذ الخمسينات ضد عبد الناصر والمدّ القومي العربي ومن ثمّ ضد التجذّر اليساري في السبعينات. وقد توسّطت في تجديد التحالف إمارة قطر التي إحتضنت الجماعة وموّلتها بعد طلاقها مع المملكة السعودية في مطلع التسعينات، وكرّست محطة «الجزيرة» لخدمتها.

ومثلما أغرقت الرجعية الخليجية اليمين الفلسطيني بالدولارات النفطية بعد هزيمة 1967 بغية التصدّي للتجذّر اليساري، نراها اليوم تسخى على التيارات الإسلامية المتزمّتة درءًا لتطور السيرورة الثورية العربية في إتجاه يشكّل تهديداً لإستقرار مصالحها. فبينما تموّل قطر جماعة الإخوان المسلمين، أخذ السعوديون يموّلون التيارات السلفية. والنتيجة المرجوّة تحققت: فإن الدعوة الى إنتخابات «حرّة» بعد أشهر قليلة من الإطاحة بأنظمة إستبدادية ما كان بإمكانها سوى أن تنتج فوزاً للحركات الإسلامية التي تصدّرت مشهد المعارضة طوال عقود – أو شجّعتها السلطات على النشاط بوصفها قوة محافظة، كما هي حال السلفيين في مصر – لا سيّما وأن هذه القوى حازت على العنصرين الرئيسيين في اللعبة الإنتخابية البورجوازية العصرية، ألا وهما المال والتلفزيون، وحصدت بالتالي ثمار ثورة لم تُطلقها.

أما القوتان اللتان بادرتا الى الإنتفاضة الثورية واللتان شكّلتا رأس حربتها، وهما الحراك الشبابي والحركة العمّالية، فكانتا غائبتين تماماً عن الساحة الإنتخابية لعدم وجود تمثيل سياسي لهما. وإذا صحّ أنه يصعب تمثيل الحراك الشبابي لشدّة تنوّعه ولطبيعته التعدّدية، فإن الحركة العمّالية قادرة تماماً على التمتّع بتمثيل سياسي جماهيري مثلما يشهد التاريخ العالمي عليه بإستفاضة. فإن مهمة اليسار الجذري في مصر اليوم يمكن تلخيصها في مواجهة الشرعيتين البورجوازيتين – شرعية النظام البائد المتمثّلة بالقيادة العسكرية وشرعية النظام الجديد المتمثّلة بجماعة الإخوان المسلمين، وهما محكومتان بالتعاون على رأس الدولة البورجوازية وتحت رعاية واشنطن – بشرعية الثورة، القائمة على تحرير إرادة الجماهير من كافة القيود وتمكينها من إبداء آرائها ورفع

مطالبها مباشرة، في الشوارع والميادين، بدون أية وصاية – سواء كانت إستبدادية عسكرية أو إدّعت إحتكار تمثيل الشعب بحجة إنتخابات، إذا صحّ أنها كانت «حرّة» فانها لم تكن «عادلة» على الإطلاق!

أما المحور الإستراتيجي لنشاط اليسار الجذري فلا بدّ أن يكون الإسهام في بناء الحركة العمّالية النقابية والترويج لفكرة حزب العمّال الجماهيري المستند الى الحركة النقابية، على طريقة ما شهدته بلدان كالبرازيل وأفريقيا الجنوبية وبولندا إنبثقت فيها حركة عمّالية قوية بعد عقود من الدكتاتورية. فالحركة العمّالية هي الوحيدة التي تتمتّع بجذور شعبية واسعة وعميقة، تستطيع أن تنافس سطوة الأحزاب الدينية على المشهد السياسي وأن ترتفع الى مقام قائدة أمة الكادحين نحو التغيير الإجتماعي الذي كان ولا يزال هو السبب الرئيسي لإندلاع اللهيب الثوري.

31 ديسمبر 2011

مصر: الاقتصاد في خدمة أغنى الأغنياء دوما

الاربعاء 18 كانون الثاني (يناير) 2012

بقلم: ياسين تملالي

بقصد «إنقاذ» اقتصاد مصر، تُفضل حكومة كمال الجنزوري اللجوء إلى الاستدانة الخارجية. فقد قبلت عرض قرض بمبلغ 3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت استبعدته قبل بضعة شهور. هل سيجلب تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي الازدهار لمصر عاما بعد تخلصها من استبداد مبارك؟ هذا غير مؤكد بقدر ما أن تلك التوصيات، المطبقة سنوات 1990 من طرف كمال الزنجوري ذاته كانت فاقمت وضع ملايين المصريين و أدت إلى تدهور الخدمات العامة.

حالة اقتصاد مصر مقلقة. مداخيل السياحة انخفضت جدا. و احتياطات الصرف تتضاءل. و الليرة المصرية مهددة بالسقوط، ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد و الخدمات المستوردة.

و تتعثر الحكومة في استكمال ميزانيتها بقدر عدم وفاء مجموعة الدول الثمانية الكبار و بعض الدول العربية بوعودها بمنح قروض. و في انتظار هذا الوفاء، خرجت من مصر 9 مليار دولار في الأشهر الأخيرة حسب رئيس الحكومة كمال الجنزوري.

الموارد المالية نادرة لدرجة أن السلطات المصرية أمرت بصرامة الإدارات العامة بخفض نفقات تسييرها. كما قررت وقف تمويل دعم أسعار الغاز للمصانع الأكثر استهلاكا لهذه الطاقة. قد يبدو هذا القرار ثوريا في اقتصاد لا يؤدي فيه رجال الأعمال ضرائب متناسبة مع ما يُمنحون من مزايا. لكنه ليس كذلك. انه يدل على درجة الاستعجال المالي التي بلغتها الحكومة أكثر مما يدل على توجه صوب نموذج جديد لتمويل الميزانية. و إن احتمال تمديد هذا القرار بإلغاء المزايا الضريبية التي يتمتع بها كبار رجال الصناعة احتمال ضئيل، ناهيك عن إرساء ضريبة على الثروة. هذا مع أن المال اللازم لإنقاذ الاقتصاد يوجد لدى الأكثر ثراء.

لا إرادة لدى الحكومة المصرية لمطالبة الأكثر غنى بمساهمة أكبر في الميزانية الوطنية. لكنها مستعدة للاستدانة لدى المؤسسات المالية الدولية. فقد قررت قبول عرض قرض من صندوق النقد الدولي سبق أن رفضته قبل بضعة أشهر. و الحال أن صندوق النقد الدولي ، كما يعلم الجميع، نادرا ما يمنح مساعدة بلا غرض. حسب وثيقة نشرتها مؤخرا جريدة «المصري اليوم»، يضع صندوق النقد شروطا عديدة لهذا القرض بمبلغ 3 مليار دولار، منها إجراء افتحاص كل ثلاثة أشهر لعمل الحكومة و التحكم في عجز الميزانية و الإعانات العمومية.

يعيد الشرطان الأخيران إلى الأذهان وصفات صندوق النقد الدولي في سنوات 1990، التي نفذها جزئيا نفس رئيس الحكومة كمال الجمزوري. وقد أدت تلك الوصفات إلى توسع رهيب للفقر، وتدهور كبير للخدمات العامة. نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، و حتما ستفاقم الوضع الاجتماعي. يبدو أن تدبير العسكر الصارم للحياة السياسية يروم أساسا تهييء الساحة لحقبة تقشف جديدة على حساب الأكثر حرمانا في اقتصاد لا يزال في خدمة الأكثر غنى.

نشر في Maghreb Emergent يوم 12 يناير 2012

تعريب المناضل-ة

عام الثورة المصرية الأول- مقابلة مع مصطفى علي

لاثنين 19 آذار (مارس) 2012

بقلم: مصطفى علي

قبل عام، أي يوم 25 كانون الأول 2011، اندلعت انتفاضة بمصر قبل عام. تمت إطاحة الدكتاتور حسني مبارك، المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، خلال 18 يوما، بعد 30 عاما من الحكم. تحولت مصر، لكن الثورة مازالت تواجه تحديات عديدة. قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي حكم مصر منذ استقالة مبارك، بتصعيد حدة القمع ضد المنظمات اليسارية. ويتوفر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضا على حلفاء جدد متمثلين في الإخوان المسلمين ومنظمات إسلامية أخرى، حصلوا على أغلبية عريضة في البرلمان الجديد بمصر. في هذا الحوار يتحدث مصطفى علي، عضو بتيار الاشتراكيين الثوريين بمصر وصحفي في الأهرام أون لاين، عن السنة الأولى من الثورة بمصر وعن المستقبل القريب

يشكل يوم 25 كانون الثاني/يناير بداية اندلاع الثورة المصرية. أين نحن، بعد عام ؟

مصطفى علي: كانت المشاركة حاشدة إلى حد ما في تظاهرات ذكرى الثورة، أهم بكثير مما كان معظم الناس يتوقع نظرا لما روجت وسائل الإعلام من تراجع دعم السكان للثورة. كان بميدان التحرير ما لا يقل عن مليون ونصف مليون شخص. ليس بالميدان وحسب، إذ كانت أيضا الجسور المؤدية إلى ميدان التحرير مكتظة. وكانت بعض المسيرات القادمة من الأحياء تمتد مسافة ثلاث حتى أربع كيلومترات. لم ينطلق بعدُ أشخاص ببعض الأحياء حين وصل من كانوا بمقدمة التظاهرة إلى ميدان التحرير.

أقول هذا، لأن وسائل الإعلام السائدة بمصر روجت،خلال الأسابيع والشهور التي سبقت يوم 25 كانون الثاني من عام 2012، أن معظم الناس ضاقوا ذرعا من الثورة والاحتجاجات ويودون العودة إلى الوضع الطبيعي، و أنهم يريدون عودة «عجلة الإنتاج» إلى الاشتغال.

هكذا كانت المشاركة ضربة رهيبة لدعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والصحف الحكومية، التي زعمت خلال شهور وشهور، أن معظم الناس سيبقون بعيدين عن ميدان التحرير. في الواقع، كانت هذه التظاهرة أكبر من جميع الاحتجاجات التي نظمت ضد مبارك خلال 18 يوما من الانتفاضة. قبل عام، كنت متيقنا بأن نسبة 99% من الأشخاص الذين توجهوا لميدان التحرير يوم 11 شباط/فبراير 2011 احتفاء بسقوط مبارك، غادروا الميدان بظن أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان يدعم الثورة. كان الشعار الذي رفع مرارا وتكررا، هو «الجيش والشعب يد واحدة».

لم يعد معظم الناس إلى ميدان التحرير بعد 11 شباط/فبراير لأنهم ظنوا العمل منتهيا، وأن و الجيش داعما للثورة، وأنه سيقوم بالإصلاحات المطلبية للتطلعات. أتاح ذلك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن تسييد ما يشاء خلال الأشهر التي تلت الثورة.

بعد انصرام عام، وبعد كل ما حدث فيه، نرى جيلا جديدا، ضمنه شباب كُثر، بلور وعيا جذريا بالغ التطور. وكما يمكن ملاحظته في التظاهرات المنظمة احتفاء بأحداث السنة الفارطة، يدرك هذا الجيل الجديد حاليا أن المجلس العسكري جزء من نظام مبارك و مضاد للثورة.

ما الخلاصات التي توصل إليها الشعب بصدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة؟

مصطفى علي- ثمة وعي متنام بكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة تصرف على هذا النحو لأنه عنصر أساسي من الطبقة الحاكمة، بتحكمه فيما بين 25% و40% من الاقتصاد، وبكون الجنرالات يدافعون عن المصالح الامبريالية الأمريكية وعن السياسة النيوليبرالية التي كانت أفقرت الشعب على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة.

كان لا بد من عام كامل لتتطور سيرورة التجذر هذه. لكن، علينا فهم أن هذا الجيل الجديد على اقتناع راسخ باستحالة مواصلة الثورة دون النضال ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمؤسسة العسكرية برمتها. وهذا نتيجة انتصارات وإخفاقات السنة الماضية.

وبالمقابل، يبين تحليل واقعي وجدي للوضع مدى انقسام البلد أكثر بكثير مما كان في كانون الثاني/يناير 2011. ثمة ملايين الأشخاص يدعمون الثورة ويسعون للمضي أبعد، لكن هناك قسم هام من «الطبقات الوسطى» كان في العام الماضي يؤيد إطاحة مبارك، لكنه غادر المركب وانقلب على الثورة. و تمثل نجاحات جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات دليلا على ذلك.

شاركت جماعة الإخوان في الانتفاضة ضد مبارك خلال العام الماضي، قد يكون قادتهم ترددوا، لكن التنظيم انجر الى النضال. وفي هذا العام، كان الإخوان المسلمون في التظاهرات، بميدان التحرير، لكنهم كانوا يتصرفون كجناح سياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

إن زرت ميدان التحرير حاليا، ستجد هناك آلاف من أنصار جماعة الإخوان المسلمين غايتهم منع المتظاهرين من الاحتجاج ضد المجلس العسكري. وقد أدى ذلك، في الذكرى السنوية لأول جمعة تظاهرات، الى مواجهات جسدية بين آلاف المتظاهرين والإخوان المسلمين.

توجه الإخوان المسلمون إلى ميدان التحرير احتفاء بالذكرى الأولى للثورة، لكن الأغلبية الساحقة من المتظاهرين بالميدان والناس الداعمين للثورة، كانوا يرفضون جعل اللقاء احتفالا. قالوا إن الثورة لم تحقق بعدُ أهدافها، ومن ثمة فلا داعي للاحتفال. وكما أشارت بعض الصحف، كان أحد الشعارات الأكثر رواجا في التظاهرة هو: «إنها ثورة، وليست احتفالا».

إنه تطور هام من على صعيد الوعي. في العام الماضي، تركت أغلبية ساحقة من الشعب المجلس العسكري يتولى مهمة مواصلة مسار الثورة. وفي هذه السنة، بات ملايين الأشخاص، ليسوا أغلبية السكان لكنهم أقلية وازنة، على اقتناع أن عليهم تنظيم أنفسهم و إمساك بزمام الأمور بانفسهم. إنهم يدركون أن الطريقة الوحيدة لمواصلة الثورة هي تنظيم حركات شعبية وربط اتصالات مع شرائح أوسع من الطبقة العاملة في القطاعات الشعبية.

لماذا هيمنت جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات بمصر؟

مصطفى علي: إن أحدى أفضل سبل فهم جماعة الإخوان المسلمين هي استحضار الحزب الديمقراطي بالولايات المتحدة الأمريكية. إنها منظمة تُعتبر إصلاحية، لكنها تدعم الرأسمالية. طبعا ثمة فروق كبيرة بين الجماعة و الحزب الديمقراطي الأمريكي، لكن المقارنة وسيلة جيدة لفهم تصور عدد كبير من أنصار جماعة الإخوان المسلمين لهذه المنظمة.

في الواقع، لم تكن جماعة الإخوان المسلمين معارضة بأي وجه، مبدئيا، لسياسة مبارك الاقتصادية على مدى السنوات الثلاثين الماضية. انتقدت الجماعة بعض التجاوزات، مثل ما نفذه مبارك من برامج خصخصة سببت إفقار ملايين الأشخاص. لكنها لم تكن قط ضد مبدأ الخصخصة.

تدافع الجماعة وقادتها كليا على النظام الرأسمالي، أكثر من الحزب السابق بقيادة مبارك ، أي الحزب الوطني الديمقراطي. إنهم يؤيدون علاوة على ذلك سياسة التبادل الحر. لكنهم اضطروا إلى انتقاد المفرط الصارخ في سياسة مبارك الاقتصادية بقصد الحفاظ على صلة بقاعدتهم.

بعد يوم 11 شباط/فبراير 2011، نُظمت أشكال نضالية وتظاهرات كثيرة بميدان التحرير، موجهة بشكل متزايد ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. قاطع الإخوان المسلمون نسبة 90% من التظاهرات وطالبوا أنصارهم علانية بعدم الذهاب إلى ميدان التحرير. ومن سخرية الأقدار، وهذا كان أمرا غريبا، أن بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا حاضرين بميدان التحرير يوم 25 كانون الثاني/يناير من عام 2012، لم تطأ أقدامهم الميدان منذ يوم 11 شباط/فبراير من السنة الماضية.

واليوم يراقب أناس كُثر جماعة الإخوان المسلمين ويدركون رغبتها في أن تكون جناحا سياسيا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. ترى الطبقة الحاكمة بهذا البلد، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل القوة التي تحمي ماديا النظام. تمثل جماعة الإخوان المسلمين حاليا، مع حزبها «الحرية والعدالة»، أكبر حزب بالبلد، وهي الجناح السياسي الجديد للطبقة الحاكمة. ويطلق عليها الناس «الحزب الوطني الديمقراطي بلحى طويلة»، وهو تعبير يعني أن الحزب الوطني الديمقراطي ما زال قائما بمصر مع سياسته، التي يعمل على تنفيذها«شخص ملتح»، وبيده قرآن.

لكن الوضع متناقض. أكيد أن ملايين الأشخاص منحوا أصواتهم لحزب «الحرية والعدالة»، ويدعمون الإخوان المسلمين. غير أن هناك نوعين من الأصوات. هناك بعض الأشخاص الذي صوتوا لصالح جماعة الإخوان المسلمين لانتسابهم الإيديولوجي للجماعة، وهم يرون فيه حزبا يدافع عن قيم الإسلام. لكن هناك أيضا ناس كُثر صوتوا لجماعة لإخوان المسلمين لاعتقادهم بأن الحزب سيعمل على إرساء العدالة الاجتماعية.

كانت جماعة الإخوان المسلمين حزبا معارضا مدة طويلة. وتعرض آلاف من كوادرها للقمع والتعذيب في عهد مبارك، لذلك يعتبرهم ناس كُثر محاربين ومناضلين. علاوة على أن قادة الجماعة إسلاميون، ومن ثمة يُعتبرون غير فاسدين مثل مبارك لأنهم كانوا مبعدين عن السلطة، ولم يتورطوا في الفساد والاستفادة من النظام.

يظن عدد كبير من الذين صوتوا لصالح جماعة الإخوان المسلمين، و أحزاب إسلامية أخرى، أن هذه الأحزاب ستعمل على إعادة توزيع الثروات، و محاربة الفقر، و تحسين التعليم والرعاية الصحية ومحاكمة جميع رجال الأعمال الفاسدين الذين دمروا هذا البلد، لأنها في نهاية المطاف أحزاب مسلمين حقيقيين محترمين. يقول ناس كُثر: «نحن صوتنا لصالح الإخوان المسلمين لمنحهم فرصة وإذا لم يفوا بالتزاماتهم، لن ننتخبهم من جديد، سنعود للشوارع وسنواصل النضال لتحقيق مطالب الثورة». هكذا، لم يكن التصويت لصالح الإخوان المسلمين تصويتا رجعيا. فالكثير ممن صوتوا للجماعة يدعمون الثورة، لكن وعيهم لم يصل بعدُ مستوى وعي جيل الشباب الذي تجذر على مدى السنة والذي يدرك أن مصالحه الاقتصادية و الاجتماعية لن تتحقق بالعملية البرلمانية.

هذا أمر بالغ الأهمية. فليس ثمة خط فاصل بين قسم محافظ من السكان يؤيد الإخوان المسلمين وبين من يدعمون الثورة ضد الإخوان.

ما عواقب هذا التناقض داخل الجماعة؟

مصطفى علي: تشكل الجماعة الآن أكبر حزب بالبرلمان، ويتعرض قادة الإخوان الإسلاميون لضغط هائل يستدعي جوابا على عدد من المسائل. إن الآمال

مفرطة حقا إلى حد ما، ويعتقد البعض أن الإخوان المسلمين سيغيرون النظام رأسا على عقب. يدرك القادة، من جهة، أن عليهم تسوية بعض المسائل بسرعة بالغة، ولكن عليهم من جهة أخرى، إيجاد سبل لكبح التطلعات.

في الآن ذاته ، ثمة بجماعة الإخوان المسلمين شباب كُثر مستاءون للغاية من التحالف الجلي بين قيادة المنظمة وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة. هاجم هذا المجلس الكل في المعسكر الثوري خلال العام المنصرم، من مناضلي اليسار إلى الليبراليين وإلى العمال. الطرف الوحيد المستثنى من هجوم الجيش، إيديولوجيا و جسديا، هم الإخوان المسلمين. بالعكس التقى المجلس العسكري الجماعة وأتاح لها التحكم بالبرلمان بسهولة.

في الواقع، هاجمت صحافة الإخوان المسلمين اليومية تيار الاشتراكيين الثوريين وغيره من المنظمات اليسارية بنشر مقالات تهدف إلى تحريض الناس ضد اليسار. كان عنوان بجريدتهم اليومية نشر قبل الذكرى الأولى للثورة يحذر الناس من الفوضويين الذي يريدون إحراق مصر يوم 25 كانون الثاني/يناير 2012. أثارت تشابه جريدة جماعة الإخوان المسلمين مع جريدة مبارك موجة استنكار.

أعضاء كثيرون بجماعة الإخوان المسلمين واعون إذا أن قادتهم عقدوا تحالفا غير طبيعي مع هذا القسم من نظام مبارك الذي قمع لمدة طويلة المنظمة وهم غير راضين تماما. في صفحاتهم بشبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك وعلى الانترنت بوجه خاص، يصرح الأعضاء الشباب في جماعة الإخوان المسلمين للناس أنهم يخجلون من موقف بعض القادة وأنهم يحافظون على مسافة بينهم وبين هذه السياسة الرجعية.

تتعرض جماعة الإخوان المسلمين إذا لضغوط مختلفة المصدر. لكن جلي أن قادة الجماعة سيمضون قدما في اتجاه محدد. إن المنظمة وحزبها السياسي تحت سطوة عدد كبير من رجال الأعمال البارزين المتمسكين بالسياسات النيوليبرالية. وحسب وسائل الإعلام، يُجري حاليا أصحاب الملايين المتحكمين بالجماعة مفاوضات مع الوزراء و خبراء الاقتصاد السابقين في نظام مبارك.

وبعبارة أخرى، لم يتحالف الإخوان المسلمين مع المجلس العسكري وحسب، بل أقاموا أيضا شبكة تواصل مع الحزب الوطني الديمقراطي في نظام مبارك سابقا. كل ذلك سيزيد حدة التوترات والمعارضة، حتى داخل المنظمة.

كيف تطور وعي مهام الثورة لدى الجيل الجديد الذي تحدثت عنه ؟

مصطفى علي: أعتقد أن الناس اكتسبوا خبرات بمناسبة بعض الحملات الشعبية بالغة الأهمية خلال فصل الصيف. كانت بوجه خاص حملات دفاعية. أهمها حملة «لا للمحاكمات العسكرية» [أمام المحاكم العسكرية]، تنظم آلاف الناس بربوع البلد ضد واقع أن الجيش كان حاكم أكثر من 12000 شخص أمام محاكمه العسكرية، بنسبة تفوق ثلاثة أو أربعة مرات نسبة الأشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم العسكرية خلال ثلاثين سنة من نظام مبارك. شارك آلاف الأشخاص في تلك الحملة ، ما دفع قدما وعيهم السياسي.

وكان نشاط آخر متمثلا في تنظيم حملة شعبية جماهيرية بعنوان «كاذبون»، باستعمال فيلم قصير من 10 أو 11 دقيقة تم إخراجه قبل بضعة أشهر حول جرائم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأقدم بعض المناضلين الذين اكتسبوا خبرات كبيرة خلال حملة «لا للمحاكمات العسكرية»، على حمل أجهزة العرض والشاشات إلى الأحياء العمالية لعرض الفيلم.

جاء مئات الأشخاص القاطنين بعشرات الأحياء الفقيرة لمشاهدة الفيلم. أصبح ذلك العمل وسيلة للوصول إلى الفقراء والعمال وإثارة نقاشات سياسية. وقد هاجم أتباع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عددا كبيرا من هذه العروض، وتعلم الناس الدفاع عنها.

كان ذلك بالفعل مفيدا للغاية في تحضير الذكرى الأولى للثورة. قدم آلاف وآلاف الأشخاص لمشاهدة ما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة اقترفه. وتمكنوا من مشاهدة كيف هاجم الجيش مرارا وتكرارا شعب ميدان التحرير واختار بوجه خاص إهانة النساء والتحرش بهن.

كان ذلك بالفعل بمثابة تكتيك عبقري، لأن الحكومة و الطبقة السائدة تتحكمان بوسائل الإعلام ، بنشر الأكاذيب باستمرار ضد الثوريين وتشويه سمعتهم. إننا بحاجة إذا للخروج من هذا الوضع وخلق شكل جديد من أشكال وسائل الإعلام الثورية في خدمة الحركة الشعبية.

كانت الحملات خلال هذه الشهور الأخيرة حملات دفاعية، لكن ذلك أتاح لهؤلاء الشباب تركيز طاقتهم، وتطوير مواهبهم والانضمام إلى شرائح الطبقة العاملة، بالمواقع التي كان الانغراس فيها ممكنا.

من جهة، أدركنا أنه ليس بوسعنا البقاء بميدان التحرير وتنظيم وقفات واعتصامات وانتظار أن يأتي الجيش لقمعنا. إن ذلك يعني أن نسمح للجيش بعزلنا سياسيا وإيديولوجيا. إن ميدان التحرير بالغ الأهمية بوصفه رمزا للثورة وسنكون دوما مستعدين للرجوع إليه أثناء الأحداث الكبيرة، لكن يلزم نقل الثورة إلى كل حي عمالي بهذا البلد.

ماذا عن الحركة العمالية التي كان دورها هاما للغاية في إطاحة مبارك؟

مصطفى علي: لا شك أنها تأثرت بالوضع السياسي العام وبما شن المجلس الأعلى للقوات المسلحة من هجمات واسعة النطاق ضد اليسار وضد المقاومة

العمالية منذ أربعة أو خمسة أشهر. أعتقد أن ذلك أضعف ثقة الكثير من الناس. إن موجة الإضرابات التي بلغت أوجها قبيل 11 شباط/فبراير بالضبط وساعدت على طرد مبارك، واجهت صعوبات كبيرة خلال فصل الخريف.

لكن خلال هذه الأسابيع الأخيرة، باتت حركة ثورية أكثر تعقيدا وأكثر ثقة قيد إعادة البناء وأعتقد أن ذلك كان له تأثير لأنه منح العمال الثقة الضرورية لاستئناف النضال.

هكذا على سبيل، خلال الاحتجاجات الحاشدة أواخر شهر كانون الثاني/يناير 2012، أعلنت قطاعات من الحركة العمالية استعدادها لتنظيم إضرابات يوم 11 شباط/فبراير 2012، تزامنا مع المهملة التي حددت المنظمات اليسارية لعودة الجيش إلى ثكناته. إلى حد الآن، قرر عمال ميناء العين السخنة على البحر الأحمر وعمال قناة السويس انضمامهم للإضراب. ويناقش أيضا عمال قطاع النقل بالقاهرة، وعمال قطاع النسيج بالمحلة وعمال ميناء الإسكندرية إمكانية شن الإضراب.

ومن جهة أخرى، هناك سبب آخر لتراجع نسبة الإضرابات مماثل لما أتاح نجاح الإخوان المسلمين الانتخابي، إنه ميل عمال كثيرين الى انتظار تلبية البرلمان الجديد مطالبهم. مازالت هناك أوهام عديدة يجب تبديدها. لكن، بناء على ذلك، أعتقد أنه يمكن أن نتوقع من العمال استئناف الاحتجاجات ليبينوا أنهم متطلعون الى الاستجابة لمطالبهم. بيد انهم لن يواجهوا،كما في السابق، الحزب الوطني الديمقراطي، بل برلمانا يتحكم به الإخوان المسلمون الذين يواصلون هجمات النظام السابق ضد الطبقة العاملة.

يسهم كل ذلك في تجذر الوعي السياسي، الأكثر تقدما لدى عدد كبير من الشباب الذين يدركون الآن أن انتصار هذه الثورة لن يكون هينا. أنهم يدركون أن التظاهرات الحاشدة بميدان التحرير لا يمكنها أن تكفي وأن الطبقة الحاكمة أكثر عنفا وقمعا بكثير، وهي على استعداد لبذل اللازم من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

أعتقد أن هذا الوعي منغرس للغاية لدى عدد كبير من الأشخاص وسيساعدهم على خوض نضال طويل الأمد. وهم يعرفون أنه لا يمكن الاعتماد على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو على الإخوان المسلمين وتكرار خطأ العام الماضي، لما غادر الجميع ميدان التحرير وعادوا إلى ديارهم ظانين أن آخرين سيستكملون سيرورة الثورة. هناك جيل جديد يدرك أن مفتاح مواصلة النضال هو استمرار فعلهم النضالي الخاص بهم.

تعريب المناضل-ة

نشر بالمناضل-ة عدد 44 شهر فبراير 2012

==========

ورقة سياسية إلى الرفاق

الاشتراكيون الثوريون

الثلاثاء 5 حزيران (يونيو) 2012

أصدر الاشتراكيون الثوريون بيانا بتاريخ 28 مايو 2012 يدعو لمواجهة مخطط الثورة المضادة ومرشحها أحمد شفيق بما في ذلك الدعوة لعدم التصويت له في انتخابات الإعادة، والتصويت لمنافسه الوحيد «محمد مرسي» إذا ما قبل الإخوان شروطا أساسية من بينها تشكيل تحالف رئاسي يضم عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي واختيار رئيس وزراء من خارج الجماعة وحزبها والموافقة على قانون الحريات النقابية والتوافق مع القوى السياسية الأخرى على دستور مدني.

وقد أثار ذلك البيان رد فعل سلبي لدى عدد من أعضاء الاشتراكيين الثوريين مما استدعى مناقشة تفصيلية لمضمون البيان وتوقيته وأسلوب اتخاذه وما يلي بعض الملاحظات الأولية حول هذا الموضوع:

1 - فيما يتعلق بتوقيت البيان فقد أكدت التطورات اللاحقة وجود حالة استعجال غير مبرر في إعلان موقف محدد من قضية انتخابات الإعادة، خاصة أن البيان صدر قبل النظر في الطعون المقدمة للقضاء ولا نريد في هذا السياق تبرير ذلك الاستعجال ولكن مجرد شرح ذلك الإعلان المتعجل، ويتلخص هذا السياق في رغبة القيادة في المبادرة بموقف محدد بعد أن عانت لشهور من بطء اتخاذ القرارات والمواقف أو الاكتفاء بمواقف ذات طابع توافقي ومبهم في بعض الأحيان. هذه الرغبة في الحسم والسرعة أدت في تصورنا إلى الخطأ في إصدار ذلك البيان المتعجل. ولكن على أية حال فمن الضروري علينا الآن ليس فقط الاعتراف بالخطأ الذي وقعت فيه القيادة ولكن أيضا الاعتذار لعضوية الحركة عن البلبلة والتخبط الذي تسبب فيه ذلك الخطأ.

2 - فيما يتعلق بأسلوب إقرار ذلك الموقف فقد رأى الكثيرون في الحركة ان الموقف اتخذ بشكل فوقي وبدون مناقشة كافية من قبل العضوية، وقد أثار ذلك النقد نقاشا واسعا حول العلاقة بين المركزية والديمقراطية في صنع القرار بالحركة وحول فهمنا المشترك لـ«المركزية الديمقراطية» وكيفية تفعيلها. فهل من حق القيادة ان تتخذ مثلا قرارا حول قضية تكتيكية أو موقف سياسي، بدون مناقشته باستفاضة من قبل كوادر وعضوية الحركة؟ وما هو التوازن الحقيقي بين ضرورة المركزية من أجل وحدة الفعل وكفاءة الأداء وبين ضرورة الديمقراطية من أجل صحة القرارات وعلاقتها بالممارسة الثورية للكوادر؟ هذه القضايا تحتاج لمزيد من النقاش بل والسجال في صفوف الحركة للوصول إلى التوازن الصحيح. أما فيما يتعلق بالبيان السابق ذكره فمن البديهي أن التعجل في إصداره كان يعني تضييق فرصة مناقشته ولكن من المهم توضيح أن الموقف الذي تضمنه البيان كان نتيجة مباشرة لمناقشات سابقة انتهت لموقف يؤكد على ضرورة المشاركة في انتخابات الإعادة والتصويت ضد مرشح الفلول أيا كان منافسه. لذا فقد كان البيان من الناحية الشكلية شديد الديمقراطية كونه نتاج مناقشات سابقة عليه.

-3 لكن جزء أساسي من ديمقراطية الأداء في الوصول إلى قرارات سواء الإستراتيجية أو التكتيكية يستوجب وصول النقاش إلى كافة الأعضاء وهذا ما لم يكتمل مع صدور البيان مما أدى إلى شعور الكثيرين من الرفاق بعد الاكتراث لرأيهم وبمواقف تفرض عليها دون مناقشتهم بل ودون حتى محاولة شرح وتوضيح هذه المواقف لهم. وهنا أيضا يجب الاعتذار لكل الذين وصل إليهم هذا الشعور والتأكيد على أهمية مشاركة كافة الأعضاء في مناقشة كافة المواقف والسياسات طالما لا يؤثر ذلك على وحدة الفعل والقدرة على المبادرة، وهو ما يحتاج إلى درجة من الثقة في قيادة الحركة وفي قدرتها على الوصول أحيانا إلى قرارات سريعة تفرضها ضرورات اللحظة السياسية دون انتظار مناقشة مستفيضة لتلك القرارات مع حق العضوية في نقد القرارات وطلب مراجعتها ومناقشتها.

-4 أما فيما يتعلق بمضمون البيان فقد أوضحت المناقشات التالية لصدوره عددا من القضايا الملتبسة والخلافية في صفوف الحركة، ولعل أهمها الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، حيث تصور البعض ان الدعوة لعدم التصويت لأحمد شفيق وبالتالي التصويت لمرشح الجماعة محمد مرسي هو نوع من الدعم من قبل الحركة لتلك الجماعة أو نوع من التحالف معها. وهذا التصور أبعد ما يكون عن الصحة. فالجميع يعلم أنه منذ الأيام الأولى للثورة المصرية والاشتراكيون الثوريون يوجهون نقدا لاذعا للإخوان في ترددهم في المشاركة في الثورة في أيامها الأولى إلى لقاء قيادتهم مع عمر سليمان قبل سقوط مبارك إلى تحالفهم وتواطؤهم مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة وصفقاتهم معه، إلى برامجهم الاقتصادية اليمينية الليبرالية الجديدة التي تدعم نفس طبقة رجال الأعمال التي كان يدعمها النظام القديم، إلى تنازلاتها وتفاهماتها المتتالية مع الإدارة الأمريكية وبشكل غير مباشر مع العدو الصهيوني. وقد أدى هجومنا وفضحنا لمواقف قيادة الإخوان المسلمين إلى تلك الحملة التي شنها إعلام الجماعة في تواطؤ مع إعلام النظام في نهايات عام 2011 ضد الاشتراكيين الثوريين. إذا فالذي يتهم الاشتراكيين الثوريين اليوم بأنهم يريدون التحالف مع الإخوان المسلمين فهو إما غير متابع لمواقف الحركة وطابعها الطبقي الحاد أو كما في حالة بعض الليبراليين والأناركيين لا يريدون إلا محاولة تشويه صورة الاشتراكيين الثوريين كلما جاءتهم فرصة لذلك.

-5 الاشتراكيون الثوريون يفرقون بوضوح بين الإخوان المسلمين وهم في صفوف المعارضة في عصر مبارك يسجنون ويعذبون ويناضلون وبين الجماعة وقد بدأت بالفعل في اقتسام السلطة مع بقايا النظام القديم. ولكن أن يستنتج البعض من ذلك أنه ليس هناك أي فارق بين مرشح الثورة المضادة ومرشح

الإخوان المسلمين هو خطأ فادح ويؤدي إلى استنتاجات كارثية لا تمت بصلة لتراث الاشتراكية الثورية. صحيح أن قيادة الإخوان المسلمين تهادن وتعقد الصفقات بل وتتواطأ أحيانا مع بقايا النظام القديم ولكن جماعة الإخوان المسلمين تنظيم جماهيري ضخم له قواعد راسخة في أوساط الطبقة المتوسطة في المدن وفي الريف وأيضا في أوساط الفقراء من عمال وفلاحين. وقيادة الإخوان، كما أنها تخضع للضغط من قبل طبقة رجال الأعمال وبقايا النظام القديم، فهي لا يمكنها تجاهل قواعدها الاجتماعية. وقد رأينا كيف انهارت أصوات الإخوان إلى النصف من انتخابات البرلمان إلى انتخابات الرئاسة، ورأينا الانقسامات والاستقالات التي عانت وتعاني منها الجماعة. جماعة الإخوان المسلمين جماعة مليئة بالتناقضات الطبقية التي تخفيها وراء الشعارات الدينية المبهمة ولكن كلما اضطرت قيادتها لأخذ مواقف ملموسة وحاسمة كلما تفجرت تلك التناقضات. ولا يمكن فهم ذلك التذبذب الدائم لقيادة الجماعة تجاه المجلس العسكري بين المهادنة والمواجهة وبين التحالف والعداء إلا إذا كنا نفهم الطبيعة الطبقية المتناقضة لتلك الجماعة.

-6 أما مرشح الثورة المضادة فهو لا يمثل سوى المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية للدولة وطبقة كبار رجال الأعمال وله أجندة واضحة ليس بها تناقضات ولا تؤثر عليها أي ضغوط جماهيرية. تلك الأجندة تتلخص في إجهاض الثورة المصرية نهائيا وعودة المصالح الأساسية للنظام القديم بنفس تحالفاته والخارجية وعدائه السافر والعنيف لمصالح الجماهير المصرية، هو مرشح الانتقام من الثورة ومن الشعب المصري.

-7 الاختيار بين شفيق ومرسي ليس اختيارا بين مرشح الثورة ومرشح الثورة المضادة وليس اختيارا بين برنامج يمثل مصالح الجماهير وآخر يمثل مصالح الطبقة الحاكمة. إنما هو اختيار بين مرشح بورجوازي عسكري معادي للثورة وبين مرشح بورجوازي متذبذب لا يريد عودة النظام القديم ولا يريد استكمال الثورة إلى نهايتها. إذا فهو اختيار بين عدوين. والسؤال هو من منهما نفضل أن نناضل ضده: جنرال سوف يطلق الدبابات في مواجهة الجماهير، أم إخواني انتهازي متذبذب قابل للضغط عليه من أسفل ويمكن فضحه أمام قواعده وجماهيره؟

-8 إن اعتبار الاختيار هو مجرد اختيار فارغ بين فاشية عسكرية من جانب وفاشية دينية من الجانب الآخر ليس فقط خطأ جسيم في فهم جذور وطبيعة الفاشية بل أيضا يخدم مرشح الثورة المضادة في نهاية المطاف، فهو يخلق أجواء من العدمية والإحباط والخوف وهي الأجواء الملائمة تماما لإنجاح الثورة المضادة.

-9 كانت نتيجة الجولة الأولى صادمة للكثيرين من الثوريين بما فيهم الاشتراكيين الثوريين. فرغم أن نتائج حمدين صباحي ولدرجة أقل عبد المنعم أبو الفتوح وضحت بدون شك أن غالبية الناخبين صوتوا لاستمرار الثورة ولمرشحين خارج ثنائية الإخوان والعسكر إلا أن وصول شفيق لجولة الإعادة بمزيج من الترهيب والتزوير وإعادة تشغيل كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية وماكينة الحزب الوطني لصالحه كمرشح واضح للثورة المضادة خلق حالة من الذعر لدى البعض والإحباط لدى البعض الآخر. ولكن في تصورنا لا الذعر ولا الإحباط لهما أي مبرر حقيقي في هذه اللحظة. فمن الطبيعي على قوى الثورة المضادة أن تحاول بكل ما تمتلك من قوة ومن ورائها كبار رجال الأعمال والإدارة الأمريكية والصهاينة والسعودية لاستعادة النظام القديم ومحاولة تحطيم الثورة بكل السبل الممكنة. ولكن لعل أهم ما يدعو للتفاؤل هو النتائج التي حققها حمدين صباحي، فقد حصل على غالبية الأصوات في معظم المراكز والمدن التي مثلت قلب الثورة المصرية ومعظم المناطق التي ترتكز فيها القطاعات الأكثر تنظيما ووعيا في الطبقة العاملة. وهو ما يعني أن معسكر الثورة لم يهزم بعد وأن هناك جولات جديدة قادمة في الحرب ضد الثورة المضادة. لكن هذا الأمر يحتاج إلى تنظيم وتوحيد صفوف القوى الثورية لخلق حائط صد يمنع عودة النظام القديم وما زالت المصالح الضيقة لمختلف القوى تقف عائقا خطيرا أمام هذا التوحيد.

-10 ثم جاءت أحكام قضية مبارك لتؤكد أن الثورة المضادة جادة في نيتها الانقضاض على الثورة، وجاء رد الفعل الجماهيري ليؤكد الناحية الأخرى أن الجماهير الثورية لن تدع الثورة المضادة تنجح في مخططها إلا على جثثها. هذا كله يضع مسئولية ضخمة على أكتاف الحركات الثورية بمختلف أطيافها لحسم المعركة.

-11 لقد فجرت الأحكام ومن قبلها نتائج الجولة الأولى من الانتخابات موجة ثورية جديدة. وأصبح على القوى الثورية بلورة مطالب أساسية واضحة لطرحها على الجماهير الثائرة، ولعل أهمها تكوين محاكم ثورية لإعادة محكمة مبارك ورجاله بمن فيهم أحمد شفيق، إضافة إلى إقالة النائب العام وإصدار قانون العزل السياسي ليضم بشكل واضح كل رموز وقيادات النظام القديم.

-12 على الجانب الآخر علينا الضغط على مرشحي الجولة الأولى الأقرب للثورة وعلى رأسهم حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح لتوحيد صفوفهم وتكوين بديل ثالث، يضغط بكل ما يستطيع من إمكانيات على الإخوان المسلمين ويبلور بديلا لهم في حالة عدم الاستجابة المتوقعة. هذا البديل الثالث عليه ان يطرح موقفا واضحا من انتخابات الإعادة، سواء بتشكيل مجلس رئاسي ثوري يشارك فيه مرشح الإخوان، إن قبل شروط القوى الثورية الأمر الذي أصبح شديد الصعوبة، وتصعيد الموجة الثورية إذا ما تجاوبت الجماهير على طريق إلغاء الانتخابات وفرض مجلس رئاسي انتقالي.

-13 العنصر المحدد لنجاح أي من هذه المواقف هو تطور توازن القوى في الميادين من جانب وقدرة القوى الثورية على توحيد الصفوف من الجانب الآخر.

-14 وعلينا نحن الاشتراكيين الثوريين بذل أقصى الجهود في التنظيم والدعاية والتحريض بشكل موحد ومؤثر لنكون في قلب الموجة الثورية الجديدة.

-15 لقد منحتنا الجماهير فرصة ثانية استثنائية، ولابد أن نستجيب لهذه الفرصة التاريخية ونتعلم من ايجابيات وسلبيات الموجات السابقة ونتحرك سويا بشكل ديمقراطي ومركزي ونتجنب القفز إلى مواقف دون شرحها ومناقشتها ديمقراطيا كما أن نتجنب، أيضا/ البطء والتذبذب وعدم الحسم في القرارات.

ميدان التحرير، معاينات مشارك من المغرب

الخميس 24 كانون الثاني (يناير) 2013

توفرت لي فرصة ثمينة للتعرف على ميدان التحرير عن قرب، فقد كنت أتابع دراسة في السلك الثالث (الماستر) بجمهورية مصر العربية، في تلك اللحظة التي انفجرت فيه الثورة المصرية العظيمة.

ميدان التحرير كان عصب الثورة، محرك الأحداث الرئيسية التي طبعت الثورة المصرية وركزت عليه وسائل الإعلام بشكل مكثف.. منه كانت تقرر الخطوات الكبيرة للثورة العظيمة التي أسقطت أعتى الرؤوس المستبدة بالمنطقة.

لن تتناول هذه الورقة الأحداث «الكبرى» لتلك الثورة التي ألهمت الملايين، بل تلك التفاصيل الصغيرة التي كانت تجري في ذلك الميدان، تفاصل الحياة اليومية للثوار المعتصمين.. هذه الملاحظات هي بنت لقاءاتي مع مجموعة من الشباب المصري المشارك في الثورة والمعتصم في ميدان التحرير. ولجعلها شهادة حية لمشاركتي المتواضعة جدا، تفاديت إثقال النص بما بثته وسائل الإعلام والصحافة عن المعتصم.

اعتذر للرفاق عن التأخر في نشر هذا التقرير، لظروف خاصة..

يتناول التقرير كيف كان الثوار يسيرون الحياة اليومية وينظمونها في ميدان التحرير، اعتمادا على قدراتهم الذاتية، عكس ما روج له إعلام الاستبداد بأن ذاك المعتصم كان ممولا من جهات خارجية.. أو من الإعلام الموالي للإخوان الذي يرمي إلى جعل الميدان كله قائما على القدرات التنظيمية والتمويلية للإخوان.. والهدف واحد لدى قطبي الإعلام هذين؛ لا يستطيع الكادحون بمحض قدراتهم الذاتية تنظيم نضالهم.

التموين: الأكل والشرب

يحمل كل قادم إلى الميدان وجبات أكل وشرب للمعتصمين، كشكل من أشكال التضامن النضالي ليتم تناوله بشكل جماعي.

ينصح الأطباء (الذين كان الكثير منهم معتصما بالميدان) بتناول الأغذية التي توفر طاقة للجسم مثل التمر والحليب وتفادي الأغذية الثقيلة والدسمة، وهو أمر ساعدهم في مأمورية تخفيف الضغط على المراحيض القليلة الموجودة بالميدان. كان الأطباء يصعدون إلى منصات الميدان ويدعون عبر مكبرات الصوت إلى تناول كميات محدودة ومعينة من الأكل وهذا يساعد أيضا في توفير المال الذي يتم جمعه عن طريق مساهمات؛ لأن الهدف هو النضال والصمود وليس الأكل على حد تعبير أحد الشباب المعتصمين.

الصرف الصحي

بالنسبة للمراحيض وطرق تدبيرها، عمل المعتصمون على استغلال بعض المراحيض العمومية المتواجدة بالميدان رغم قلتها. بالإضافة إلى مراحيض بعض المساجد القريبة ومحطة المترو القريبة من الميدان.

كما تم ارتجال مراحيض جديدة بالميدان، حيث تم رفع غطاء أنابيب الصرف الصحي، وبنيت حولها الجدران الخشبية والحديدية.. تجدر الإشارة هنا إلى دور الحرفيين والعمال الذين تم الاستفادة من خبرتهم المهنية، لقاء مثل هذه الأغراض، حيث يتم المناداة بواسطة مكبرات الصوت على كل من يتقن مهنة هناك حاجة إليها في صنع المراحيض أي بناء المنصات، كل ذلك بشكل تضامني وليس بالمقابل كما هو متعارف عليه في مجتمع الأجرة الرأسمالية.

لا يتم استعمال المراحيض إلى في حالة الحاجة الماسة، لأن عدد المعتصمين يقدر بالآلاف، بينما لم يتجاوز عد المراحيض العشرين رغم أنها كانت حسنة التنظيم ومعتنى بها كفاية.

التطبيب

تم إنشاء مجموعة من المستشفيات الميدانية، وكانت عبارة عن خيام يسهل نقلها من مكان لآخر. وتطوعت عدة أطقم من الأطباء والممرضين والممرضات لإسعاف الجرحى والمغمى عليهم. وبالنسبة للأدوية فقد كان يتبرع بها المواطنون مجانا لسد الحاجة.

يقوم الأطباء بحملات التوعية الصحية، وكانوا دائما ينصحون المعتصمين بعدم البصق على الأرض أو رمي المناديل الورقية لتفادي انتشار الجراثيم.

كانت هناك لجان خاصة لجمع النفايات وتخصيص أماكن خاصة لتجميعها.

الحراسة والدفاع الذاتي

عمل المعتصمون على تفادي الغازات المسيلة للدموع عن طريق صب الخل والمشروبات الغازية على المناديل ووضعها على الأنف، للتخفيف من الاختناقات الناتجة عن القنابل المسيلة للدموع.

أما بخصوص المواجهات مع البلطجية أو مع قوات القمع، فكان المعتصمون يقومون بتكسير السيراميك الموجود على الأرصفة واستعماله لرمي البلطجية أثناء هجومهم على المعتصم، كما تم استعمال حاويات الأزبال كواقيات ضد الحجارة. بعد موقعة الجمل الشهيرة عمل المعتصمون على تنظيم أنفسهم أكثر، فأنشئت لجان حراسة لتفتيش الوافدين إلى الميدان بدقة، وقد استجاب الجميع للتفتيش.. كانت الإناث يفتشن الإناث والذكور يفتشون الذكور.

في الليل يتوزع الثوار على المداخل المؤدية إلى الميدان لحراسة المعتصمين (نساء وأطفال وشيوخ)، وعند الإحساس بقدوم أي خطر، كان الثوار يدقون ناقوس إنذار متفق عليه سلفا؛ حيث يتم ضرب الحواجز الحديدية التي أقامها الجيش، وذلك لكي تصدر صوتا إنذاريا ويتأهب الجميع للمواجهة والدفاع عن الميدان والمعتصمين.

كان المعتصمون يعملون على تكليف مجموعات بشحن الهواتف النقالة للمعتصمين، حيث خصصت لهم طاولات مزودة بشاحن كهربائي على مدار الساعة، ولم تسجل ولو حالة واحدة لسرقة الهواتف، بل وضعت طاولة مخصصة للمفقودات داخل المعتصم.

أماسي الفن والنقاش

تمر الليالي في أجواء نضالية وفنية في غاية الروعة، حيث يتم إشعال النيران للتدفئة، وفتح نقاشات حول مصير الثورة ومشاكل البلد عموما.

بينما يتحلق الشباب حول المغنيين والفنانون الملتحقون بالثورة للاستماع للأغاني النضالية والثورية، ولكن كذلك للاستماع لجميع أنواع الغاني،فليس هناك من رقابة أو من يستطيع منع أغنية كيفما كانت بدواعي الميوعة أو عدم الالتزام. كان الاعتصام مثل العيد.. مثل حلم قصير عمل المعتصمون على الاستفادة من كل لحظاته خشية انتهائها دون الاستمتاع بها حتى الثمالة.. انعدمت الأمراض الاجتماعية التي يرسخها مجتمع عبودية العمل المأجور في النفوس؛ لم تسجل ولو حالة واحدة للسرقة أو الحوادث المألوفة للتحرش الجنسي، رغم الاختلاط الكبير حيث كانت عائلات بكاملها تنام في خيام المعتصم.

كانت اللافتات واليافطات تكتب في عين المكان، حيث يتطوع خطاطون بالمجان لكتابة الشعارات فوقها، وفي غالب الأحيان يتم الكتابة بما هو متوفر، حيث يكتب على الكارتون بقطع الفحم.

كان لكل تيار سياسي خيمته الخاصة حيث يفتح نقاشات حول الثورة وآفاقها، ويتم توزيع المناشير والجرائد بكل حرية ودون رقابة من أحد... إنه بذرة المجتمع المنشود؛ كان المعتصمون يشيدون نموذجا مصغرا عنه داخل المعتصم... إنها البذرة التي حاول مبارك خنقها ومن بعده حكم العسكر، وهي نفس النبتة التي يحاول الإخوان المسلمون خنقها حاليا.

كانت عشرات الحلقيات تفتح يوميا لنقاش أشكال وخطوات الثورة، وفي الأخر يتخذ القرار عبر المنصة الرئيسية للثورة المتواجدة بالميدان.

في الذكرى الثانية لهذه الثورة العظيمة.. هذه الثورة التي لا زال أوارها مشتعلا.. وتعطي الحجة الأكبر على أن تحرير الكادحين لن يكون إلا من صنع الكادحين أنفسهم.. أقدم هذا التقرير للرفاق الصامدين في وجه الاستبداد، مناضلي حركة العشرين من فبراير

ف. إ

مصر : الإخوان المسلمون تحت الضغط

الثلاثاء 12 شباط (فبراير) 2013

بقلم: سامح نجيب

تظاهر ألآلاف المصريين خلال الأشهر الأخيرة ضد الرئيس محمد مرسي، و يقول القائد الاشتراكي الثوري المصري سامح نجيب بأن الليبراليين و الإخوان المسلمين يفقدون تأثيرهم على الحركات القائمة في الشوارع و أماكن العمل.

نقطة بداية تحليلنا ستكون حول الأزمة التي اندلعت بين الإخوان المسلمين و قوى المعارضة الليبرالية المسماة « علمانية «. فمن جهة ، ابتدأت الأزمة من « سوء فهم» المعسكرين لطبيعة الثورة المصرية. فالكتاب الليبراليون، على سبيل المثال، يحيلون الى التحول الديمقراطي الذي حصل في إسبانيا في 1974، أو الى الإنتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية و « الثورات الملونة «.

المقارنة بالثورة الإسبانية، جيدة، فقد ابتدأت سنة 1930 و انتهت فقط بفوز الجنرال فرانكو سنة 1939. من منظور مشاركة الجماهير في الثورة، فالتجربة المصرية الآن أعظم من الثورة الروسية في 1917 ومن الثورة الفرنسية في 1789. لقد قدرت مشاركة الساكنة الفرنسية المباشرة، في المظاهرات و الاحتجاجات الجماهيرية، خلال الثورة الفرنسية ب3 إلى 4 في المئة. و بالنسبة للثورة الروسية فقد قدرت مشاركة الساكنة ب 7 في المئة. في حين شهدت الثورة المصرية مشاركة أكثر من 18 في المئة من الساكنة، بتعبير آخر، خمس ساكنة البلد.

تغييرات عميقة

لا يمكن تصور أن تصل الثورة الى هذه الدرجة و تحتوي فقط تحولات ديمقراطية محدودة و سطحية، بدون تغييرات عميقة فيما يخص إعادة توزيع الثروة و السلطة في البلد. و هذا أصل أزمة الإخوان المسلمون. فالإحتجاجات ضد الدستور لم تكن فقط دفاعا عن الديمقراطية، و لكنها أيضا تعبر عن غضب الشعب، نتيجة تحطم التوقعات المشجعة من طرف الإخوان أنفسهم.

تكمن مشكلة الإخوان المسلمين في أنهم يمثلون الآن أهداف القطاع الخاص الكبير و هم مجرد أدوات بدولة مبارك. لقد شهدنا تصريحات مضحكة للإخوان المسلمين تتهم الليبراليين بعمالتهم لصالح عناصر من النظام القديم، في حين أنهم هم أنفسهم في تحالف واضح مع جيش و بوليس مبارك. فالمقطع الخاص بالجيش في الدستور لم يحافظ على سلط الجيش وفقط، بل عمقها ووطدها.

لن تستقر أوضاع الدولة المصرية إذا لم يكن هناك تغيير حقيقي، لأن جهاز الدولة وجد ليرعى مصالح الطبقة الرأسمالية. في الحالة المصرية هذا الدور مدعوم بطبيعة تكوين الضباط و العلاقات المترابطة بين الجنرالات و رجال الأعمال، مما يجعل من المستحيل المس بمصالح كبار التجار بدون المس بمصالح الجنرالات.

أحد مطامح الثورة المصرية هو تنظيف الدولة المصرية من الفساد. ولحد الساعة لم تمس سلطة الجيش و امتيازاته. فإمبراطورية الجيش الاقتصادية لم تتغير. يقدر تحكم الجيش في الاقتصاد، بشكل معروف، ب 15 إلى 20 بالمئة.

من المهم أن نتذكر أن مصالح الاقتصاد مرتبطة بالرأسمال الخاص. فمثلا، « أورسكوم للبناء»، وهي جزء من الإمبراطورية الاقتصادية الكبيرة التي يملكها الليبرالي نجيب سواريس، عملت بشكل واسع لعدة سنوات مع الجيش. أما ميزانية الجيش فلا تناقش، ومسؤولية وضعها مرهونة بيد مجلس يشكل الجنرالات أغلبيته. للعسكر حق محاكمة المدنيين في محاكم الجيش. علينا أن نعي أن الجيش لا يزال يلعب دور المهيمن في مصر.

هناك مظهرين للصفقة بين الإخوان المسلمون و الجيش، فبالنسبة للجنرالات شعبية الإخوان ستمتص الثورة، و من جهة الإخوان، فقد تركوا للعسكر أدواره، لكن بتقاسم السلطة مع الجنرالات. ولكن، بدا واضحا في ديسمبر 2012 أن قدرة الإخوان على الهيمنة على الشوارع، لم يتوقعها أحد سابقا، فقد كانت ضعيفة. ليس من الجيد عدم تقدير قوة الإخوان، فالمنظمة كانت في حالة أزمة نتيجة الاحتجاجات، و تبين هذا من خلال تصريحاتهم نصف المجنونة و استعانتهم بالطائفية للتعبئة و وكيف ألقوا بأنفسهم بين أيدي السلفيين. كان الجنرالات يراقبون هذا النمو في رعب متسائلين « نحن نعول على هؤلاء الناس، ماذا لو لم يستطيعوا السيطرة على الوضع، ماذا سنفعل ؟»

نهاية طريق الشعبوية

مشكلة الأخوان و الليبراليين كونهم لا يستطيعون البدء في خطوات محدودة لتخفيف أثر الأزمة على عامة الشعب، بدون فسخ العقد مع الجيش و رجال الأعمال. طريق الشعبوية ذاك مغلق لأن العالم تغير. خلال سنوات 1950 و 1960 توفرت إمكانية سياسات للإصلاحيين و الشعبويين (عندما كان الإزدهار الاقتصادي) لكنها منعدمة اليوم . فبدون ضرائب تصاعدية حقيقية، لايمكنهم إنفاق الأموال على المستشفيات، و المدارس، وتوفير السكن و خلق مناصب الشغل. إنهم يرفضون حتى إعادة تأميم الشركات الفاسدة التي كانت مرتبطة مباشرة بمبارك .

يستمر الناس في التساؤل « من أين لنا بالمال؟» ليست هناك ندرة مالية في مصر: لدينا ألآلاف العائلات التي تمتلك البليونات. ليس هناك من طريقة لربح درجة واحدة من العدالة الإجتماعية بدون جعلهم يدفعون.

والحالة هذه، لا مجال للإحباط.علينا أن نفهم، بأننا لا زلنا في المرحلة الأولى من الثورة المصرية. وعلى العكس هناك عدة أسباب لجعلنا واثقين وعمليين، الأول هو السرعة التي فقد بها الإخوان مصداقيتهم السياسية و قاعدتهم الإجتماعية لأنهم عاجزون عن توفير إصلاحات. لقد أصاب الإحباط و اليأس أولئك الذين تصوروا أن الأمور ستتحسن عندما يكون الإخوان في السلطة، لكنهم يبحثون عن بدائل.

المعركة الاجتماعية

السبب الثاني هو أن المعركة القادمة ستكون اجتماعية. فالثورة خلقت إنتظارات كبيرة لدى الجماهير، لكن الأزمة الاقتصادية و استمرار السياسات النيوليبرالية ليست عاجزة عن توفير ما يطلبه الناس وفقط، بل على العكس، إنها تفرض درجات من التقشف ستخفض من الأجور و ترفع الأسعار و ستزيد من البطالة.

لقد شهدنا في ديسمبر و يناير العلامات الأولى لإقتراب العاصفة، و تجلت في إضرابات كبرى لعمال الألمنيوم و التبغ و العمال الصيدليين. و في نفس الوقت تجاوز الناس قوانين منع الإضرابات التي تسد الطريق و التي تحظر التظاهر بعد السابعة مساءا. وقدمت للشرطة سلط جديدة لفض الإضرابات. لقد بدا بديهيا أن المعركة يتخللها خط فاصل. لليسار دور كبير في توحيد الجهود للعمل على الإشكالات الاجتماعية. علينا أن نبحث عن طرق لربط الإضرابات ببعضها البعض، و تسييسها وربط المطالب الاقتصادية بالسياسية.

هناك معارك أخرى تنتظرنا. فبتحالف الإخوان مع الجيش، لا يهاجمون فقط العمال. لقد شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية حملة تشويه قاسية ضد الأقباط، و تكريسا لا مثيل له للطائفية. كإجابة على تحرك شباب الأقباط. نحن لا نتحدث عن الشباب الأغنياء من هليوبوليس ، لكن عن شباب الأقباط المنحدرين من المناطق الفقيرة مثل شبرا . إن واجب الإشتراكيين هو الوقوف مع الأقباط، لأنه عمليا لا أحد سيفعل. وقد شهدنا أيضا تحرك نسائي رافض بشكل عام للتمييز و الإضطهاد.

يجب أخذ عامل أخر بالحسبان ألا وهو دور المناطق القروية في الثورة. نتائج الاستفتاء الدستوري بين فرقا واضحا بين سكان المدن والقرى. في مقاطعة الفيوم، التي أغلب مناطقها قروية، صوتت 90 بالمئة منها بـ» نعم» في حين أن 56.8 بالمئة صوتت بـ» لا» في القاهرة.

لم يفز الإخوان المسلمون بقاعدتهم الإجتماعية في المناطق الريفية و نصف الريفية فقط لأنهم يخدمون مصالح السكان في الأرياف . بل لأنهم نوعا ما عبئوا دينيا و استعملوا شعارات تركز على الأمن لتخويف الناس. فحملات الإسلاميين ركزت على إقناع الناس بالتصويت بـ» لا» خوفا من الاضطرابات.

لقد حدثت تموجات من الرعب و الخوف خلال الثورة، كان لها أعظم التأثير على الناس الذين لم تصلهم القوى السياسية و حتى الإخوان المسلمون. لهذا السبب على اليسار العمل جاهدا في المجالات التي تهم الفلاحين لجلبهم للمعركة الإجتماعية.

ليست القوى التي تتقدم لاستلام السلطة في الطور الأول هي التي تحقق مطالب الثورة. حتى ولو كانت قوى، مثل، الإخوان المسلمون التي كانت معارضة ومعروفة لدى الناس قبل الثورة. علينا أن نرفض كليا الميل النخبوي لدى الليبراليين الذين يصفون الذين صوتوا ب»نعم» في الاستفتاء الدستوري ب» الجاهلين» و « الأميين».

نريد أن نكسب الناس الذين قالوا» نعم»، لكي يقولوا «لا» في المرة المقبلة. نريد كسب قاعدة الإخوان، لأن قاعدتهم تتشكل من القطاعات الفقيرة من الطبقة الوسطى. لقد توجه الناس نحو الإخوان بسبب ما أرتكبه اليسار من جرائم و أخطاء. لقد تبع اليسار مرارا لعقود عدة منظمات و تيارات أخرى، بدئا بالليبرالي الوطني حزب الوفد سنوات 1940، ثم ناصر في سنوات 1950 و حتى مبارك في سنوات 1990.

هناك اليوم بعض أحزاب اليسار التي تنهج نفس السياسة اتجاه الليبراليين المتحالفين رموز النظام القديم. علينا نقول علنا: إن جبهة الإنقاذ الوطني كارثة. من أكبر الأمور التي ساهمت في حصولها على» نعم « هو التحالف بين ما يسمى قوى المعارضة العلمانية و مؤيدي النظام القديم كعمرو موسى مثلا.

نحن نرفض فكرة أن المعركة قائمة بين القوى « العلمانية «و» الإسلامية». .إنها معركة اجتماعية، بين الذين لا يملكون لا سلطة ولا ثروة، و بين أولئك الذين يملكون كل شيء. .إن الليبراليين مهووسون ب» العلمانية» و لا يريدون التطرق للمسألة الإجتماعية ككل. بالمقابل فإن الليبراليين الذي كانوا في المجلس

الدستوري يتفقون مع الكتابات التي تتناول الحقوق الإجتماعية.

تباينات

يشبه الليبراليون المدافعون عن الرأسمالية، غير المتنازلين عن سلطة الجيش والمدافعون عن استمرار حال الدولة، كثيرا، أعدائنا الإخوان و السلفيين. نريد أن نرى بوضوح تباين المصالح بين الطبقات. إن على قوى اليسار بالمعنى العريض، والشبيبة التي تريد تحمل الثورة و استكمالها، أن يتحدوا. عليهم أن يتحدو ضد النظام القديم و الجيش و الإخوان و ضد السلفيين المدافعين عن النظام القديم أو بقاياه. فاليسار يتوفر على فرص لا مثيل لها لترسيخ أفكاره وسط الطبقة العاملة، ووسط الفلاحين، ووسط شبيبة الأقباط، والنساء، والنوبيين وفي أوساط تلك القطاعات من المجتمع التي لم تحقق الثورة أمالها بعد.

علينا أن نكسب الجماهير، ما يعني أنه لن نقاطع الانتخابات أو الاستفتاء رغم عدم اعترافنا بشرعية السلطات التي تنظمها. فما دامت الجماهير مقتنعة بأن صندوق الاقتراع سيقدم لهم شيئا، علينا أن نكسبهم من خلال صندوق الاقتراع. إن الانتخابات و الاستفتاء علامات مهمة على ميزان القوى في المجتمع.

إذا تحول الدور القيادي لليسار في المعارك إلى أصوات باتجاه البرلمان، يعني أننا سائرون إلى الأمام. من المهم أيضا ألا نترك البرلمان للسلفيين و الإخوان. علينا أن نكون في المعمعان ضد الإخوان و السلفيين و النظام القديم . لا يمكننا ادعاء إخلاصنا لدرجة عدم المشاركة..إن المشاركة لا تعني أننا نظن أن البرلمان وسيلة لبلوغ أهدافنا أو بأن ديمقراطية الواجهة كافية، لكنها واحدة من جبهات الصراع. لهذا علينا أن نكون هناك.

ثورة عالمية

علينا أخذ البعد الإقليمي بعين الاعتبار، فالاشتراكيون يقولون دائما أن على الثورة أن تكون أممية. حيث أننا نشهد تعثرا لهذه السيرورة في سلسلة ثورات العصر الراهن. نريد انتصارا في سوريا، نريد للثورة التونسية أن تستمر و نريد تغييرا في الخليج. إن الخليج هو قلب الثورة المضادة في المنطقة. إن العائلة الملكية السعودية مرعوبة و مندهشة من الثورة المصرية لهذا نريد جمهورية ديمقراطية في العربية السعودية. إن الحركات مستمرة في العربية السعودية و البحرين نريدها أن تتقوا وتكبر.

إن الانفجار الاجتماعي القادم، والذي هو نتيجة التذمر الذي نسمعه، سيطلق عملية صراع سياسي و سيتيح لليسار فرصة تاريخية. وعلى قوى اليسار أن تتحد، وأن تتحرك و أن تكون على ثقة. وعلينا أن واتقين من الجماهير.

لقد نزل خمس المصريين إلى الشوارع للتخلص من مبارك و التحقت مئات الآلاف بالصراع من اجل الديمقراطية بعد ستة أشهر، بعيد الانتخابات الرئاسية. هؤلاء الناس لا يريدون البقاء في منازلهم صامتين. لن تقيدهم القوانين أو الدساتير. وبدون شك، ستقدم الثورة القادمة دستورا يعبر فعليا عن مطالب الجماهير.

ترجمة أن ألكسندر

مجلة النقد الإشتراكي عدد فبراير 2013

تعريب جريدة المناضل-ة

==========

الثورة المصرية حاسمة لمصير الربيع العربي- مقابلة مع جيجي إبراهيم – مناضلة بحركة الاشتراكيين الثوريين

الاثنين 6 أيار (مايو) 2013

بقلم: جيجي إبراهيم

يقول بعض الأشخاص إن الثورة المصرية لم تحقق شيئا ذا شأن، ما عدا ديكتاتورا جديدا... هل كان القيام بالثورة أمرا يستحق عناءً ؟

بادئ ذي بدء، الثورة لم تنته بعد! الجواب سيكون دوما نعم، طبعا، الثورة تستحق العناء أيا كانت النتيجة. ما من ثورة تكتمل في بضعة أشهر، وحتى في بضع سنوات. يمكن أن نلاحظ منذ الآن بعض المكاسب الصغيرة جاءت بها هذه الثورة، لكن التغيرات «الكبرى» لا تزال غائبة لأننا نسعى ببساطة إلى هزم أكثر من ستين سنة من الهجمات. أعظم المكاسب أن الناس تجاوزا الخوف من الأقوياء، ويبرهنون يوما عن يوم أنهم لايستسلمون ولا يعتبرون أنفسهم مهزومين.

هل حركة الإخوان المسلمين حركة فاشية كما يجزم البعض؟

يجب أولا تعريف الفاشية وفهمها. مع الأسف، يسيء أشخاص كُثر استعمال هذا التعبير بالتقليل من دلالته الحقيقية وسياقه التاريخي. قد نجد في التاريخ بعض حقب صعود الفاشية، كما الأمر بألمانيا النازية، ويمكن أن نحلل الشروط التي قد تحول نظاما ديكتاتوريا إلى نظام فاشي. رغم طابعهم الديكتاتوري، والمحافظ جدا واليميني، ليس الإخوان المسلمون فاشيين. يمكن توصيفهم بما هم مجموعة سياسية عنيفة ومنظمة، ونيولبيبرالية، محافظة وديكتاتورية ورجعية، متعطشة للسلطة والمال.

في أثناء الاحتجاجات في ميدان التحرير مطلع العام 2011، قالت نساء كثيرات إنهن يشعرن بالتحرر من كل شكل للتحرش الجنسي بالغ الاستشراء من قبل. فما أوجه تغير الوضع حاليا وما أسبابه، وماذا كان الرد؟

الأيام الثمانية عشر بميدان التحرير هي الأيام الوحيدة التي يمكن القطع أنها لم تشهد حالة تحرش جنسي بالميدان. لكنن بعد 11 فبراير، لما استقال مبارك، حدثت حالات تحرش جنسي خطيرة وحتى حالات اغتصاب.

بوجه عام، التحرش الجنسي وباء متنام في مصر – قبل الثورة وبعدها- ويحدث بكل مكان، لا في ميدان التحرير وحده. الفرق الرئيس متمثل في أنه بدءا من نوفمبر 2012 بدأنا نلاحظ أن التحرش الجنسي والإرهاب الجنسي الممنهجين كانا مستعملين سلاحا سياسيا من جانب الثورة المضادة. تُستهدف النساء بميدان التحرير بقصد إفزاعهن لثنيهن عن التظاهر ولإضعاف الثورة على هذا النحو.

كان الرد بتنظيم حملات منظمة قوية ومتحدات ضد التحرش الجنسي، وتحولت هذه إلى لجان تنظيمية تؤمن حماية كل الأشخاص بميدان التحرير، و النساء بوجه خاص. وجرى خلق مجموعات مثل «عملية تحرش جنسي» و «حراس ميدان التحرير» و تظاهرت بلاف النساء احتجاجا على تلك التقنية الجديدة الموجهة ضدهن. أتاحت تلك التحركات بعض الانتصارات بإنقاذ بعض الضحايا وبتشجيع أخريات على الصمود والمشاركة في التحركات بالشارع

.

ما هي حالة الاحتجاجات العمالية والحركة النقابية. وما مكانة النساء فيهما؟

نحن النساء حفزنا دوما الثورة بكل مكان، ولا تمثل الحركة العمالية استثناء. ثمة اليوم أكثر من 300 نقابة مستقلة نشأت بعد الثورة، وعدد مهم منها تتبوأ به النساء مراكز قيادية.

كما تتواصل الإضرابات في مختلف الصناعات التي تواجه تسريحات واقتطاعات من الخدمات الاجتماعية بسبب المشاكل الاقتصادية لمصر. نرى كل يوم كيف يخوض العمال و العاملات إضرابات من أجل طرد بيروقراطي فاسد، ومن أجل رفع الأجور أو المطالبة بعقد. و تواجه قمع الدولة، التي تسعى إلى تهميش كل المطالب العمالية بقول إنه «آن أوان العمل والكف عن الإضراب» لأن مرسي يسعى إلى خصخصة المقاولات والاقتطاع من الإعانات المخصصة للمواد الأساسية بهدف الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. ونترقب أن تشهد الإضرابات والنضالات العمالية ارتفاعا مستمرا.

يبدو اليسار بمصر منقسما جدا، لماذا؟

أليس الأمر مشابها بكل مكان تقريبا (تضحك). أرى أن على اليسار مسؤولية جسيمة لحظة التقدم ببديل واضح يستجيب لما ينتظر الناس من الثورة، بعيدا عن ثنائية «اليمين الإسلامي للإخوان المسلمين» و «يمين حكومة عسكرية وديمقراطية من طراز مبارك».

اليسار هو القوة الوحيدة القادرة على كسب هذه الثورة وتحقيق تغييرات مستدامة، لكن بلوغ هذا الهدف يتطلب عملا كبيرا وقاسيا، وكذا الكثير من الانضباط، والتنظيم والوقت. بفعل طابع الثورة المصرية غير المنظم و العفوي إلى حد بعيد، ثمة مجموعات ملتزمة جدا بالثورة ومنخرطة فيها كليا، لكنا لا تزال فتية جدا سياسيا. هكذا تبدو فكرة تجميع القوى وبناء حزب ثوري ينجح في تنظيم الجماهير خيالا علميا بأنظار الكثير من الشباب الذين كانوا في خطوط الثورة الأمامية.

بعبارة أخرى، من الأسهل كثيرا المشاركة في المعارك اليومية بالشارع مع مئات أو آلاف الأشخاص قياسا بتنظيم الملايين في عمل جماهيري بإمكانه أن يُنهي فعلا هذا النظام ويحقق تغييرا فعليا. هذا هو تحدي اليسار، وهو مسألة تنظيم وبناء ذراع سياسي قوي للشعب. يجب الاعتراف أن مختلف المجموعات لها أفكار متباينة جدا بصدد سبل تحقيق ذلك.

بنظري، ليس ثمة غير سبيلين لبلوغ الهدف: سبيل صعب يتطلب وقتا بالبناء انطلاقا من القاعدة، أو طريق سهل، انطلاقا من فوق، لكن لن نحصل سوى على حزب غير متماسك. أرى أن علينا سلك السبيل الصعب.

ما قولك بصدد حالة الربيع العربي بوجه عام وبخاصة سوريا؟ ألا يزال لديك أمل؟

الثورة المصرية حاسمة بالنسبة للربيع العربي. أؤمن بمفعول الدومينو، و بفعله سيكون انتصار في سوريا نصرا للثورة المصرية والعكس بالعكس. المنطقة برمتها مترابطة على صعد عدة. اعتقد أن على كاهل مصر مسؤولية عظمى متمثلة في قيادة النضال بالنظر إلى أن بها الطبقة العاملة الأهم بالمنطقة. هذا ما يزيد استعجال تنظم اليسار لإطاحة هذا النظام الفاسد.

تعريب عن النص بالفرنسية : المناضل-ة

مصدر: Source : http://enlucha.org/site/?q=node/18592

==========

النساء يكسبن الرهان مرة أخرى بمصر

الاربعاء 10 تموز (يوليو) 2013

بقلم: العاصي

بقصد ثني النساء عن المشاركة في التظاهرات الشعبية التي دعت لها حركة «تمرد» من أجل إسقاط الرئيس مرسي، وجه الإخوان المسلمون حرابهم إلى قلب نضال شعب مصر خلال الفترة من 25 يناير 2011 إلى 29 يونيو 2013: النساء. خلال أكثر من سنتين، كانت النساء المصريات في طليعة النضال بالشوراع من أجل الدفاع عن حقوقهن، أو من أجل محاسبة أولئك الذين قتلوا بناتهن أو ابنائهن. يعي جيدا كل من الإخوان المسلمين و الليبراليين هذا الأمر جيدا.

مبارك و الشرطة وجهان لنظام واحد

كانت النساء في طليعة النضال الذي أطاح بمبارك و اللواتي رفعن شعار :»الشعب يريد إسقاط النظام «. رفعن مطالبهن إلى جانب الرجال، و أردن الحصول على الكرامة و العدالة الاجتماعية و الحرية السياسية. و لنا في الشهادات التي ألقت الضوء ميدان التحرير بعد سقوط مبارك العبرة في الروعة التي شاركت بها النساء و الرجال بأيديهن الإطاحة بالطاغية. لقد كان دورهن بارزا في الحياة الداخلية للميدان و أيضا في مجابهة الشرطة و البلطجية مدافعات عن ميدان التحرير و قد سقطت أكثر من ٣٠ شهيدة برصاص الشرطة. لقد ناضلن بالفعل واستشهدن من أجل مطالبهن كنساء. لقد كانت لهن مطالبهن الخاصة ضد نظام يميز بين الرجال و النساء ، نظام يفضل الرجال على النساء في كل شي : الأجر ، العمل ، التعليم و.... أيضا لأنه نظام ينشر أفكار العنف ضد النساء.

لم يشذ الجيش عن القاعدة

خلال تولي الجيش تسيير البلد قام المجلس العسكري بقمع النساء أثناء تظاهرهن أمام مجلس الوزراء و مجلس الشعب وقمع اللائي طالبن بالقصاص من قتلة الشهداء و الشهيدات أمام المحاكم. لقد قام بتعنيفهن وسحلهن و قام بكشوف العذرية لبعض للمناضلات المعتصمات بالميدان . كما شجع دوما بلطجيته للتحرش بالنساء المعتصمات خلال الفترة الانتقالية . كلها بهدف منع النساء من المشاركة بالتظاهر و كسر شوكتهن ليعدن إلى بيوتهن . لقد استوعب أيضا العسكر الدرس : النساء أكبر دينامو للنضالات الجارية بمصر.

حكم الإخوان ذكوري

وجه الإخوان المسلمون إعلامهم المسموم إتجاه النساء لمنعهن من النزول لميادين مصر في محاولة لإبقائهن بالبيوت أيام الحملة ضد الرئيس مرسي. فصور الإخوان المسلمون النساء المناضلات على أنهن ساقطات، لا دين و لا ملة لهن،ـ وشجع على ممارسة العنف ضدهن. لقد أفادت منظمة هيومن رايتش أن نحو100 حالة اعتداء جنسي ارتكبت في ميدان التحرير ومحيطه في القاهرة بهدف منع النساء من الوصول للميدان من أجل المشاركة في احتجاجات 30 يونيو. وقالت أيضا أن 91 حالة اعتداء على الأقل تحول بعضها إلى اغتصاب حصلت منذ 28 يونيو، وأشار بيانها إلى خمس هجمات على نساء يوم 28 يونيو و46 يوم الأحد 30 منه حين بلغت التظاهرات ذروتها و17 في الأول من يوليو و23 في الثاني منه.

ترى هل نسى» الإخوان « أن تلك النساء فيهن أمهات فقدن بناتهن أيام 25 يناير، فيهن من ضحت بأبنائها حتى توفرت شروط وصول الإخوان المسلمين للحكم بمصر. ورغم ذلك خرجت نساء مصر في التظاهرات التي كانت بحق أكبر التظاهرات في تاريخ الإنسانية . لقد خرجت النساء لأن مطالبهن لم تلب.

لقد أغدق مرسي الوعود على نساء مصر بقصد نيل أصواتهن، فما أن وصل حتى أخلف الدين. استبعد النساء من المشاركة في صياغة دستور لم يغير من قيمة المرأة شيئا بل حافظ على الحط من كينونتها و جعلها تابعة للرجل. فقد سمح ،مثلا ، بالتزويج المبكر لفتيات 13 سنة، و واصل دعمه لإستمرار العنف و الاغتصاب و التحرش اتجاههن. و لم يقم بمعاقبة الجناة المجرمين. و لم يعمل على إصدار قانون يجرم التحرش الجنسي الذي يطال حسب التقارير 83 بالمئة من نساء مصر. و لم يجب عن لماذا تم تعنيف النساء المتظاهرات أمام مكتب المرشد العام للإخوان المسلمين.

لم يضمن مرسي الرفع من الوضع الاجتماعي للنساء المصريات كما وعد . لقد أثر سقوط مبارك على الاقتصاد المصري فوصلت الويلات الأولى للتراجع الاقتصادي النساء، لأن نظام الملكية الخاصة جعلهن الحلقة الأضعف في المجتمع .لقد وصلت نسبة البطالة في صفوف النساء 4 لكل رجل بعد ثورة 25 يناير 2011. وضع النساء كان مزريا أيام مبارك ولم يتغير أيام حكم العسكر فتفاقم منذ وصول مرسي فلا وضع تحسن لفائدة 32% من الأسر المصرية التي تعولها امرأة.

قد تدفع تعبئة الليبراليين النساء للخروج من أجل مطالب، يستخدمها الليبراليين للضغط لا غير من أجل منافعهم. لكن تلك المطالب ستفرز مع الوقت في خضم النضالات الجذرية قيادتها الخاصة لتسحق معها «نفاق» الليبراليين . ولتكن المطالب الأولى للنساء الكادحات بمصر مطالب رفاقنا الاشتراكيين الثوريين كما جاءت ببيانهم 8 مارس، يوم المرأة العالمي :

المساواة التامة بين الرجال و النساء في كافة الأجور و البدلات و العلاوات - تشديد العقوبات على التحرش الجنسي بالنساء وكافة أشكال الاضطهاد و التمييز - إعادة العمل بأجازات الأمومة «أجازة الوضع و أجازة رعاية الطفل» وحضانة مجهزة في كل مكان عمل به 50 عاملة فأكثر- زيادة ميزانية الرعاية والتوعية الصحية للنساء - تعديل قوانين الأحوال الشخصية لضمان حقوق النساء.*

العاصي

قيادات شبابية قادة تمرد شعب بعد سنة من الانتظار ....

الاربعاء 10 تموز (يوليو) 2013

بقلم: فودة إمام

رحيل مبارك و ندم على مرسي ...

خلف رحيل مبارك عن الحكم بعد ثورة 25 يناير 2011 ارتياحا كبيرا في أوساط الشعب المصري خصوصا في قطاع عريض من الشباب الثائر. إلا أن عاما من حكم محمد مرسي الذي تولى تسيير البلد، في ظل انتخابات رئاسية فاز بها بفارق يسير على منافسه أحمد شفيق، لم تكن في مستوى ما تمناه جيل الثورة الحالم بغد أفضل خصوصا بعد ازاحة نظام سياسي جثم على قلوبهم 30 سنة في ظرف 18 يوم .

وأمام الوضع الاقتصادي المزري وانحدار الوضع المعيشي للغالبية الشعبية (قاعدة انتخابية مهمة اكتسب الأخوان ودها بفعل العمل الخيري والاحساني)، وامام تنصل الرئيس مرسي من وعوده الانتخابية في تحقيق شعار الثورة المصرية «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية»، حصد هذا الأخير غضب وسخط غالبية الشعب المصري المتعطشة للتغيير والتنمية في ظل حكم الأخوان المسلمين الذين سعوا للوصول الي الحكم منذ 85 سنة. في هكذا وضع كانت كل أسباب ثورة ثانية قائمة خصوصا بعد تكسير حاجز الخوف وطراوة الوضع الثوري بالبلد

لكن كيف نسقط رئيس منتخب وشرعي؟

قامت فكرة حركة تمرد انطلاقا من مؤتمر صحفي عقده ثلاثة شباب مصريين منتمين إلي حركة كفاية المصرية، «لهم توجهات قومية ناصرية»، معلنين عن خطة تعبوية تمتلث في توقيع استمارة تدعو إلى نزع الشرعية عن الرئيس «محمد مرسي العياط» الذي أخل بالتزاماته اتجاه الثورة ..

حققت حركة تمرد انتشارا بالغ السرعة في أوساط الناقمين على حكم رئيس فاشل، كان هدف حملة تمرد جمع 15 مليون توقيع في مدة شهرين من كل المحافظات على استمارة تدعو لسحب الثقة من مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، والقيام بتظاهرات واعتصامات وعصيان مدني، بهدف تحقيق المطلب الشعبي.

استفادة حملة تمرد من غطاء سياسي لعدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية المناهضة لحكم الإخوان، فقد دعى حمدين صباحي المواطنين للأنخراط بقوة في الحملة، كما شكلت القوى والأحزاب السياسية المدنية لجنة تضم عددًا من المحامين، للدفاع عن أعضاء حملة تمرد، حال تعرضهم لأي اعتداءات أو اعتقالات من قبل أجهزة الأمن.. مضمون الاستمارة :

تضمنت الاستمارة جملة من المطالب التي فشل الرئيس في تحقيقها مثل توفير الأمن وازدياد نسبة الفقراء ورفض كلي للقروض التي سعى الرئيس لإغراق البلد بها بالإضافة الي انهيار الاقتصاد ورفض التبعية لأمريكا، وعدم تحقيق أهداف الثورة من عيش وحرية وعدالة اجتماعية... لهذه الأسباب يدعو كل موقع على هذه الاستمارة مرسي للرحيل وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

«تمرد» تنتشر كالنار في الهشيم

نجحت تلك الحملة في غضون أيام قليلة في إحداث زخم كبير في الشارع بوجه عام، ونشطت الحملة في الأحياء الفقيرة الحالمة بغد أفضل في ظل الثورة، بالمحافظات المختلفة ونجحت في جمع أكثر من مليوني توقيع في خلال عشرة أيام وأنعشت الكثير من الشباب الثوري المحبط وبعثت فيه طاقة أمل جديدة وأنعشت مرةً أخرى الحوارات السياسية الشعبية بكل صخب.

أوجدت حركة «تمرد» طريقة مبتكرة في إيجاد مجرى واحد تصب فيه كل روافد السخط الشعبي المتزايد من رئاسة مرسي خاصةً في ظل انحسار واضح للمظاهرات والوقفات المليونية في الميادين.. طريقة جد مبسطة تعتمد على التواصل المباشر مع المواطنين بوسائل لوجستيك أكثر بساطة (طاولة وقلم واستمارات ورقية).. لكن اللوجستيك الرئيسي هو الاستناد إلى الاستياء الضخم المتراكم لدى الجماهير من حكم الإخوان.

وصل العدد الإجمالي للموقعين على الاستمارة 22 مليوناً و134 ألفاً و465 توقيعاً على مطلب سحب الثقة من الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وأضافت الحملة أن هذه التواقيع لن تكون لها قيمة كبيرة من «دون تظاهرات واعتصامات وعصيان مدني يحميها». ودعا «الـ22 مليون مصري الموقعين» على الاستمارة الى التظاهر السلمي يوم الأحد 30 يونيو كما هو مقرر منذ اسابيع، في الذكرى الأولى لتولي مرسي السلطة.

حملة تمرد لم تسقط من السماء

خلفت ثورة يناير جيلا شبابيا متمرسا في ميادين مصر الثورية ينتمي لفصائل سياسية مختلفة من اليسار الثوري الي الناصري الي شباب ليبرالي حداثي

وأخر اسلامي سلفي وشباب أخر مستقل كلها أطياف مختلفة بل ومتنافرة خرجت من رحم النضال ضد الاستبداد والحكم الفردي خصوصا إبان فترة حكم مبارك وتعد حركة شباب 6 أبريل مثالا حيا على عنفوان الشباب الثوري الذي خاض تجارب نضالية مند تأسيس الحركة سنة 2008 ضد نظام مبارك والعسكر في الفترة الانتقالية .

قام شباب 6 إبريل بتدشين وإدارة حملة تمرد فى العديد من المحافظات مستغلة تجربتها في معمعان النضال وتوسعها التنظيمي مثل الفيوم وكفر الشيخ والمنوفية وقامت الحركة على المستو ى الدولي بتدشين وإدارة الحملة فى اوروبا وأمريكا وجمعت الألاف من توقيعات المصريين المغتربين جائت إجمالى التوقيعات التى جمعها شباب 6 إبريل خلال مساهمتهم فى الحملة 1,068,350 توقيع على استمارات حملة تمرد في المحافظات المختلفة.

كما قام شباب 6 إبريل باتصالات واجتماعات سياسية مكثفة للتجهيز لفاعليات يوم 30 يونيو وقامت بعقد لقاءات مع العديد من القوى السياسية والتنسيقيات والإجتماعات التجهيزية المختلفة بهدف الوصول لرؤية موحدة لفاعليات اليوم وتوحيد الإستراتيجية لما بعد 30 يونيو وقامت فى هدا الإطار بإجتماعات مع تنسيقية 30 يونيو وحزب مصر مصر القوية والتيار الشعبى وحزب الدستور وعدد من الحركات الشبابية المناصرة لحملة تمرد.

هذه الكوادر الشابة المتمرسة والمنظمة هي نفسها من حمل عبء حملة التعبئة الشعبية على خارطة الوطن طولا وعرضا مكتسحة كل دروب وحواري الفقراء والمهمشين هؤلاء الشباب استفادوا من الدرس الأول في اشكال التعبئة ليخرجوا من العالم الأفتراضي «الفيسبوك» الي العالم الحي الذي ينضح بالبؤس والأسى هو نفس الشباب لكن هذه المرة بتكتيك جديد أكثر فاعلية وأقرب بكل ما لايتصور للشعب المنسي لعقود من الزمن .

سخرت حملة تمرد الآلاف الشباب المجندين بأمل التغيير المنشود. تحالف الجميع ضد نظام رجعي ساهم بشكل كبير في تطوير اشكال الرد عليه فكانت حملة ملأ استمارة نزع الشرعية عن الرئيس المنتخب أكثر الأشكال حضارية لنزع تلك الشرعية.

تمكن شباب الثورة من كسب تعاطف كل الأطياف المعارضة لنظام الإخوان، وفتحت العشرات من مقرات الأحزاب والمنظمات والهيئات لتسهيل التواصل مع الشعب.

راهن شباب الثورة المتمرس هذه المرة على الوصول الي فئات شعبية عريضة لضخ دماء ثورية جديدة في مجرى النضال ضد الأخوان وكان «حزب الكنبة» أبرز المستهدفين بهده الحملة التي اصابت نظام الإخوان في مقتل ليخرج الطوفان البشري الهادر يوم 30 يونيو مسقطا نظاما سياسيا انتظر الوصول الي السلطة منذ 83 سنة في ظرف أربعة أيام.

فودة إمام

إلى عمال مصر: التفويض سم قاتل

الجمعة 26 تموز (يوليو) 2013

بقلم: فاطمة رمضان

زملائي وزميلاتي عمال وعاملات مصر المناضلين من أجل حقوقهم ومن أجل مصر أفضل. عمال مصر الحالمين بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، الحالمين بالعمل في الوقت الذي يغلق فيه اللصوص ممن يسمونهم رجال أعمال المصانع بعد أن يسرقوا المليارات. عمال مصر الحالمين بالأجر العادل مع حكومات لا يهمها سوي تشجيع الاستثمار علي حساب العمال وعرقهم بل وحياتهم. عمال مصر الذين يحلمون بحياة أفضل لأبنائهم، ويحلمون بالدواء عندما يمرضون فلا يجدونه. ويحلمون بأربعة جدران يتسترون بها فتعز عليهم..

منذ قبل 25 يناير وأنتم تطالبون بحقوقكم، واستمرت اعتصاماتكم وإضراباتكم بعد إزاحة مبارك من أجل نفس المطالب ولا من مجيب. فقد تفاوض العسكر ثم الآخوان مع كل من هب ودب ولم يفكر أياً منهم في أن يوفيكم حقوقكم. بل كل ما فكروا فيه جميعاً هو كيف يطفئون الشمعة التي أضأتموها وتحافظون عليها في الأيام الحالكة الظلام، شمعة النضال حتي لو كان في كل موقع علي حدة.

ألم يفض العسكر إضراباتكم وإعتصاماتكم بالقوة في السويس والقاهرة والفيوم وفي كل أنحاء مصر؟!، ألم يعتقلوا منكم الكثير وحاكموكم محاكمات عسكرية، لا لشيء سوى لكونكم تمارسون حقوقكم في الإضراب والاعتصام السلمي؟!، ألم يمعنوا في تجريم هذا الحق بإصدار التشريعات التي تجرم حقكم وحق الشعب المصري بالكامل في التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام؟!.

ثم أتى مرسي والآخوان ليسيروا علي نهجهم ونهج مبارك في الفصل والحبس وفض الإضرابات بالقوة حتي وصل الأمر لاستخدام الكلاب البوليسية مع عمال تيتان بالإسكندرية، وقد فعل ذلك مرسي بيد وزير الداخلية الحالي ورجاله. إن ضباط الشرطة والجيش الذين يُحملون علي الأعناق اليوم هم القتلة، قتلة شباب مصر الشرفاء، وهم سلاح السلطة في مواجهتنا جميعاً، في كل زمان ومكان، وسوف يظلون ما لم تطهر هذه المؤسسات.

اليوم وبسبب الجرائم التي يخطط لها قيادات الآخوان المسلمين ضد الشعب المصري بشكل يومي، والتي تتسبب في قتل الأبرياء، والتي يواجهها الجيش والشرطة بالعنف والقتل، فليتذكر كل منكم متي يأتي الجيش والشرطة؟، يأتون بعد أن تكون الاشتباكات بدأت وقاربت علي الانتهاء، وبعد أن تكون الدماء قد أريقت، ألم تسألوا أنفسكم لماذا لا يمنعون هذه الجرائم التي يرتكبها الآخوان ضد الأبرياء من الشعب المصري قبل أن تبدأ؟، ألم تسألوا أنفسكم في مصلحة من استمرار هذا الوضع من الاقتتال؟، إنها مصلحة قيادات الآخوان المسلمين وقيادات الجيش معاً، فكما تكون الحروب بين الدول وقودها في الغالب من الفقراء، فإن الحرب والأقتتال الداخلي كان وسيكون وقودها في الغالب من فقراء مصر من عمالها وفلاحيها، ألم يقتل ابن البواب في المقطم بلا ذنب، وكذلك في الجيزة.

واليوم مطلوب منا أن نخرج لنفوض السيسي في المزيد من القتل، ونجد الاتحادات الثلاثة سواء الاتحاد الحكومي أو اتحاد عمال مصر الديمقراطي، والاتحاد المصري للنقابات المستقلة (والذي أنا عضو المكتب التنفيذي به، وخضت مناقشة مع جزء من مكتبه التنفيذي من أجل إقناعهم بعدم إصدار بيان يدعو أعضاءه والشعب المصري للنزول اليوم الجمعة، للتأكيد على أن الجيش والشرطة والشعب يدا واحدة كما جاء في البيان، إلا أن موقفي هذا كان موقف أقلي فقد كان معي أربعة آخرين في مقابل 9 أصوات مع إصدار البيان بهذا الشكل) الاتحادات الثلاثة تدعو العمال للخروج بحجة محاربة الأرهاب، ونحن بذلك نكون كالمستجير من الرمضاء بالنار، فالآخوان أرتكبوا جرائم لا بد من محاسبتهم ومحاكمتهم علي ما أرتكبوه من جرائم، مثلهم في ذلك مثل ضباط الشرطة والجيش ورجال نظام مبارك لا بد من محاسبتهم ومحاكمتهم علي ما أرتكبوه من جرائم. فلا تنخدعوا فتستبدلوا الديكتاتورية الدينية بالديكتاتورية العسكرية.

يا عمال مصر انتبهوا فمطالبكم واضحة وضوح الشمس فأنتم تريدون العمل لكم ولأبنائكم، وتريدون الآجر العادل، وتريدون قوانين تحمي حقوقكم غير القوانين التي قام بتفصيلها رجال أعمال مبارك لمصالحهم وضدكم، تريدون دولة تقوم بتنمية حقيقة تفتح فيها مصانع جديدة لكي تستوعب الأيدي العاملة الجديدة، وتريدون الحرية بكل أنواعها سواء الحرية في التنظيم أو في الاضراب أو غيرها، وتريدون دولة تعيشون فيها كمواطنين آمنين بدون تعذيب أو قتل... وعليكم أن تحددوا من الذي يقف بينكم وبين هذه المطالب، ولا تنخدعوا وتتركوا خنادقكم وتنجروا لمعارك آخري، ولا تسمعوا لمن يطلب منكم اليوم وغدا الكف عن الضغط من أجل هذه المطالب والحقوق بحجة محاربة الأرهاب.

فاطمة رمضان

* عضو المكتب التنفيذي للاتحاد المصري للنقابات المستقلة

فجر الجمعة 26 يوليو 2013

الثورة ليست تلك الأسطورة الساحرة

الثلاثاء 30 تموز (يوليو) 2013

بقلم: بيير ـ ايف سالنغ

«الانقلاب عبر الارادة الشعبية « ، مصطلح سياسي جديد تم اعتماده من قبل العديد من الثوريين ، ربما يكون السبب وراء هذه التسمية هو الدفاع عن الثورة المصرية ، هؤلاء بالتأكيد يقرون ان الجيش هو الذي ازاح مرسي ، لكنهم يؤكدون ان حجم التعبئة الجماهيرية الواسعة هي التي دفعت الجيش الى هذا الخيار . هل ان هذا التحليل خاطئ ؟

يصبح خاطئا اذا رافق هذا الأمرغياب اية إدانه للقمع الذي تعرض له الاخوان المسلمين غداه هزيمتهم السياسية.

والخطأ يكمن ايضا في الاعتقاد بان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لن يكون له الا دور واحد الا وهو: الاطاحة بمرسي بالقوة. مع انه كان واضحا بأن المجلس العسكري لم يقم فقط بطرد جماعة الإخوان المسلمين ويجردهم من مسؤولياتهم . بل انه قد قام بفرض الظروف اللازمة لاعتماد دستور وخطة وسلسلة من الانتخابات التي من شأنها حرمان الشعب المصري من السيادة الكاملة لمقدراته.

المجلس العسكري لم يبد اي تصريح الى الشعب المصري مثل : انكم لم تعد لديكم الرغبة ببقاء مرسي رئيسا ، واننا سوف نساعدكم على التخلص منه ، تاركين لكم الفرصة في تطوير الحلول الخاصة بكم. بل ما صرح به هو غير ذلك : اي بما انكم لستم موافقون على مرسي؟ حسنا، فليكن «البرادعي» أو اي شخص اخر، أيا كان ، لذلك ما عليكم الا التصويت لدستور سوف نضعه نحن لكم وهو مصادق عليه سلفا ، لكن ليس من قبل ما يسمى الشعب

.

اذاً مرسي لم يعد الرئيس، ولكن من الذي يستطيع أن يزعم أن الإرادة الشعبية قد انتصرت؟

خلع مرسي قد بين ان التغييرات في بنية السلطة البرجوازية لا يمكن أن يتم دائما في «سلام وكرامة» كما تتغنى بذلك الدول الرأسمالية حيث ان التمثيل السياسي هناك حكر على اطراف تتبادل الادوار فيما بينها ، فتارة تكون هي الاغلبية وتارة تكون هي المعارضة.

وهنا كذلك قد يحصل في بعض الاحيان ان يلجأ الطرف المخلوع للدفاع عن نفسه الى استخدام نفس الوسائل التي استخدمت من قبل الطرف الخضم .

لذا ليس صحيحا أن كل التغيير العنيف في بنية السلطة البرجوازية يشير بالضرورة الى تحقق الإرادة الثورية . فإنه من الممكن أن يكون وسيلة تستخدمها البرجوازية للخروج من الأزمة السياسية التي تهدد مصالحها الأساسية.

قرارالمجلس العسكري باجبار مبارك على التنحي عن الحكم في فبراير / شباط 2011 لا يختلف عن قرارهم في انهاء ولاية مرسي ، فهذا لا يحمل اية اشارة تبين استعداده لتلبية مطالب اغلبية الشعب المصري . لذلك غدا سوف يكون هذا الجيش العائق الرئيسي امام النضال التحرري ، الذي من اجله «اي الجيش» توافق رأسمال المصري في التنازل عن جزء من أرباحه لصالح المؤسسة العسكرية والامنية ، اي تلك الارباح الناتجة عن استغلال العمال ونهب الثروات التي يحرم منها الشعب المقهور .

لماذا هذا السقوط الكبير لمرسي ؟

السقوط السريع لمرسي يثير عدة تساؤلات. لا توجد اية حجة تسلطية يمكنها ان تتجاهل كل الاستفهامات في معرض رفض دور الجيش ، هذا الرفض لا ينبع من منطلق «الشرعية الديمقراطية» التي حصل عليها الاخوان المسلمون عبر انتخابات بورجوازية «الشرعية» ، بل ينبع من منطلق ان الانتفاضة الشعبية التي هي في مواجهة مع السلطة القائمة قد اوصلت الاوضاع الى المدى الذي يضعها «اي تلك السلطة» على حافة الخطر وبالتالي هذا ما دفع باتجاه الادانة من قبل حماة النظام.

الشرعية الثورية لاي انتفاضة شعبية تكمن فقط في حقيقة أن معركتها هي تدمير النظام القمعي المفروض على الأغلبية من قبل الأقلية التي تملك القوة الاقتصادية والقوة السياسية وتحتكر سلطة الدولة.

خلع مرسي لا يمكن وصفه كنتيجة لمثل هذه النوع من التمرد الشعبي ، فرحيله لم تتم ترجمته عبر سيطرة الشعب الثائر على السلطة ، بل تم بتبديل الفريق الذي قد يتم تنويعه ، اذ يقوم الجيش بتثبيت الطبيعة الطبقية للسلطة بشكل واضح ، عبر استعادة استقرار النظام من خطر الفوضى ووضع حد

لعملية تهديد مصالح الطبقة المسيطرة المصرية ومصالح الرأسمالية بشكل عام في هذه المنطقة الحيوية للإمبريالية ..

هذا التغيير اذا هو تغيير لرأس الدولة، وهو تغيير عنيف لا يحترم النماذج المستخدمة في الديمقراطيات البرجوازية،علما بان هناك لا توجد ايه مشكلة في تبرير الاستثناءات بما يتناسب مع الاهواء والمصالح.

اسطورة ان الشعب المصري قد توحد لإسقاط مرسي قد عاشت بضع ساعات، في ظل صمت كبربات وسائل الإعلام عن كشف احتجاجات هؤلاء الذين ليس لديهم سبب لقبول طردهم من مكان ظنوا انهم سيحتفظون به فترة اطول.

عشرات القتلى، مئات الجرحى، مئات من الاعتقالات، وإغلاق المواقع الإخبارية وقنوات التلفزيون، بغض النظر « عمن بدأ ؟ « سوف يتم تقديم ذلك على انه مجرد تدابير لحماية الشعب المصري وثورته «. اليوم يمارس القمع ضد الإخوان المسلمين، اما غدا، ومع نفس التبريرات، فإنه سيمارس ضد الثوريين ، ضد العمال المضربون ، الالتراس ، المدونون المنتقدون الخ

استنكار عودة الجيش لتصدر المشهد السياسي ، وإدانة القمع ضد الاخوان المسلمين لهو نقطة اساسية لتقديم أي دعم لنضال الشعب المصري.

حول هذه الموضوع نشير ودون اي استغراب أن العديد من المعلقين الذين قد نددوا وبحق الانتهاكات التي تتعلق بقتل المتظاهرين الاقباط او تعريض المتظاهرات واجبارهن على اجراء «فحص العذرية»، هؤلاء اليوم نادرا ما يتجاوزا تعبير»الاستخدام غير المتناسب للقوة» خاصة انهم لم يبرروا بشكل مقنع مقتل 50 متظاهرا ببساطة من مؤيدو الاخوان المسلمون كنتيجة لاعتداء مفترض على الجيش من قبل مجموعة مسلحة (واحد اواثنين من الجنود فقط قد قتلوا بهذه الحادثة) .

الاكثر إثارة للدهشة هو الموقف الخجول لبعض الثوريين من ادانة هذا القمع ، والاكثر ازعاجا بصراحة هو موقف اولئك الذبن حاولوا تجميل هذا الفعل .

وهكذا، في بيان صدر في 4 تموز من قبل الجبهة الشعبية التونسية ترحب فيه «بانتصار الشعب المصري على نظام الإخوان» (من حقهم) ، لكنة لا يوجد وبالضرورة اي كلمة تتعلق بدور الجيش المصري. مع العلم بأنه في يوم 7 يوليو كان قد اعلن المنسق العام للجبهة الشعبية حمة الهمامي «إن استنساخ السيناريو المصري في تونس هو امر وارد ، والتساؤل هنا هو : الى اين سنصل تحت شعار « وحدة الجميع ضد الإسلاميين» والى اين سينجر الثوريين التونسيين الذين لهم كل التحيات في تحالف لا يمكن اصلاح اضراره مع ورثة بن علي الذين تجمعوا في حزب النداء.

الدور الذي يلعبه الجيش في الثورة هو علامة ضعف، وليس علامة على قوة الحركة الثورية.

تقريبا توافقت تحليلات بعض الثوريين على أن الجيش اجبر الى التصرف بسبب تعاظم الحركة الشعبية الرافضة لمرسي. اذ يتوجب ايقاف صيرورة هذا التعاظم قبل فوات الاوان ، هذا التحليل يقود الى القول ان الجيش هو ضد الثورة ، وانه مجبر على مواكبة الحركة وبناءا على طلبها ذلك من اجل تفادي التفاعلات التي قد تؤدي الى تجذير ثوري متتابع لحركة المعارضة للاخوان المسلمين .

وهناك نسخة متطرفة من هذا التحليل، تلك التي تقول ب «انقلاب بامر من الشعب»! هذا ما يقوله محمود بدر الناطق باسم حملة تمرد قبيل الاعلان العسكري المتعلق بخلع مرسي ، اذ قال: هو الشعب المصري الذي اعطى الاوامر الى العسكر.

مع هذا التفسير، الانقلاب هو جزء من الثورة، والبعض لا يتردد في الكتابة «انقلاب في الثورة». في الواقع وللأسف يبدو لي ان الوضع اقل اثارة ، فتدخل الجيش مرده الى التعبئة الغير اعتيادية في الشارع وهذا امر مؤكد ، لكن ليس بإذن من الغالبية العظمى «الثورية» ، بل بدعم من القوى الرجعية من النظام القديم ومن القوى البرجوازية الليبرالية.

فالنخبة البرجوازية الليبرالية، التي تجر في اذيالها فلول نظام مبارك السابق استخدمت الزخم الشعبي لانتزاع السلطة السياسية التي كانت قد فشلت في الحصول عليها عبر الانتخابات ضد الاخوان المسلمين ، حيث كانوا مضطرين الى قبول وصول النخبة البرجوازية للاخوان المسلمين بعد فوزهم في انتخابات عام 2012، والجيش هنا في هذه المرة استطاع ان يحصل على الفرصة التي يكون بها وسيطا لكن في الاتجاه المعاكس.

«نحن قد بدأنا ! وعليكم ان تكملوا» كان هذا هو الخطاب الموجه من قبل شباب تمرد إلى مجموعات الجنود المتمركزة في شوارع القاهرة. وبهذه الطريقة نجح الجيش باداء لا يمكن تصديقه في ان يكون مرة أخرى موضع ترحيب «داخل الحركة»، في حين انه يعارض منذ البداية تطلعات الانتفاضة الشعبية ، حين استخدم التعذيب لقمعها دون تردد ، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية على النساء ومواجهة المحتجين بالقمع، مما كان ولد شعورا قويا لرفضه ، خصوصا بين الشباب، كان ذلك في بضعة ألاشهر التي حكم فيها هذا المجلس العسكري.

في هذه المرة، ستكون دون أخذ المسؤولية المباشرة عن فشل محتمل للذين سيصعدون الى الحكم بعد هذا الانقلاب.

كيف يكون هذا مفهوما بعد تجربة إدارة المجلس العسكري للفترة ما بين فبراير 2011 إلى يوليو 2012 ، وحيث ان الشعار الاكثر شعبية في التجمعات المطالبة بسقوط مرسي هو نفسه الشعار الذي تم رفعه من اليوم الاول في التحرير عام 2011 « الشعب والجيش يد واحدة»؟

كيف يمكن تحليل حالة الحماس التي أعربت عنها الجماهير لسرب طائرات الجيش المحلقة فوق ميدان التحرير؟

في ميدان التحرير ليلة الاحتفال بسقوط مرسي، تسبب رجل في تعطيل الحفل، أمسك الميكروفون وصرخ «كيف يمكنكم نسيان ماسبيرو، محمد محمود، العباسية»، بعبارة اخرى قال: كيف يمكنكم نسيان مجازر وقمع المجلس العسكري عندما ادار البلد بين فبراير 2011 ويونيو حزيران عام 2012؟

هل كان هذا مجرد سهو ، ام انه لا يوجد امام المتظاهرين افق اخر؟

لأن هذه الأحداث ما زالت قريبة الى ذاكرة الناشطين الذين يناضلون من اجل منع المثول امام المحاكم العسكرية أو اولئك الذين يطالبون بتحقيق العدالة للشهداء منذ عامين.

اذا انه ليس بنسيان، بل هو وضع مبني على حقائق وهي : ان الحركة الثورية والمعارضة الليبرالية البرجوازية لا يملكان لوحدهما القوة الكافية لهزيمة مرسي في يونيو 2013 ، تماما كما كان هو الامر مع الحركة الثورية والاخوان المسلمين في مواجهة نظام مبارك في عام 2011.

هذا هو السبب في طلب التدخل من قبل الجيش، خاصة من المعارضة المجتمعة في جبهة الانقاذ ، بما فيها حمدين صباحي المرشح الناصري الاشتراكي ، وكذلك من قبل الغالبية العظمى من قادة تمرد ، بينما بقي عدد صغير من القوى التي ترفض حتى النهاية تدخل الجيش ، هذه بدورها لم يكن لديها الامكانية لاقتراح البديل ، فالدعوة الى الاضراب العام من قبل عدد من النقابات المستقلة وعدد من المجموعات السياسية الصغيرة ، بقيت رهينة شرط تحقق الفرصة الغير متاحة في الوضع الحالي وهي قوة العمال القادرة على تحضير وتنظيم هذا الاضراب.

اذا لا مجال لخيار الإضراب العام ، بل لخيار ذلك الحشو الفارغ المتجدد «الجيش في خدمة الشعب» ، وهنا يسمح الشعب بعبور العسكر في لحظات صراع المصالح داخل قيادة البورجوازية ، اذ يتدخل لفرض افضلياته.

لتجاوز هذا الضعف ، ينبغي طرح السؤال عن عواقب ذلك على اوضاع الحركة الثورية. في عام 2011، كما هو الامر في عام 2013 ، تدخل الجيش قد اعفى الحركة من الزامها على حسم المواجهة مع اجهزة الدولة .

هذا «النصر» الممنوح من قبل الجيش قبل حسم المواجهة هو في الواقع هدية مسمومة.

اذ ان هذا التدخل يهدف الى الحد من مراكمة خبرة الكفاح، كما يؤدي إلى إبطاء رفع مستوى الوعي السياسي الذي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال التجربة، بما في ذلك الفشل.

ماذا نستعد لمواجهة عنف الدولة البورجوازية ما دام الجيش موجود من اجل حمايتنا؟

كيف يمكن فهم طبيعة الثورة المضادة لاجهزة الدولة ، خاصة اجهزتها القمعية اذا اعتقدنا باننا قادرون على اسقاط الدكتاتور بفضل الاستعانة بجهازه العسكري؟

في مساء 5 يوليو وهو اليوم الذي نظم فيه الاخوان المسلمون احتجاجات ادت الى مواجهات عنيفة خصوصا في القاهرة والإسكندرية، كان اول اعلان لجبهة الانقاذ هو دعوة الجيش الى اعلان حالة الطوارئ ومن ثم طلبوا من المتظاهرين حماية ميادين الثورة.

وأي ثمن سيدفع نتيجة لأوهام نصر يتحصل بكل سلمية...

فقريبا سيكون الثمن باهظا ، عندما يتجذر النضال للدرجة التي سوف يستدعي بها الجيش الى اختيار بديل لا غيره وهو سحق الثورة.

بدون شك بان الجيش يسعى لحماية نفسه من كل الاتهامات المتعلقة بمصادرة السلطة السياسية والثورة. إذا كان هذا هو مسعاه ، فان نجاحه هنا كامل.

الذي يلفت الانتباه هنا ، هو ثلاثين شهرا بعد سقوط مبارك، ويستطيع الجيش بعدها ان يستمر في تكرار نفس السيناريو ، فقط باختلاف بسيط هو في قلب ادوار بعض اللاعبين الرئيسين.

لماذا قرر الجيش اسقاط مرسي؟

ليس لدي أي شك في أن قيادة الاخوان المسلمين هي جزء من معسكر الثورة المضادة.

وجودهم المتأخر في حراك يناير كانون الثاني وفبراير شباط 2011 ، لا يجعلهم اكثر ثورية من الفلول والبورجوازية الليبرالية التي تواجدت في مظاهرات 30 يونيو حزيران 2013.

ولكن ما يصعب فهمه ان كثيرا من المتعاطفين يصرحون بان مرسي والاخوان المسلمون كانوا خيارا افتراضيا للثورة المضادة .

توليهم السلطة كان لهدف اغراق الديناميكية الثورية ، وكذلك كان مخرجا من الازمة السياسية بطريقة تؤدي الى الحفاظ على نوع من الاستقرار السياسي الضروري لاستمرارية عمل النظام الرأسمالي لم يكن بامكان الجيش القيام بذلك خاصة بعد فشله الذريع في ممارسة السلطة المباشرة ما بين فبراير/ شباط 2011 و يونيو حزيران 2012 ، كما ان فشل شفيق في الانتخابات الرئاسية في 2012 لم يعطي المجال في شرعنة استخدام غاشم للقوة ضد الثورة.

الكل قد اكد التزام الاخوان بالليبرالية الجديدة ، والتزامهم باحترام المعاهدات الدولية منها عدم ازعاج الامن الاسرائيلي ، وموافقتهم على احترام المكانه المخصصة للمجلس العسكري ، سواءا فيما يتعلق بمصالح كبار الضباط الاقتصادية والمالية او فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية ، وكان هذا كافيا لان يجربوا فرصتهم ، اذ لا يوجد بديل افضل.

الاخوان المسلمون لم يخونوا اياً من تعهداتهم ، لكنهم لم ينجحوا بتحقيقها، فخلال عام واحد ، لم يستطيعوا فرض الهدوء بعد انسحاب المجلس العسكري الى الكواليس ، الاحتجاجات بقيت مستمرة ولم تتوقف على الاطلاق مثل الاضرابات العمالية ، حركات العصيان المدني ، اعمال الشغب في المدن ، الاحتجاجات الشعبية على تدهور الخدمات العامة وعلى ارتفاع الاسعار وارتفاع عدد العاطلين عن العمل ، وكذلك على التصرفات المتعجرفة من قبل القادمون الجدد على السلطة

تحليلا لحالة تفاقم الازمة السياسية التي تهدد المصالح البورجوازية المصرية الغير مرتبطة بنخبة الاخوان المسلمين ، بالتحديد مصالحها الاقتصادية والمالية ، فان المجلس العسكري اصبح بحاجة الى حل يجنبه الظهور مرة اخرى في مقدمة المشهد ، اذ بعد ثلاثين شهرا من رحيل مبارك ، لم تستطع المعارضة الليبرالية ان تكون قادرة على تحمل المسؤولية. ويا للخسارة ، فقط وفي ظل ظرف التعبئة الواسعة المعادية لمرسي والتي انشأتها حركة تمرد ، كانت الفرصة مؤاتية لتلك البورجوازية لتفرط عقدها مع الحليف المؤقت ، غير فعال والذي اصبح متعبا.

العبارات الجذرية نسبيا لعريضة تمرد لم نحمل في طياتها اي مشكلة ، اذ انها لم تدعو الى التوقيع على ضرورة التنظيم ، وانحسرت في ديناميكية تعبوية لا تؤدي الى اشتراط تلبية المطالب الملحة، ففي مؤتمرها الذي عقد قبل شهر من مظاهرات 30 حزيران يونيو، اوضح مؤسسو تمرد ان هدفهم الرئيس هو رحيل مرسي والتأسيس لانتخابات رئاسية جديدة ، وهذا بدوره قد دفع العديد من الشخصيات والاحزاب الى تلقف هذه الدعوة ، علما بأنها بعيدة كل البعد عن مطالب تعرضت لها العريضة مثل «التوقف عن تسول الديون من الخارج» و «التوقف عن السير في خطى الولايات المتحدة الاميريكية»، وبالمقابل وضع هؤلاء تحت تصرف تمرد مقرات احزابهم وكل واللوازم والتسهيلات المطلوبة للتحرك.

وهذه التعبئة بالذات قد تمت تغطيتها بشكل واسع من قبل العديد من وسائل الاعلام المعادية لمرسي مما اعطاها الحضور الكبير بين الناس.

اذا كانت هذه هي الثورة ، فانها لن تضم في صفوفها القوى المنظمة المعادية للثورة.

بالتأكيد لا يوجد هناك «ثورة طاهرة» والثورة تحتاج الى الوقت.

اريد ان اكرر مرة تلو الاخرى وبعد كل حدث ان الثورة مستمرة ، على الرغم من انه يبدو لي اننا هنا على جانب الايمان والتمني اكثر من ان نكون على جانب التنبؤ المبني على اساس التحليل العقلاني.

لكن ما هو اكيد لدي ، ليس هذا الايمان اوهذا التنبؤ ، انما هي العودة بالنظر الى دروس تاريخ النضال الانساني من اجل التحرر ، وهي ان الثورات لا يمكن ان تكون على الاطلاق مع ومن اجل القوى المنظمة للثورة المضادة .

بالتأكيد ان هناك لحظات مد ولحظات جزر تحدث خلال كل السيرورات الثورية ، فميزان القوى ربما لا يسمح بالتطور والتقدم بشكل دائم ، وهنا يكون التكتيك امرا ضروريا.

ما من شك في ان الثورة تضم في صفوفها عناصر اكثر اوقل تصميما ، وربما من اجل ان تتسع عليها ان تكسب المترددين ، اوان نكسب الافراد المحايدين وبعض القوى المعزولة المرتبطة باحكام النظام القديم ، لكن لا ينبغي لها ان تسلم مصيرها ولو لفترة قصيرة الى خصومها المرتبطين بشكل عضوى مع النظام المراد اسقاطة ، ناهيك عن مؤسساته الرئيسية مثل الجيش.

النجاح الاستثنائي لعريضة تمرد هو بلا شك دلالة على الغضب المخزون لدى المصريين الذين اسقطوا مبارك ومن ثم خابت امالهم بعد ان توقعوا التغيير باستلام الاخوان المسلمون السلطة.

ربما هناك فرق بين الغضب والتصميم على اسقاط القيادات التي حكم عليها بالفشل وبين المشاركة الواعية والفاعلة لمشروع يهدف الى احداث تحولات

ثورية في المجتمع.

هذا الفرق يظهر في اليوم العظيم ل 30 يونيو / حزيران واليوم الذي يليه ، حيث تدافعت الحشود بالملايين مصرة على شعار واحد وهو «ارحل يا مرسي».

ضألة حجم المطالب سمحت للعديد من الاطراف للتواجد بما في ذلك انصار النظام السابق الذين لم يحلموا بفرصة افضل من ذلك للعودة.

ولكن هدف (طرد الرئيس وحزبة من السلطة) هو هدف كبير!

كيف يمكن الحصول على ذلك ؟ الكل يعلم بان الاعتصام لا يكفي .

الكل وبشكل كامل قد انشغل بكيفية تحقيق الهدف ، الحشود لا يمكنها الا قبول عرض المساعدة المقترحة من قبل الجيش في وقت سابق اي قبل بضعة ايام.

ما كان موجودا في الاذهان بعيد عن السيناريو المتخيل لبعض الناشطين مثل المدون «فرعون الكبير»، الذي اعتقد انه بامكان المتظاهرين يوم 30 يونيو / حزيران ان يحولوا حركتهم وبشكل عفوي الى موجة من الاحتلالات «لكل اماكن السلطة وبالتالي سيتنازل النظام عن عرشه» ، في هذا السيناريو سيتدخل ودون شك الجيش ، لكن بعد ان يظهر الطرف الاكثر قوة ولذلك للحؤول دون اندلاع الحرب الاهلية التي لا يمكن السيطرة عليها.

تزاوج نجاح العريضة واستفحال الازمة السياسية اديا الى تحويل مظاهرات 30 يونيو /حزيران الى مهلة نهائية ، اذ لم يستخدم فيها الا سلاح واحد وهو سلاح الاعتصام الذي كان مبعثا للاستهزاء كمقابل لمواجهة مرسي الرافض للتنحي.

في 2 يوليو / تموز تنادي بعض النشطاء من تمرد وذلك عبر الانترنت الى القيام باقتحام المباني الرئاسية ، وبدا هذا اكثر معقولية بدلا من انتظار فترة نهاية مهلة الجيش ، خاصة بعد ان توقعت بعض القوات في الاماكن الاستراتيجية قبيل ساعات من انتهاء المهلة ، وهذا بحد ذاته اشارة واضحة الى النتيجة التي قررها المجلس العسكري.

الاتفاق بين الاغلبية كان واضحا: وهو من اجل الحفاظ على الحشود الهائلة يجب ان لا نقصي الفلول «بقايا نظام مبارك» ، وباسم الفعالية ، علينا ان لا نهاجم الجيش.

الثوريون المنخرطون في التعبئة بقيادة تمرد قد فهموا واصبحوا اكثر جاهزية للتعامل مع الحل المقترح من المجلس العسكري

بعد عدة نقاشات وانسحابات فردية لم تؤدي الى تطوير اي بديل ، قد وافقوا على الاندماج بلعبة الجيش التي وضعت للتنفيذ.

مستوى الوعي الذي تم التوصل اليه بعد 30 شهرا من «الديناميكية الثورية» ليس هو مسؤولية قادة تمرد ، ولا اي من المجموعات الثورية الصغيرة العاملة في سيرورة عملاقة.

لكن القيادات في تمرد ومنظمات اخرى من اليسار المصري مسؤولة عن التواطؤ مع طلب المساعدة وقبول عرض المجلس العسكري.

لا شئ يجبر الثوريون على الانخراط في المشروع الذي اقره المجلس العسكري ، لان هذا القرار قد اتخذ قبل عدة ايام.

في اليوم التالي من اعلان نهاية المهلة لمرسي ، قد ارتفعت اصوات قليلة تندد بتدخل الجيش في السيرورة الثورية ، بالتحديد شباب 6 ابريل والاشتراكيون الثوريون

وبهذا هم يعارضون وجها لوجه مشاعر الغالبية العظمى في الشارع .

لم تكن هذه هي حال الجميع ، هناك شخصيات معروفة مثل حمدين صباحي (المرشح «الناصري الاشتراكي» في الانتخابات الرئاسية الذي حصل على 20%) وكذلك كمال ابوعيطة (رئيس اتحاد النقابات المستقلة) ، هؤلاء قد رحبوا بتدخل الجيش.

وهكذا ، في حين ان اقلية ثورية حاولت السباحة عكس تيار من الاوهام ، وللاسف كان هناك من يقوم بتغذيتها ، محمود بدر الناطق باسم حركة تمرد قد اعلن «انه بالتاكيد قد كنا ضد عديد من ممارسات المجلس العسكري السياسية ، لكن لدينا ثقة بالجيش الذي هو جيشنا».

الديناميكية ثورية، ولكن الحشود ليست كذلك.

ليكن مفهوما ، ولدي انا شخصيا اعجاب كبير لملايين النساء والرجال الذين ثاروا ضد الظروف غير انسانية التي يعيشونها منذ عقود اذ تجرأوا ونزلوا الى الشوارع للتخلص من القادة الذين وعدوهم بعقود اخرى من القمع ، الا انني لا اتفق مع هذا التفاؤل الغير حذر الذي يعتبر ان « ما يقوم به الجيش هو مجرد مرافقة للتحرك الثوري الشعبي الذي من شأنه في حال من الاحوال الاطاحة بمرسي».

في بيانهم الصادر في 5 يوليو / تموز يؤكد الاشتراكيون الثوريون :

فان لم يكن السيسي قد تدخل لازاحة مرسي ، لم تكن الثورة ستتوقف عند الاطاحة بمرسي والاخوان بل كانت مؤهلة ـ وما زالت ـ للتحول الى ثورة اجتماعية شاملة تطيح بالدولة الرأسمالية كلها بما فيها قيادات المؤسسة العسكرية.

في نفس البيان تم توضيح حدود حراك 30 يونيو منها:

تأثير النخبة البورجوازية الليبرالية الراغبة في الانتفاع من حركة الاطاحة بمرسي والاخوان كان من اجل الوصول الى سلطة الدولة خدمة لمصالحها الطبقية اذ كتبوا : «هناك قطاعات من الجماهير قد وقعت تحت تأثير مؤقت للشعارات والوعود المقطوعة من تلك النخبة» .

بالاضافة الى ما هو متعلق بهيبة الجيش اذ اضافوا « صحيح ان هناك اهمية هائلة لوسائل الاعلام والدعاية التي استخدمت من قبل الطبقة السائدة المعارضة للاخوان ، خاصة في معرض الحديث عن ان الجيش والشرطة ووقوفهما بجانب الشعب ، والاشادة بحيادهم ووطنيتهم وطبيعتهم الثورية».

الاوهام تستمر، من اجل استثمارها في الانتخابات المقبلة ، من اجل المحافظة على الطابع الثوري لبعض الشخصيات السياسية البورجوازية امثال «البرادعي» ، ومن اجل ان تحجب الدور الحقيقي لمؤسسات مثل الجيش والشرطة والعدل والتي هي جميعها امتداد لعهد مبارك.

ولكن كيف وفي هذه الظروف يدعون الى :» ثورة اجتماعية شاملة من شأنها الاطاحة كليا بالدولة الرأسمالية» ، هل يمكنها ان تخرج من هذه الحشود المنشغلة كليا بهدف واحد هو الاطاحة بمرسي حتى بثمن يكون هو التدخل العسكري.

اذا كانت القوى المصرية ضعيفة كذاك لان السيرورة الثورية ما تزال في مراحلها البدائية .

هذا ما اوضحه تامر وجيه الناشط المصري بعد 30 بونبو / حزيران

«هذه الانتفاضة غذيت من قوتين متناقضتين : تنامي الغضب الطبقي وتنامي مشاركة النخبة في مواجهة الاخوان المسلمين ، ولفهم مبررات اجتياح 10 مليون شخص الى الشوارع وفي يوم واحد ، ينبغي الاخذ بعين الاعتبار مدى تفاقم الفقر الناتج عن سياسات الليبرالية الجديدة سيئة التخطيط من قبل مرسي ، ولكن كيف يمكن ان نفهم السبب في ان معظم هؤلاء الناس ليس لديهم مشكلة مع عودة الطغمة العسكرية، اذا اخذنا بعين الاعتبار السبب الذي هو غياب تلك المعارضة ذات المصداقية لحكم مرسي ، في الواقع تخوض الجماهير الصراع الطبقي ، لكنها لا تمتلك الاداة التنظيمية المستقلة سياسيا عن المعارضة البورجوازية ، الجماهير تعود الى الوراء ، رغم ان الماضي غير مشرف ، لانه لا يوجد تمثيل سياسي للمستقبل .

الحركة التي انطلقت في30 يونيو / حزيران ما زالت ترواح مراحلها الاولى ، لكنها تحمل تشابها اساسيا مع المرحلة السابقة من الثورة ، دخلت الجماهير الى المشهد ككيان غير متبلور ، كمجموعة من الافراد المعزولين ، احتشدت في الشوارع وفي الميادين مثل اكياس من البطاطا ، من دون اي اداة تعبر بها عن استقلاليتها .

وبالتالي بدت التناقضات عارية ، جماهير لا صوت لها مقابل نخبة صاخبة»

الكلمات قد تبدو قاسية ، لكن التحليل السياسي يستحق ان يكون واضحا ، اذا كان هناك حضور كثيف للعمال والموظفين والعاطلين عن العمل ، لقد كانوا هناك مجرد افراد ، وليس كطبقة ، واعية بقدراتها الثورية ، فالطبقة العاملة كانت غائبة ، ومطالبها كانت مهمشة ، لم يكن بالامكان ان تجد لها مكانا بين هذه الحشود المتجمعة تحت الشعار المعادي الاخوان ، وتحت سيطرة سياسية للتحالف البورجوازي الليبرالي من بقايا عهد مبارك والمجلس العسكري.

ليس لدي علم بطول الوقت الذي يفصل بين اللحظة الراهنة وتلك التي سنرى فيها البروليتاريا مع الفلاحين المصريين المعدمين منخرطين في امتحان القوة الحاسمة مع الدولة الرأسمالية.

لكنني اخشى بان نكون بعيدون عما يتصورة بعض المؤيدون المتحمسون للثورة ، الذين رأوا الجماهير المصرية باعدادها الغفيرة هي اكثر من اعداد العمال والشباب الاوروبي المنشغلون لا غير في النضال الدفاعي لصد هجمات البورجوازية.

30 شهرا بعد الانتصار واسقاط مبارك ، اذ لم يتحقق ايا من المطالب الاساسية للحركة ، وكما اشير الى ذلك سابقا ، كما ان مطالب حركة تمرد كانت بالضبط هي نفسها المطروحة في فبراير / شباط 2011.

التحليل فيما يخص الحركة العمالية (وهي في الواقع فاعلة) تظهر نفس النتيجة ، اذ تعكس ما هو ذو اهمية منظورة للنضال الا وهو الحصول على الاساسيات في ظل ظروف معيشية كارثية.

اذاً كيف يمكن ان يكون الامر مختلفا في بلد اغلقت فيه 4,500 منشأة صناعية خلال عامين ، وما قد جر ذلك من بطالة دون تعويضات على الاف من الرجال والنساء؟ أليس النضال من اجل الحصول على الاساسيات هو اهم مطلب لدى هؤلاء؟

وكما هو الامر في مثال اخر وذو مغزى ،يتعلق بمطالب عمال مصانع شركة مصر للغزل في المحلة ، شركة من القطاع العام بنسبة توظيف عالية (25000 عامل) وبخبرة كفاحية متينة ، هذه قد لعبت دورا مهما في النضال ضد النظام منذ 2006 و فبراير/ شباط 2011 ، هذه المطالب تمثلت في : تنفيذ فوري للحد الادنى من الاجور ، زيادة في بدل الوجبات والمواصلات ، عقود دائمة للجميع بعد 20 عاما من العمل وامكانية وصول النساء الى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية .

عمال شركة مصر للغزل لم يتوقفوا عند المطالب الاقتصادية ، لقد اخذوا لهم مكانة بعد سقوط مبارك وانخرطوا في النضال ضد حكومة الاخوان المسلمين متهمين اياهم بعدم تلبية مطالبهم مثلهم مثل مبارك ، ودون ان ينتظروا يونيو / حزيران 2013 كانوا قد اعلنوا استقلالهم عن دولة الاخوان المسلمين.

لقد توصلوا الى خلاصة مفادها «ان لا حاجة الى قيادة عاجزة وفاسدة» من اجل تشغيل المصنع ، لكنه ولغاية الان لم يضعوا بعد هذا الاستنتاج قيد التنفيذ.

نتيجة لعددهم ولتراكم تجربتهم ، اصبح هناك مسافة واسعة ما بينهم وبين الغالبية من العمال المصريين ، علما بان نصف الايدي العاملة تتواجد في العمل الغير رسمي ، دون اي امكانية للتعبير عن مطالبها .

ظهور نقابات مستقلة هو بالتأكيد علامة جدا ايجابية تدل على عملية تغيير حثيثة ، ولكن هنا لا ينبغي ان نخطئ في قراءة الواقع.

على عكس ما قرأت هنا او هناك ، فالنقابات المصرية المستقلة ليست نقابات ثورية ، هي ثمرة لارادة العمال الذين لم يحققوا لهم مطالبا عبر النقابات البيروقراطية الرسمية المرتبطة بحزب مبارك ، او احيانا الاخوان المسلمون ، فعليا ومن اجل المقدرة عن الدفاع عن مطالبهم الاقتصادية الاولية. ينبغي ان تكون هناك نقابات ، لكن اي نقابات ! تلك التي تحاول ان تبيع قوة العمل بسعر افضل وتلك التي تحاول ان تحقق مكاسب تتعلق بالحماية الاجتماعية وتحسين شروط المعيشة.

واذا نظرنا الى الرسالة الموجهه من كمال ابوعيطة رئيس اتحاد النقابات المستقلة الى رئيس الجمهورية المؤقت ، نتوقع ان تكون هناك معركة جديدة بانتظار النقابيون ، اذ يرد في نص رسالة ابوعيطة « أن أبطال الإضرابات والاعتصامات من النقابات والعمال فى النظامين السابقين سيصبحون أبطالا للعمل والإنتاج ، من اجل اخراج البلد من الازمة ، وبالتوافق التام مع خريطة الطريق».

«تجدر الاشارة هنا الى ان ابوعيطة قد اختير ليكون وزيرا للعمل والهجرة في الحكومة المؤقتة». في هذه المعركة سيتقدم الوعي السياسي لكن ليس بيوم واحد وسيكون في البداية عبر الانقسام الذي سيصيب هذا الاتحاد.

ان كنا نعتقد من ان رئيس النقابات المستقلة استخدم هذا الموقف من اجل القفز الى مركز السلطة ، «حيث سيكون هناك لجنة من 50 عضو تقوم بالمصادقة على الدستور الذي سيعرض للاستفتاء» ، تطل علينا حقيقة ان الغالبية في النقابات المستقلة مع تدخل العسكر.

من المؤكد ان دينامية العدد (الملايين) تتجاوز حدود الشعارات والبدائل السياسية التي وضعت في المقدمة ، وهي بلا شك تغذي الامل ، اذا لم ننجح اليوم ، سننجح بشكل افضل غدا ، اذ ان الثورة ليست مسألة اعتقاد او ايمان.

لا يكفى توافر الامكانات الثورية ، ولا يوجد اية ديناميات ثورية سحرية تقود تلقائيا الى القطع مع النظام الرأسمالي.

الثورة عبارة عن النضال من اجل التحرر ، التي لا يمكن ان تكون الا حسب تعبير ماركس «مهمة العمال انفسهم» ، الجماهير التي تناضل بالضرورة من اجل اهداف محددة (رواتب مناسبة ، عمل ثابت ، طرد زعيم الخ) تصبح على وعي تام من القضايا وتطور بشكل يومي ودائم الرؤية السياسية التي تسمح لها بتطوير واختيار الحلول الخاصة بها ، وتصبح في غنى عن البدائل المصطنعة الموجهه من قبل النخبة التي تقودها في هذه الايام او من الذين يطمحون بقيادتها غدا.

ولهذا السبب فانه من الواجب تطوير اداه لديمقراطية اصلية مباشرة ، تعارض كل تعابير خزعبلات الديمقراطية المقترحة عليهم حيث عليهم الاختيار وبشكل دوري ممثلين يضمنون قبل كل شئ الحفاظ على النظام الذي يستغل ويضطهد الغالبية العظمى.

لا يوجد هناك وصفة سحرية ، لكن تاريخ النضال التحرري ، مع نجاحاته الجزئية ، ومع اخفاقاته يعطينا العديد من المؤشرات.

ليس سوى التنظيم الذاتي المتمفصل مع الديمقراطية المباشرة يسمح لتطوير رؤية شاملة لمجتمع قادر على تلبية احتياجات وتطلعات الغالبية دون الاستهتار بتعارض رأي الاقليات.

وبما ان البورجوازية لا تعطي شيئا دون ان يفرض عليها من قبل تشكلات هي تشكلات كفاحية.

الثورة المصرية (ليست اكثر من غيرها) لا تتقدم اذا لم تظهر بها هذه التشكلات الكفاحية التي تجسد السلطة الثورية ، ابتداءا من المجالس في اماكن العمل ، واماكن الاستغلال التي يتجسد بها ويمارس بها وبشكل يومي استبداد رأسمال ، اي هناك حيث تتجذر علاقات اجتماعية يكون تدميرها شرطا ضروريا للتحرر.

تشكلات السلطة الشعبية هي الممكن الوحيد لتجميع الثوريين المصريين ضد محاولات النظام القديم ، الذي هو وراء الاستقطاب ما بين قوى علمانية واخرى اسلامية.

من الواضح انها مهمة ضخمة ، لا يوجد لها دليل عمل ، فقط عدد قليل من العلامات.

اذ لا يوجد هناك اي نموذج ، كما لم تصل اي ثورة حتى الان الى اهدافها.

بعد الفشل المتكرر للحركات الثورية في البلدان الرأسمالية المتطورة وتلك الاخفاقات لحركات التحرر ، الحركة الثورية في مصر توقظ امالا كبيرة.

في مصر وعلى الرغم من وجود حماس وتصميم من قبل اقلية نشطة ،عدديا مهمة ، لن يكون هذا كافيا ، ونفاذ الصبر قد يؤدي الى خيبات الامل .

يتطلب الامر بعض الوقت حتى تتعمق تناقضات النظام ، وحتى تتراكم الخبرات الجماعية، التي من شأنها ان تنمي التعاون ما بين المضطهدين ، والتي تؤدي الى الوعي بضرورة القطيعة مع النظام القائم وبمشاركة الاغلبية الثورية العظمى.

ربما سيثبت لنا المصريون ان التحرر ليس حلما والحاجة الملحة للثورة ربما تكمن لديهم ليكونوا هم انفسهم ذلك العامل التاريخي الذي تحتاجه.

فهذا ليس هو نهاية التاريخ ، ولكن بالتأكيد سيكون لكثيرين بداية لحياة اخرى...

بيير ـ ايف سالنغ

2013/7/11

ترجمته عن الفرنسية : عايشة حرة

ردا على مقال الثورة ليست تلك الأسطورة للكاتب بيير- ايف سالنج بجريده المناضل في 30 يوليو: ما العمل الذى كان يجب فعله

الاثنين 5 آب (أغسطس) 2013

بقلم: الحركة الثورية الاشتراكية يناير

كثيرون من يحللون الوضع المصري كمن يلعب شطرنج دون أن يَنهى اللعبة فقط لمجرد اللعب نقول ذلك لأن من لا يقدم ما الذى يجب فعله حيال ما يقوم بتحليله إنما لا يقدم شيء ذلك لأن تحليل مثل هذا يكون مليء بالتناقضات مما يصعب معه تقديم ما يجب عمله، فمثلا من هذه التناقضات في مقال الكاتب المطول أن ما فعله الجيش في أحداث الـ30 من يونيو التي لا يسميها ثورة ولا يسميها أي شيء يقول أن الجيش فعل تماماً مثلما فعل في يناير 2011 ادن ماذا تسمى هذه وماذا تسمى تلك وماذا كان علينا أن نفعل في يناير 2011 هل كنا نرفض تنحى مبارك مثلا مثلماً

يرفض الكاتب وقوف الجيش بأن يكون هو أداه التغيير ضد مرسى ولو بطلب من الشعب خاصه أن الكاتب لم يشير من قريب أو من بعيد لدور الإخوان مع العسكر في يناير 2011 للالتفاف على مطالب الثورة وقتها وثاني تناقضات الكاتب أنه ذكر أن من ضمن أسباب تدخل الجيش في يونيو 2013 هو الضغط الشعبي وخوفه من استمرار تدفق الثورة وتجذرها أكثر من ذلك، ولكن الكاتب لم يطلق العنان أكثر من ذلك لهذا التحليل قد يكون لأن ذلك سيقود لما هو عكس حديثه الذى يرفض أن هناك أي ثوره على ما يبدو من يناير 2011 وحتى الآن وإن كان فلا حديث عن مسؤولية الإخوان على ضياع الأهداف الثورية كما لا حديث للكاتب عن أي دور خارجي خاصة الأمريكي والإسرائيلي حيث أن تطور الثورة الأخير مرتبط بالمسألة الوطنية في سيناء المنزوعة السلاح أمام إسرائيل فهل لا يوجد أي اعتبار لمثل هذا العامل الهام في الثورة المصرية.

إن الثورات تبدأ من الواقع لتحدد طريقها الخاص بنفسها كسيل الماء الذى يحدد مجراه وسط عوائق ورمال وغيرها وليس هناك تعليمات مسبقه كالكتالوج لكيفيه مسار ثورات الأمم خاصه في مسارها الأولى العفوي قبل الولوج في المسار الاشتراكي أي قبل تنظيمها تلك المرحلة التي لم نصل نحن لها بعد ولكن دون اجتياز المراحل الأولى تلك التي نحن فيها لن نصل إلى المراحل الأخيرة، فمراحل ثورتنا المصرية الأساسية نستطيع إجمالها في الآتي:

أولا: خلع مبارك

ثانيا: إنهاء الحكم العسكري المباشر خاصه في نوفمبر 2011

ثالثا: فرض وترجيح رئيس ضد آخر للقطع مع مرحله مبارك بوجه آخر تماما وأعتى الاختيار بين محمد مرسى وأحمد شفيق حيث كان فرض أحدهما بعد أن أوقعنا تآمر العسكر وتلاعب الإخوان خاصه مع الأمريكان.. نقول أوقعنا ذلك في هذا الاختيار المر.. المهم كان الاختيار القطع تماما مع مرحله مبارك أي أن الأمر لم يكن لا انتخابات ولا يحزنون بل هو موازين قوى خاصه أن هناك الكثير من قوى الثورة ونحن منهم قاطعوا الانتخابات لعدم انتهاء المرحلة الانتقالية بعد بدستور ثوري وهو ما رفضه العسكر والإخوان وتآمروا معا ضد الثوار فيه.

رابعا: تأتى مرحله إنهاء حكم مرسى كعلامه مزدوجة على رفض أي ديمقراطية برجوازية زائفه تم فرضها على الثورة دون حتى أن تكتمل أسسها البرجوازية ولكن الثورية من دستور وحياه ديمقراطية بالقانون حيث كل ما تم فرضه دستور مرره الإسلاميون يؤسس لدوله دينيه عسكريه كصوره مشوهه لباكستان وهذه هي الصورة الثانية للعمل المزدوج في إسقاط محمد مرسى حيث تم إسقاط الشكل الديني كأداة فاشيه في يد الأمريكان تماما كباكستان لرسم والتحكم في خريطة الشرق الأوسط تماما كما تسير منطقه آسيا الوسطى بميزان رعب من تطرف وعسكره وقودها دماء البشر ولكن الهدف في الشرق الأوسط يكون فرض سيطرة إسرائيل وأنظمه حكم دينيه شبيهه بها في المنطقة تحركها قواعد أمريكا.

هذا ما قامت المرحلة الثورية الحالية باسقاته بالطبع رغما عن العسكر الذى اختار ولو مؤقتا استخدام الثورة في القضاء على شريكه في الحكم والتضحية به حتى يبقى النظام وستفهم أمريكا مراد الجيش في الحفاظ على الحد الأدنى ممن يتعاملون معها حيث أن الثورة فرضت على الجيش الإطاحة بالأداة الدينية الفاشية في الحكم التي كان يختبئ وراءها، فلقد كان يبحث الجيش عن مخارج كثره لمحمد مرسى ولكن مسار الثورة اجبرهم على غير ذلك بل مازالوا يماطلون الآن في الإجهاز على فلول الأداة الفاشية الدينية حتى يبقى الحد الأدنى من توازن القوى مع قوى الثورة وهذا جوهر المباحثات والاتفاقات بين السلطة الحالية وبين الامبرياليات الأوربية والأمريكية تحت مسمى عدم الإقصاء وإشراك الجميع في العملية السياسية.. ولا ندرى كيف لا يقصى الشعب من قام بالثورة ضده.

إذن هذا هو مسار الثورة المصرية إلى الآن تلك الثورة التي تحرز انتصارها بالنقاط جوله بعد أخرى، ولاشك أن آخر مرحله هي الإجهاز على آخر معاقل

البرجوازية ولكن وقتها سيكون كما يرشدنا قانون التناقض هو ميلاد الاشتراكية في مصر وبقدر عدم اكتمال مقومات الاشتراكية بعد بقدر عدم اكتمال ثورتنا بعد وبقدر بقاء آثار البرجوازية حاكمة ولكن الثورة تمزق أقنعتها قناع بعد آخر حتى لا يبقى إلا الوجه البرجوازي العفن ليتم تمزيقه.. هو هذا الوجه الذى نسميه في مصر الدولمالية شكل الحكم البرجوازي في مصر كباقي الدول التابعة ما هي تفاصيل هذه الدولمالية هذا موضوع آخر، ولكن من المؤكد أننا نبدأ من الواقع وليس من الأوهام.

الحركة الثورية الاشتراكية يناير

مصر: « ما زلنا في مرحلة أولية. محاولات إجهاض جنين تنظيمنا تابثة. «

الجمعة 2 آب (أغسطس) 2013

بقلم: فاطمة رمضان

مقابلة هانى حنا مع فاطمة رمضان، القيادية في النقابات المستقلة بمصر.

س : كيف تصفين الأحداث الجارية منذ 30 يونيو 2013 ، بصفتك عضوا بالمكتب التنفيذي لفيدرالية النقابات المستقلة بمصر ؟

فاطمة رمضان : إن الوضع مضطرب للغاية. وفقا للتقديرات، نزل ما بين 17 و 30 مليون مصري إلى الشوارع تلبية لدعوة حركة تمرد للتعبير عن رفضهم لتشبث مرسي بالسلطة. هذا الرفض ليس فقط للنظام الإسلامي، ولكن أيضا لسياسات حسني مبارك المتواصلة سواء من طرف المجلس العسكري (المجلس الأعلى للقوات المسلحة من فبراير 2011 إلى غشت 2012 بسلطة واضحة) أو أثناء حكم محمد مرسي (بعد انتخابه في يونيو 2012 حتى عزله في 3 يوليوز 2013). إنها سياسات التفقير، البطالة، الأجور الضعيفة، والفوارق الصارخة في علاقات العمل، التي رفضها الشعب قبل الثورة.

لسوء الحظ، لم نشهد طبقة اجتماعية منظمة تنزل للشارع بمطالب محددة. إذا اعتبرنا أن 17 مليون شخص نزلت إلى الشوارع، فإن على الأقل 3 أو 4 ملايين منهم، كانوا من العمال و العاملات. و لكنهم نزلوا دون معبر سياسي خاص بهم. سواء في مناسبة 25 يناير 2011 (إسقاط مبارك) أو 30 يونيو 2013، لا أحد يتحدث عن العمال، مشاركتهم، مطالبهم. لا أحد يستشيرهم. هذه الحالة التي لا تمتلك فيه الثورة نواتا صلبة منظمة، وعازمة على مواصلتها، ستفضي إلى أن يستعيد اليمين تحكمه بحركة ملايين الناس، سواء الفلول – بقايا نظام مبارك – العسكر، الشرطة أو حتى الليبراليين. نحن نعلم جيدا أنه إذا ما فاز هؤلاء في الانتخابات المقبلة، سوف يستمرون في تطبيق نفس سياسات مرسي ومبارك.

س: أنت تقولين أن العمال غير منظمين سياسيا. ولكن أليسوا منظمين نقابيا الآن؟ بصفتكم نقابات مستقلة ألا تقومون بهذه المهمة؟

فاطمة رمضان : بالتأكيد. لكننا ننطلق من فراغ تنظيمي و نقابي لأكثر من خمسين عاما. وتحديدا، منذ عام 1958، تاريخ تأميم عبد الناصر للنقابات وإدماجها في الهيكل الرسمي الهرمي الذي هو الاتحاد المصري للنقابات. يجب أن يضاف إلى ذلك موجات الخوصصة في أواخرسنوات 1980 وأوائل سنوات 1990، التي جلبت في طريقها الإطارات النقابية للقطاع العام. اليوم، يحاول العمال بناء نقاباتهم دون تجربة نقابية. الأسوأ ، أنهم يجدون أنفسهم في حالة أفقد فيها الاتحاد القديم الفاسد المصداقية للعمل النقابي. كلما توجه العمال لرؤية زملائهم من أجل اقتراح تشكيل نقابة، تكون الإجابة : «لماذا؟ نحن لم نحصل على أي شيء من طرف الاتحاد السابق. لماذا ننشئ واحدة جديدة؟ « إننا نجد أنفسنا أمام عمال محبطين، حتى مشمئزين من فكرة التنظيم النقابي. وبالإضافة إلى هذا إرث الاتحادات القديمة الفاسدة، يعاني العمال من حرب السلطة، التسريح، الاعتقال، تشتيت الاعتصام بالقوة، الاقتطاعات من الأجور والإجراءات التعسفية الأخرى. كل هذه الأسباب تفسر لماذا لا يوجد تأثير حقيقي لأي كونفدرالية على العمال. نحن نحاول البناء. لكننا ما زلنا لا نستطيع الإدعاء أننا منغرسون في عالم الشغل ونحن نشتغل مع جميع الأجراء /ت بطريقة منظمة. نحن لا زلنا في مرحلة أولية. للأسف، محاولات إجهاض جنين التنظيم النقابي تابثة.

س: هل سيغير، التعيين الأخير لرئيس الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة (EFITU)، كمال أبو عيطة، وزيرا للعمل، الوضع الذي وصفته؟

فاطمة رمضان : أنا لا أعتقد ذلك. الذي يمكن أن يتغير هو اعتماد قانون الحريات النقابية الذي كتب مشروعه يوم 30 مارس 2011 من قبل وزير العمل السابق أحمد البرعي. من الأكيد أن هذا المشروع كان قد وعد بانفتاح قانوني يتيح إنشاء نقابات عمالية مستقلة. لكن لا يجب الاعتقاد بأن عرقلة هذا القانون كان العقبة الوحيدة أمام إنشاء النقابات العمالية. هناك العديد من المشاكل الأخرى.

س: ما هي؟

فاطمة رمضان : الفراغ النقابي الذي يعاني منه العمال منذ عقود والقمع الأخير لتحركاتهم. لهذا، يجب أن يضاف الطابع الدفاعي للنضالات الاجتماعية. إنها ردود أفعال على هجمات الحكومة، الولاية، أو من أرباب العمل ضد المكاسب والحقوق الاجتماعية مثل التخفيضات في الأجور، والاقتطاعات من الأجور أو إغلاقات المصانع. لكن في الوقت الراهن، ليست هناك حركة قوية لإنتزاع حقوق جديدة مثل الحد الأدنى للأجور أو وقف سياسة الخوصصة.

عزز هذا الطابع الدفاعي، و حقيقة أن العمال غير متعارفين فيما بينهم، وصول مندوبين ليسوا بالأفضل لمواقع صنع القرار بالعديد من النقابات. تم

استبعاد العديد من النقابيين من مواقع التسيير من طرف قادة الاتحاد النقابي القديم. واستفاد بعضهم من التعددية النقابية الأخيرة لإنشاء نقابات جديدة حولهم بهدف الحصول على نصيب من السلطة النقابية. سيعرقل هذا النهج تطوير النقابات العمالية المستقلة. هذه مشكلة صعبة للغاية.

س: هل كان قرار أبو عيطة بقبول منصب وزير العمل قرارا فرديا أو قرارا جماعيا للاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة ؟

فاطمة رمضان : رسميا، كان قرارا جماعيا. وشخصيا، أنا أقول بأنه قرار فردي. اعتقد انه يجب أن نحصل على المزيد من التنازلات من رئيس الوزراء لقبول هذا المنصب. أرى أن بيان الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة الذي حدد فيه كمال أبو عيطة شروط قبول المنصب هو عربون صداقة وليس ضمانات حقيقية.

لقد أحال المسألة على جدول أعمال اجتماع الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة يوم الجمعة 12 يوليوز. إن الموقف المتبنى هو طرح شروط منها اعتماد قانون بشأن الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأجور، وقانون الحريات النقابية وإعادة العمال المطرودين قبل الموافقة على المنصب . بعد لقائه برئيس مجلس الوزراء، أبلغنا أن هذا الأخير قد قبل شروطه. أتمنى أن يستقيل النقابي كمال أبو عيطة إذا لم يتم احترام هذه الشروط.

س: و إذا لم يتم احترامها ولم يستقيل، ماذا سيكون موقفكم كاتحاد؟

فاطمة رمضان : كاتحاد وكعمال وعاملات ، سوف نحافظ على مطالبنا حتى تحقيقها. بغض النظر عن أن يكون اسم الوزير كمال، فاطمة وخالد. لكن من حيث المبدأ، فإن الشخص الذي يعرف مطالب العمال والذي درسها هو الذي سيعمل أكثر من أجل تحقيقها.

س: من الناحية العملية، هل من الممكن التعامل مع الرئيس السابق لإتحاد المصري للنقابات المستقلة كما مع أي وزير خارج عن الحركة الاجتماعية؟

فاطمة رمضان : نعم، لا بد لنا من ذلك. القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يقوض نزاهة الاتحاد. لا يمكننا أن نكون مكان الوزير ونطلب من العمال الانتظار.

س: ما رأيكم في اعتراض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر(النقابات الرسمية) على تعيين كمال أبو عيطة؟ أ ليس من الصواب القول أن الوزير يجب أن يكون محايدا في علاقته بالكونفدراليات المختلفة، وليس ممثلا لواحدة منها؟

فاطمة رمضان : ولماذا لم يقولوا الشيء نفسه عندما تم تعيين واحد منهم وزيرا للعمل (خالد الأزهري، وزير العمل في الحكومة السابقة)؟ في الواقع، يقود الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حفنة من الفاسدين الذين يقاتلون من أجل نظام التبعية للسلطة، بغض النظر عن طبيعة السلطة القائمة. قدموا الدعم، خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2012، لشفيق (رجل مبارك)، منافس مرسي. عندما فاز هذا الأخير، هرعوا لمبايعته وقدموا له كعربون عن حسن النية وقف الإضرابات لمدة سنة. لحسن الحظ، لم يستمع لهم العمال و العاملات. و علاوة على ذلك، ليس لديهم علاقة معهم. إنها ليست سوى بيروقراطية نقابية حريصة على الحفاظ على مصالحها.

س: ألا يجب وقف اعتماد نظام التبعية هذا عن السلطة الآن؟ ألا يجب وقف تطبيق الاقتطاع من الراتب من أجل المساهمة المقررة لفائدة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. ؟ في هذه الحالة، ألن يصبح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كونفدرالية مستقلة؟

فاطمة رمضان : من أجل هذا نحن بحاجة إلى قانون جديد يقول أن العمال أحرار وإعادة إنشاء الكونفدراليات بموجب القواعد الجديدة والانضباط لانتخابات جديدة. هذا هي الحرية النقابية. يجب أن تكون لكل النقابات نفس الحقوق، ونفس المال الممنوح للاتحاد القديم الوحيد، الذي هو في الواقع مال العمال و العاملات، ليتم تقاسمها بين مختلف الكونفدراليات والنقابات. بعدها سيقرر العمال لمن يريدون المساهمة.

س : هل قانون الحريات النقابية الذي تطالبون بإقراره هو نفس المشروع الذي كتب عام 2011 من قبل وزير العمل السابق أحمد البرعي أم تطالبون بتعديل هذا المشروع؟

فاطمة رمضان : أعتقد أنه من المفيد الآن اعتماد مشروع القانون كما هو من أجل ، بدأ من الآن ، ببناء ومحاربة الفساد و تأجيل تعديله لاحقا. بالتأكيد، لدينا اعتراضات على بعض جوانب المشروع. ولكن بعد سنتين ونصف من المناقشات، لا يمكننا أن ننتظر. ينبغي إعتماده فورا كما هو. عندما تكتسب الحركة العمالية القوة ستتمكن من إضافة التعديلات الضرورية.

في الوقت الراهن، فإن إقرار القانون سيكون خطوة إلى الأمام. سيحمي القانون النقابيين من الحرب التي تشنها عليهم إدارات المقاولات و المصالح بحجة أنه ليس هناك قانون يجيز حركة نقابية مستقلة. من شأنه أن يساعد أيضا في الفرز بين نقابات النضال ونقابات البيوت.

س: ما هي أهم أحكام هذا المشروع؟

فاطمة رمضان :إنه يحذف مبدأ الاشتراكات الإلزامية في نقابة رسمية. لا يمكن أن يكون الاقتطاع ممكنا إلا إذا طلب العامل كتابة لصالح نقابة من اختياره. يعطي حكما هاما آخر، إذ للنقابات الأساسية الشخصية القانونية، القدرة على المقاضاة والتفاوض مع صاحب العمل. في الوقت الراهن، هناك فقط الكونفدرالية التي لديها الحق في التفاوض، والتي هي مشكلة حتى في سياق التعددية النقابية. إنه في الواقع يسهل الأمر على السلطة والأمن للسيطرة

على الجزء العلوي من قاعدة الهرم. يكفي ببساطة وضع على رأس التسلسل الهرمي النقابي مسؤولين مطيعين. هذا ما حدث مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

س: احتج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على تعيين كمال أبو عيطة ويهدد بتنظيم الإضرابات و الاعتصامات ليتخلى الوزير الأول عن تعيينه. ما رأيك أنت؟

فاطمة رمضان : إنهم لا يملكون الوسائل للقيام بذلك.

س: ماذا سيكون في المستقبل دور الدولة في المفاوضات ثلاثية والتحكيم بين أرباب العمل والنقابات؟

فاطمة رمضان : آمل أن يتطور. سيكون من الصعب بسبب الفساد الرهيب الذي يجتاح جميع المصالح بما في ذلك وزارة العمل. يبدأ شاب صاحب دبلوم (باك + أربع سنوات مسيرته براتب أساسي حوالي 200 ليرة (22 يورو) في الشهر. وقد ارتفع تعويضه بشكل حاد في العامين الماضيين مع الحصول على مكافأة قدرها 200٪، تصل الآن 600 ليرة (66 يورو) شهريا. إرساله للتحكيم في نزاع عمل في ظل هذه الظروف هو دعوة حقيقية للرشوة ! العمال ليس لديهم ما يقدمون له، رب العمل الذي سيرشيه.

س: ضعف أجور موظفي وزارة العمل يمنعهم من أداء أدوارهم ؟

فاطمة رمضان : قطعا. لنفترض أنني مفتشة شغل وعلي الذهاب لتفتيش مصلحة غير مؤمنة من طرف النقل العام. عدم وجود الإمكانية للذهاب إلى هناك على حسابي الخاص، تدفعني للتخلي عن مهمتي.

س: هل عدد مفتشي الشغل في مصر كاف؟

فاطمة رمضان: لا يصل العدد الإجمالي لموظفي وزارة العمل 13 ألف. والمفارقة هي أن في بعض الإدارات، مثل التعليم، مئات الآلاف من الموظفين لا مهمة لهم، في حين أن جهاز التفتيش يعاني نقصا في الطاقم. بالنسبة للمنطقة الصناعية 6 أكتوبر [مدينة بأكثر من 500 ألف نسمة، «المدينة الجديدة» التي أنشئت في عهد السادات في عام 1979، يشير اسمها إلى حرب ما يسمى يوم الغفران عام 1973 و اليوم الوطني المصري]، على سبيل المثال، لا يوجد سوى اثنين من مفتشي الشغل. قبل ثلاث سنوات، قمنا برفع تقرير للوزارة يفيد أن عدد مفتشي الشغل فضلا عن موظفي الصحة والسلامة في الجيزة لا يغطي سوى 10٪ من المصالح. هذا يعني أنه سيتم تفتيش كل مرفق مرة واحدة كل عشر سنوات ! كما أنه يفتح الباب أمام الفساد. إذا ما زار مفتش منشأة في أكثر الأحيان، فقد تحقق من المخالفات و بأن رب العمل سيدفع له ليغلق عينيه، وسيتظاهر بأنه لم يأت. بعد كل شيء، لم يكن من المفترض أن يعود في أقل من عشر سنوات!

س: هل يغطي جهز تفتيش الشغل القطاع العام؟

فاطمة رمضان : نعم، ولكن ليس المرافق التي يديرها الجيش (ما بين 30 و 40٪ من المرافق في البلاد). هذا يعني أن أكثر من 30٪ من العمال المصريون لا يشملهم التفتيش.

س: هل العمل المجاني موجود في الشركات التابعة للجيش؟

فاطمة رمضان : نعم، العمال يعملون هناك مجانا، كعبيد. لقد تدخل المجلس العسكري أيضا لإزالة مشروع قانون الحقوق النقابية الذي يمكن العمال التابعين للجيش والشرطة من إنشاء النقابات. في حين أنه وفقا للقانون القديم، هناك نقابات في المصانع العسكرية.

س: ما هي الخطوات التي يجب أن تتخذها الدولة لتغيير الوضع؟

فاطمة رمضان: يتطلب الأمر إرادة سياسية أساسا. إن النظام كله فاسد. يجب أن يمتلك المسئولون رغبة حقيقية في التغيير، التصميم على محاربة الفساد، التكوين الجيد و دفع الموظفين لمساعدتهم في محاسبتهم. ويجب أيضا تطبيق القانون. من أكثر المشاكل في المفاوضة الجماعية هو مشاركة الأجراء والأجيرات في الأرباح، المتوقعة بالقانون. لماذا لا تطبق؟ لماذا لا لم يطبق قانون ساعات العمل ؟ الطريقة نفسها التي تجري بها المفاوضة الجماعية تثبت فساد النظام وإدارته.

س: عندما يكسب الأجراء/ ت دعاويهم القضائية ضد أرباب العمل، هل يتم تطبيق الأحكام؟

فاطمة رمضان : نادرا. علاوة على ذلك، فإن معظم الأجراء/ ت الذين لهم الحق في طلب العدالة لا يفعلون. عندما يتم تسريح أجير، عليه الانتظار مابين 2و4 سنوات للحصول على حكم. وأثناء ذلك، لا يمتلك الموارد وبالكاد يطعم أطفاله. من الصعب جدا الدفع لمحامي في ظل هذه الظروف. وعندما يفعل و يحصل على حكم مناسب، لا يتم تنفيذه .!

س: هل تعتقدين أنه في الفترة القادمة سيتم تطبيق الأحكام لصالح الأجراء / ات؟

فاطمة رمضان : أنا لا أرى كيف سيتم ذلك. القانون لا يجبر أرباب العمل على تنفيذ قرارات المحاكم. ما ينص عليه قانون الشغل هو أنه إذا رفض رب العمل تنفيذ قرار إعادة أجير مسرح، يعود للأخير حق العودة إلى المحكمة لطلب التعويض عن التسريح.

س: لا ينص القانون إذا على عقوبات ضد أولئك الذين يرفضون تنفيذ قرارات المحاكم؟

فاطمة رمضان: ينص دستور 2012 على عقوبة السجن للموظفين العموميين الذين يرفضون تنفيذ قرارات المحاكم. هذا هو ما طلبناه. وهذا هو سبب الحكم بسجن رئيس الوزراء السابق هشام قنديل (لم ينفذ الحكم أبدا) لرفض تنفيذ الحكم بإلغاء خوصصة شركة عامة للغزل والنسيج مملوكة للدولة. في حين، أن عقوبات رفض تنفيذ قرارات المحاكم لا تطبق على القطاع الخاص. لأن سياسة الدولة بالكامل تتجه نحو «تحفيز الاستثمار». تحت هذا الشعار، كل شيء مباح.

س: هل تجدين أنه من الطبيعي أن الوزير الجديد للتجارة والصناعة، رجل أعمال أم هل تعتقدين أن هذا تضارب للمصالح؟

فاطمة رمضان: إنه في منطق النظام. هذا ما كان في عهد مبارك، الذي كان وزيرا للصحة كان مالك المستشفى الخاص دار الفؤاد. لقد كان يخدم مصالح أصحاب العيادات والمستشفيات الخاصة. الثورة لم تغير هذا المنطق.

س: بشكل عام، هل تجدين أن تشكيلة الحكومة الجديدة تمثل تطورا عن سابقتها؟

فاطمة رمضان: لا. على الرغم من أن بعض الوزراء (قليلين) جيدين، أنا لا أرى ما يمكنهم القيام به في حكومة تفتقر إلى الإرادة السياسية للتغيير.

س: في حال وجود نزاعات الشغل، هل لوزارة العمل الحق في مطالبة رب العمل بالتفاوض؟

فاطمة رمضان: ينص القانون على تحفيز التفاوض. لهذا الغرض يجب توفير تدابير على نطاق واسع. ولكنه أمر تحفيزي وليس إلزامي. هذا القانون سيئ للغاية. اعتمدها من قبل رجال الأعمال في نظام مبارك الذين كانوا أيضا ممثلين للشعب. الحفاظ على هذا القانون يكشف المسار الذي نسلك.

س: العمل بدستور 2012 متوقف الآن. هل سيجعل دستور المستقبل مصر تسلك سبيلا أخر؟

فاطمة رمضان : نعم، شريطة وجود الإرادة السياسية لذلك. لكنني لا أعتقد أن ذلك سيحدث في الوضع الراهن الذي يسيطر عليه الجيش.

أجريت المقابلة من طرف هانى هنا، 19 يوليو 2013

27 يوليوز

موقع : A l'Encontre

تعريب المناضل – ة

جلبير الأشقر: حوار حول مصر- من يتصور أن الخمسينيات قابلة للإعادة..واهم

الاربعاء 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013

بقلم: جلبير الأشقر

٣٠يونيو كان برأيي ذروة لغضب جماهيري كاسح علي ممارسات الإخوان المسلمين خلال رئاسة مرسي، وتعبيرا عن الديموقراطية الجذرية التي هي إحدي نتائج الانتفاضة الإقليمية الكبري التي بدأت٢٠١١

نحن إزاء سياسات لا تستطيع حل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية ، فلن تستطيع خلق شعبية طويلة الأمد، وما نشهده اليوم هو حالة سطحية جدا ، وستزول بسرعة في حال اختبار السلطة

لا يري جلبير الأشقر أن نقطة النهاية قد وضعت لا في مصر ولا في البلاد العربية التي شهدت انتفاضات جماهيرية في بداية٢٠١١ ، بل يسمي الأشقر في كتابه «الشعب يريد» (الصادر مؤخرا عن دار الساقي) ما يحدث في العالم العربي «سيرورة ثورية طويلة الأمد» حيث تشير تلك الصيغة إلي أن ما حدث شكّل صدمة ثورية في المنطقة العربية كافة حتي وإن كانت الانتفاضات الكبري قد اندلعت ــ حتي الآن ــ في ستة بلدان عربية فقط، كما تشير إلي أن البلاد التي شهدت تغييرا سياسيا ــ مصر، تونس، وليبيا ــ غير قادرة حتي الآن علي حل الأسباب العميقة للانفجار الذي أشعل المنطقة، والتي يقتضي حلها تغيرات اجتماعية/ اقتصادية عميقة.

يحلل صاحب «صدام الهمجيات» في حديثنا معه الحالة المصرية بعد الثلاثين من يونيو، وكيف تغيرت تحالفات الخريطة السياسية في مصر، وما مستقبل تلك التحالفات، موقف الإخوان ومستقبلهم في المدي القريب، ومدي ما يمكن أن تقوم به المؤسسة العسكرية في صورتها الحالية من تغيرات.

وجلبير الأشقر ــ الذي يعمل كأستاذ لدراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، وهو رئيس مركز الدراسات الفلسطينية بالمعهد ــ يختم كتابه بقوله إن «الانتفاضة العربية ليست سوي في بداياتها.» ثم يضيف: «كتب الجنرال ديجول في مذكراته خلال الحرب : «المستقبل يدوم طويلا». إنه لتعبير جميل عن الأمل».

بداية، يدور في مصر نقاش كبير حول ما حدث في الثلاثين من يونيو: هل هو ثورة أم انقلاب؟ كيف تري هذا النقاش؟

اعتقد أن نقاش «هل ما حدث هو ثورة أم انقلاب؟» هو نقاش خاطئ، فهو يفترض وجود تناقض مطلق بين الحالتين في حين لم يكن هناك تناقض في الواقع، بل جمعت الظروف الأمرين.

يوم الثلاثين من يونيو كان برأيي ذروة لغضب جماهيري كاسح علي ممارسات الإخوان المسلمين خلال رئاسة مرسي، وتعبيرا عن الديموقراطية الجذرية التي هي إحدي نتائج الانتفاضة الإقليمية الكبري التي بدأت مع بداية2011

فالتوقيعات التي جمعها شباب «تمرد» والدعوة للتظاهر في 30 يونيو للمطالبة بانتخابات رئاسية جديدة، كل هذا كان موقفا ديموقراطيا جذريا، يتخطي الديموقراطية الشكلية الثابتة عالميا والتي تقتصر فيها الإرادة الشعبية علي الإدلاء بالاصوات يوم واحد كل أربع أو خمس سنوات بحسب البلد، بينما الديموقراطية الحقيقية لا بد من أن تتضمن حق الناخبين في إقالة من أنتخبوه وتبديل المنتخبين، وإلا يصبح المنتخب ــ كما هو في الأنظمة القائمة الآن علي مستوي العالم ــ حر في تصرفه تماما، حتي لو خان معظم الوعود التي تم انتخابه علي أساسها. من هذه الناحية الثلاثون من يونيو يشكل موجة جديدة في الثورة المصرية، وتجذير لها أيضا.

ولكن المسألة لا تقتصر علي ذلك حيث اختلط في الحشد الذي خرج في تلك التظاهرات، من خرج ليعلن غضبه علي سوء الاوضاع المعيشية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن خرج بنية إرجاع الأوضاع إلي النظام القديم، هذا الرافد الذي يسمي بـ»الفلول»، علما بأن هذا التعبير غير دقيق لأن الدولة العميقة في مصر لم تزح من السلطة أبدا. ومن ظن أن تنحية طنطاوي وعنان وتعيين السيسي فعل ثوري من قبل مرسي وتحقيق للسيطرة المدنية علي المؤسسة العسكرية كان موهوما بالكامل، كما بيّنت في كتابي.

هذا وقد ارتبط الحراك الشعبي بأوهام كبري حول الجيش، مثلما رأينا في يناير/ فبراير2011 ، وبالتالي كانت الحصيلة ما لا يمكن وصفه سوي بالانقلاب من حيث العملية الفعلية، تماما كما كان 11 فبراير انقلابا عسكريا أدي إلي استيلاء المجلس العسكري علي السلطة. هذه المرة أيضا قام الجيش بانقلاب ولكنه استوعب تجربة المجلس العسكري الأولي ففضّل وضع مدنيين في الواجهة، مع الوضوح الشديد لحقيقة أن الرجل القوي في السلطة المصرية الحالية ليس حازم الببلاوي، ولا عدلي منصور بطبيعة الحال، ولكنه عبد الفتاح السيسي.

كيف تري الحالة الحاصلة الآن بعد مضي أربعة أشهر علي الثلاثين من يونيو؟

الوضع الراهن هو وضع انتقالي إلي أقصي الحدود، بمعني أنه وضع هش وغير مستقر علي الإطلاق، وثمة تناقضات عديدة كامنة فيه. فالظاهر أن هناك معسكرين، معسكر 30 يونيو ومعسكر الإخوان، لكن الواقع هو أن تركيبة حركة 30 يونيو تركيبة هجينة، تماما مثلما كانت تركيبة حركة يناير / فبراير 2011تركيبة هجينة حيث ضمت الميادين الإخوان واليسار والناصريين والليبراليين وأعدادا كبيرة من غير المسيسين، ولم يكن يجمع هذه التشكيلة الواسعة سوي العداء لمبارك، والرغبة في التخلص منه، أما ما عدا ذلك فلا يوجد ما يجمعهم، وهذا ما ظهر بعدها عندما تعاون الإخوان والسلفيون مع الجيش في استفتاء مارس 2011 حين تصدي حلف المجلس العسكري والإخوان للمعارضة اليسارية والليبرالية.

ولكن سلوك الإخوان المسلمين ورغبتهم في الانفراد بالسلطة، وإجراءاتهم الرامية إلي أخونة الدولة، أدت إلي تبدل في خريطة التحالفات ــ فالخريطة السياسية لمصر بعد فبراير 2011 كان فيها ثلاث قوي أساسية هي الجيش والإخوان والمعارضة اليسارية والليبرالية علي انواعها ــ فبدأ المعسكر الثالث في تصعيد المعركة ضد الإخوان. ولكن هذا المعسكر الثالث ليس لديه قوة تنظيمية خاصة به تسمح له بالإطاحة بمرسي فاعتمد علي الجيش لتخليصه من الإخوان.

والآن نري أن التناقضات بدأت في التصاعد من جديد داخل معسكر الراغبين في التخلص من مرسي، فعلي سبيل المثال نري هذا التناقض يتصاعد بين شباب التيار الشعبي ومشروعهم السياسي ورغبتهم في أن يكون حمدين صباحي مرشحهم الرئاسي وبين موقف القيادة العسكرية في جو من الدعاية الضخمة لترشيح السيسي للرئاسة.

المشكلة أن هناك قطاعاً عريضاً من الليبراليين واليساريين والناصريين يظنون بسذاجة أن الجيش قام فقط بتحقيق رغبات الشعب، وتنفيذ ارادة الجماهير، وأنه ليس لدي قيادة الجيش طموحات في السلطة، وهؤلاء يصورون الجيش كما يرغبون أن يكون وليس كما هو في الواقع.

توجد ضجة دعائية ضخمة في مصر حول دور الفريق السيسي وتشبيهه بعبد الناصر، وحملات لدفعه للترشح للرئاسة، هل تري في ذلك مخرجاً من الوضع الراهن؟

حتي الآن لا نعرف ان كان وزير الدفاع سيترشح للانتخابات الرئاسية، أم انه سيفضل الموقف الأكثر راحة وتحكما فيبقي علي رأس المؤسسة العسكرية، وبالتالي يبقي الرجل القوي في السلطة، بدون أن يتحمل تبعات ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية. فلو تولي الفريق السيسي رئاسة الجمهورية سيؤدي ذلك إلي زوال الحالة الراهنة من عبادة الفرد المحاكة حوله، لأننا لسنا في 1952 ولا في 1954 فقد استطاع عبد الناصر أن يحصل علي شعبية هائلة بسبب ما قام به من انجازات كبيرة علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والوطني عبر التأميمات والمشاريع الكبري والصحة والتعليم إلي آخره. نعم حدث ذلك في إطار ديكتاتورية عسكرية صريحة، ولكن لا شك أن تلك الديكتاتورية كانت تقدمية في جوانب عديدة ولهذا السبب كان لعبد الناصر تلك الشعبية العظيمة.

لا مجال اليوم لتكرار مثل ذلك أبدا، لأن المؤسسة العسكرية اليوم هي راعية السياسات الاقتصادية النيوليبرالية منذ عشرات السنين وهي تتكل علي السعودية والامارات في تمويل الدولة، وبالتالي نحن إزاء سياسات لا تستطيع حل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها مصر، فلن تستطيع خلق شعبية طويلة الأمد، وما نشهده اليوم هو حالة سطحية جدا واصطناعية إلي حد بعيد، وستزول بسرعة في حال اختبار السلطة.

كيف تري طموحات المؤسسة العسكرية؟ بمعني آخر ألا يمكن أن تخلق المؤسسة العسكرية في تركيبتها الحالية دولة تختلف عن دولة مبارك؟

لا يمكن. وذلك لسبب بسيط، وهو الفرق الكبير بين ثورة 1952 وبين الوضع الحالي، وأي تشبيه بينهما هو تشبيه سخيف. فمن قاموا بثورة 1952 هم ضباط صف ثان من الشباب، حتي أنهم استعانوا باللواء نجيب حتي يكون لهم واجهة من ضباط الصف الأول. وبالرغم من اتجاهاتهم السياسية المختلفة إذ ضم الضباط الأحرار شتي ألوان المعارضة للملكية من الإسلامي إلي الشيوعي، إلا ان طموحاتهم التي عبر عنها عبد الناصر كانت مرتكزة إلي مشروع تغييري عميق هو مشروع وطني بالدرجة الأولي، وبممارسة هذا المشروع تم الاصطدام بمصالح الدول الكبري من بريطانيا وفرنسا وأمريكا، و بإسرائيل طبعا، في عالم كان يتميز بثنائية الأقطاب، وبوجود الاتحاد السوفيتي الذي استطاع عبد الناصر الاستناد عليه بل تقليده علي أكثر من مستوي.

إذن نحن أمام ضباط صف ثان أرادوا خدمة الوطن والشعب، ولو بتصورات عسكرية، ولا شك في اخلاصهم في هذا المجال. وقد تجذرت تلك الرغبة عبر التجربة منذ الخمسينيات وصولا إلي الميثاق في بداية الستينيات وهنا بدأت ملامح المشروع الناصري تكتمل.

الآن أين نحن من كل هذا؟ نحن لسنا أمام حركة ضباط صغار تتولي ادارة الجيش ولكن نتحدث عن الفريق السيسي وقيادة الجيش الحالية الذين كانوا أعمدة أساسية لنظام مبارك، ولم يكن السيسي ضابط صف ثان في عهد مبارك بل كان قائد المخابرات الحربية، وفي إطار مؤسسة عسكرية تشكل دولة داخل الدولة ولها نشاطات اقتصادية ضخمة في قطاعات لا علاقة لها بالأمور العسكرية، وبالتالي أي مقارنة بين عبد الناصر وبين السيسي لا معني لها، فلا يوجد أي شيء مشترك بينهما سوي انتمائهما للجيش فقط.

ومن لديه أوهام في هذه النقطة سرعان ما سيخسرها بنفس سرعة تبدد الاوهام حول مرسي، فقد كان هناك قطاع كبير من الشعب لديه أوهام حول

مرسي وتبددت تلك الاوهام بسرعة فائقة، لأنه كان عاجزا عن تلبية حاجات الجماهير، والتي هي في المقام الأول حاجات اقتصادية واجتماعية ومن ثم حاجات وطنية وسياسية.

هناك الآن حالة انحسار للحركة الجماهيرية ــ إذا استثنينا تظاهرات الإخوان ــ وتبدو الأمور كما لو أن قمع الدولة سيعود وبقوة...هل تري الوضع كذلك؟

أجزم بأن الأمور لن تستقر، لأن حجم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في مصر كبير وعميق، وهذا يرجعنا للسؤال الأساسي: لماذا انفجر الوضع في المنطقة؟ لأن حجم البؤس وصل إلي حد لا يطاق، والمحرك الرئيسي للانتفاضة العربية، أو ما أسميه «السيرورة الثورية الطويلة الأمد»، هو تلك الجذور الاقتصادية والاجتماعية، بمعني انسداد أفق التنمية وبالتالي انتشار البطالة بشكل واسع وعلي الأخص بطالة الشباب، وهذا الوضع لم يتم حله بل يزداد تفاقما يوما بعد يوم، لأن السبب الاساسي في انسداد آفاق التنمية إنما هو اتكال الحكومات ـــ انطلاقا من النظرة النيوليبرالية ــ علي القطاع الخاص، بينما الاستثمار الخاص غير مستعد للقيام بالمهمة التنموية. في الخمسينيات عندما رأي عبد الناصر أن القطاع الخاص غير مستعد للقيام بهذه المهمة جعل الدولة تقوم بها. هل يتصور أحد أن قيادة الجيش الحالية لديها برنامج من هذا النوع؟ من يتصور ذلك هو موهوم. إذا انتقلنا إلي المعسكر الآخر: الإخوان... في الأيام الأولي تصورنا أن ما يحدث هو بداية نهاية الإسلام السياسي، ولكن يبدو أنهم عادوا مرة أخري إلي خانة الضحية؟ كيف تري الأمر؟

ما قامت به المؤسسة العسكرية من مصادرة للثورة الشعبية سمح للإخوان بالتظاهر بأنهم ممثلو ثورة يناير، وحاملو لواء الديموقراطية. والمشكلة أن العنف الذي تعرضوا له أعطاهم فرصة كي يلعبوا علي هذا الوتر.

بينما أظهر الإخوان واقعيا نوعا من العمي السياسي المذهل، ليس فقط خلال فترة مرسي التي لم يحاولوا من خلالها بناء تحالف وطني عريض، علما بأن مرسي تم انتخابه بفضل أصوات الدورة الثانية وهي بالاساس أصوات لم ترد مرسي في الدورة الأولي، بل انتخبته لأنها لم تكن تريد عودة النظام القديم. وتصرفوا بشكل منفرد تماما مصدقين أن ساعتهم قد حانت وأن الرب يرعاهم، ولم يبالوا بأحد، حتي نفر منهم الجميع بما فيهم السلفيون. لقد أظهرت القيادة الحالية للإخوان ــ التي تمثل التيار المتشدد داخل الجماعة ــ حالة نموذجية من الغباء السياسي.

تلك القيادة لم تمتلك درجة كافية من الادراك لتأخذ العبرة من حجم مظاهرات 30 يونيو. عندما اندلعت مظاهرات 1968 في فرنسا ضد ديجول ــ وهو شخصية تاريخية أعظم من مرسي بما لا يقارن ــ دعا إلي انتخابات نيابية استثنائية، ومن ثم دعا إلي استفتاء علي مشروعه السياسي ولما خسره استقال من الرئاسة، وكان مثل هذا السلوك كفيلاً بأن يخلص الجماعة من المأزق. لكن مرسي تشبث بالرئاسة بحجة أنه يمثل الشرعية. بعدها حدث الانقلاب وأصبح واضحا أن تزاوج قوة الجيش مع حشد جماهيري ضخم أقوي من الإخوان بكثير، ومع ذلك قرروا بغباء سياسي منقطع النظير الاستمرار بمظاهرات هزيلة ــ لا تنتج سوي المزيد من الضحايا ــ للمطالبة بعودة مرسي، بدلا من الاستفادة من مساعي المصالحة الامريكية والأوروبية التي تحاول إيجاد سبل لمساومة بينهم وبين الجيش.

وما هو مستقبل الإخوان في المدي القريب؟

أي سلطة تقوم في مصر لا تحمل برنامجا للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وتعيد إنتاج السياسات القائمة منذ أيام مبارك والتي استمرت في زمن مرسي وتتكل علي المملكة السعودية وعلي الولايات المتحدة، ستفشل عاجلا أم آجلا وستواجه نقمة الجماهير. ساعتها سيتثمر الإخوان هذا الغضب الجماهيري في صالحهم، وهذا ما أظن أنهم يراهنون عليه.

والشارع هل سيصدقهم مرة أخري؟

ممكن طبعا، بمعني أن خطاب الإخوان سيعتمد علي حجة انه «لم يفسح لنا المجال لتنفيذ مشروعنا النهضوي، ووضعت أمامنا العراقيل، وأطيح برئيسنا بعد عام واحد من حكمه»، إلخ. وهذا الخطاب من الممكن أن يكون مقنعا في حال تصاعد الغضب الجماهيري إزاء السلطة الحالية وإذا لم تظهر علي الساحة قوة معارضة أخري تمثل التطلعات التقدمية للجماهير. هذا هو التفسير العقلاني الوحيد الذي أراه لموقف الإخوان، وبدون هذه المراهنة، يصبح موقفهم أرعن بالكامل.

هل تتصور امكانية لجوء الاخوان للعمل المسلح؟ وان تصبح مصر معرضة للسيناريو السوري؟

لا اعتقد، هذا السيناريو بعيد عن مصر، لأن تركيب الدولة السورية مختلف تماما. وكي نقرب الصورة أكثر، تصور أن رئيس الجمهورية في مصر مسيحي، والمنتفعين وأكبر الرأسماليين كذلك، وثلاثة أرباع ضباط الجيش من المسيحيين، والقوات الخاصة الأهم داخل الجيش مسيحية بالكامل جنودا وضباطا. هذه هي الحالة القائمة في سوريا مع اختلاف كون الذين يحتلون المواقع المذكورة علويين وليسوا مسيحيين، أما نسبة العلويين في سوريا فهي تعادل تقريبا نسبة المسيحيين في مصر.

من ناحية أخري لا اعتقد أن الاخوان سيصل بهم الأمر إلي ذلك الانزلاق الذي هو مشروع انتحاري بكل معني الكلمة. ممكن أن تتجه بعض الأوساط التكفيرية إلي ذلك كما نري في سيناء علي سبيل المثال، لكن الإخوان كتنظيم فلا أظن.

حتي الآن يتحرك الجميع ضمن حدود ضمنية، سواء الجيش أو الإخوان، فلا الإخوان يذهبون إلي حمل السلاح، ولا الجيش يلجأ إلي تصفية الجماعة. سيبقي الإخوان في انتظار الانفجار الشعبي القادم، في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية لم تحل، مراهنين علي أن من سوف يمثل المعارضة آنذاك سيكسب شعبية كبيرة.

وهنا مكمن الخطورة في أوضاعنا الراهنة مع تأرجح التقدميين المستمر بين قطبي النظام القديم والإخوان المسلمين، والمطلوب للخروج من هذا الوضع هو بروز قطب ثالث يجسد الشعار الذي تم رفعه في نهاية فترة المجلس العسكري الأولي: «لا فلول ولا إخوان...لسه الثورة في الميدان».

حوار : محمد فرج

مصدر: أخبار الأدب يوم 2013/11/10

==========

الحركة العمالية والثورة في مصر: حوار من طرف واحد

الثلاثاء 24 كانون الأول (ديسمبر) 2013

بقلم: مصطفى البسيوني

لا توجد الكثير من التحليلات التي تتعرض لعلاقة الحركة العمالية بالثورة ودورها فيها. ولا يعد ذلك بأي حال دليلا على ضعف تلك العلاقة بقدر ما يؤكد ضعف أدوات الحركة العمالية في التعبير عن نفسها. والتوقف أمام لحظات بعينها يوضح طبيعة وحجم دور الحركة العمالية في الثورة المصرية.

في نهاية عام 2006 كان نظام مبارك قد نجح بالفعل في ترتيب أوراقه اللازمة لإتمام مشروع التوريث. لم تنجح حركة التغيير الديموقراطي التي تصاعدت منذ عام 2004 في وقف السيناريو الذي أعده النظام سواء بتعديل مواد الدستور لتسمح بالتوريث أو إتمام الانتخابات الرئاسية بالطريقة التي قررها النظام أو انتخابات البرلمان وترتيب مؤسسات الدولة بما يسهل انتقال السلطة لجمال مبارك.

بدت حركة التغيير الديموقراطي محبطة للغاية في عام 2006 وجاءت المفاجأة من جانب الحركة العمالية. ففي ديسمبر 2006 انطلقت أقوى موجة إضرابات عمالية شهدتها مصر منذ أربعينيات القرن العشرين. ويشير إحصاء لاتحاد عمال الصناعة الأمريكي أن عدد العمال المصريين الذين دخلوا إضرابات في نلك الفترة تجاوز المليوني عامل.

موجة الإضرابات العمالية التي انطلقت لم تكن ترفع شعارات حركة التغيير الديموقراطي «لا للتوريث، لا للتمديد» بطبيعة الحال، ولكن تصاعدها الملحوظ مثل عقبة جدية أمام استقرار النظام واستكماله مشروعه، خاصة مع تطور الحركة العمالية على نحو مفاجئ لتكون سببا مباشرا في تفجر انتفاضة المحلة 2008، وتتقدم لمحاصرة مجلس الوزراء والبرلمان وعدد من الوزارات، ليمتد تأثير الحركة العمالية إلى خارج أسوار المنشآت ومواقع العمل ولتعيد تحفيز حركة التغيير الديموقراطي مرة أخرى، وتنشأ بتأثيرها حركات أكثر حيوية وتأثيرا مثل حركة شباب 6 أبريل.

الحركة العمالية التي اشتعلت قبل 2011 بسنوات وأسست نقابات مستقلة عن الدولة ومثلت التحدي الأكبر للنظام والمحفز الأهم للثورة، لم تغب عن أحداث الثورة نفسها. فميدان التحرير شهد في 30 يناير 2011 تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.

كما شهد الأسبوع الأخير قبل سقوط مبارك احتلالا لمواقع العمل من قبل العمال في عدة أماكن مثل السويس للصلب والسويس للإسمنت والجامعة العمالية وغيرها من المواقع العمالية التي أعلنت الانضمام للثورة.

كان دور الحركة العمالية ملحوظا قبل وأثناء الثورة ولكن الأهم هو ما تلى 11 فبراير 2011، لقد كانت الإطاحة بمبارك سببا كافيا لأغلب القوى لإخلاء ميدان التحرير وميادين الثورة والاكتفاء بما تم إنجازه. وبدأت عملية منهجية لإزالة آثار ما جرى في التحرير والاستعداد للتوجه لصناديق التصويت.

وحدها الحركة العمالية استمرت في العمل عبر موجة احتجاجات أكثر انتشارا من السابقة للمطالبة. وشملت تقريبا كا من يعملون بأجر سواء عمال أو موظفين. إذ امتدت الحركة العمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الخدمية. وانتشرت بالمدن الصناعية الجديدة وشركات قطاع الأعمال والهيئات الاقتصادية التابعة للدولة والمرافق العامة والمصالح الحكومية، بحيث لم يعد مكان يخلو من الاحتجاج نقريبا وأضافت للمطالبة بالحقوق الاقتصادية للعمال المطالبة بتشغيل الطاقات المعطلة في المنشآت وتطهير الشركات والمؤسسات من رموز الفساد ورجال نظام مبارك ومحاسبتهم. كانت الحركة العمالية في هذه المرحلة تحاول استكمال الإطاحة بأذرع نظام مبارك في المؤسسات الاقتصادية والمنشآت.

الحركة التي كان معناها الأكيد استمرار الثورة لاستكمال أهدافها باجتثاث سياسات مبارك الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أوضاع العمال والفقراء، عانت من الهجوم عليها سواء من النظام الذي أصدر مرسوما بقانون يجرم الإضراب أو القوى السياسية التي اعتبرت احتجاجات العمال «احتجاجات فئوية» تهدف لتحقيق مصالح ضيقة بعيدة عن الأهداف «الكبرى» للثورة.

لم تبق القوى الثورية بعيدة عن الميدان طويلا فسرعان ما عادت الميادين للانتفاض للمطالبة بإقالة رئيس وزراء مبارك أحمد شفيق أو للقبض على مبارك ومحاكمته، وكانت الحركة العمالية قد سبقت الجميع في الحفاظ على استمرار الثورة عبر «الاحتجاجات الفئوية».

لم تنته مهمة الحركة العمالية في الحفاظ على استمرار الثورة بعد تسليم المجلس العسكري للسلطة. فقد اتجهت الحركة العمالية للصعود من جديد. والملاحظ أيضا انه عقب إصدار مرسي للإعلان الدستوري الشهير في نوفمبر 2012 ظهرت معارضة قوية له ولكنها انتهت دون إحداث تغيير حقيقي.

بعدها شهدت الساحة المصرية تراجعا مؤقتا للمعارضة تمكن فيها مرسي من تدعيم سلطته. كانت الحركة العمالية في هذا الوقت أيضا هي الأكثر رفضا ومقاومة حتى أن ما شهدته مصر من احتجاجات عمالية في الشهور الخمسة الأولى من 2013 يفوق كل ما شهدته طوال عام 2012. وكان تقرير للمركز

المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رصد أن عدد الاحتجاجات العمالية والاجتماعية في مصر في عام 2012 يفوق مجموع تلك الاحتجاجات في السنوات العشر السابقة على الثورة.

لم تنجح السياسة القمعية مرة أخرى في مواجهة الإضرابات العمالية حتى عندما أطلقت قوات الأمن الكلاب المدربة على إضراب عمال أسمنت العامرية في أبريل 2013 وظلت الحركة العمالية تخوض معركة استمرار الثورة قبل 30 يونيو حتى جاءت الانتفاضة التي أطاحت بالإخوان.

الفترة التي أعقبت الإطاحة بالإخوان كانت فترة الاصطفاف خلف سلطة 3 يوليو التي شهدت تراجع المعارضة تراجعا شبه كامل وتكريس كل الجهود للمواجهة مع الإخوان المسلمين. حتى أن التنظيمات النقابية الرسمية والمستقلة أصدرت بيانات بوقف الإضرابات تدعيما لجهود السلطة في حربها على الإرهاب. ولكن مرة أخرى كانت الحركة العمالية تنهض بمهمة الإبقاء على آليات الاحتجاج والمطالبة بالحقوق الاجتماعية ومواجهة الفساد.

ولم تفلح من جديد آليات القمع في منع إضرابات العمال بل تزايدت وتيرتها في الأشهر الأخيرة من 2013 وانطلقت احتجاجات عمالية ذات شأن مثل اعتصام الحديد والصلب الذي ضم أكثر من 12 ألف عامل واستمر ما يقرب من شهر وانتقل به العمال إلى وسط القاهرة لطرق أبواب الشركة القابضة ومجلس الوزراء ومطابع الأهرام التي عطل عمالها طبع الجرائد حتى الاستجابة لمطالبهم في حدث فريد من نوعه بالإضافة لإضراب الألاف من عمال كريستال عصفور وعمال الإسكندرية والعاشر من رمضان والسويس وغيرها من المواقع. أكدت تلك الموجة من الاحتجاجات أن الحفاظ على فكرة استمرار الثورة ما زالت أحد مهام الحركة العمالية.

تطور الأحداث منذ الفترة الأخيرة لحكم مبارك وحتى اليوم يؤكد أن دور الحركة العمالية كان ضروريا للحفاظ على استمرار الثورة وزخم الشارع وقطع الطريق على عودة استبداد الدولة وقمعها. لقد انفضت قوى الثورة عدة مرات عن الميادين وعادت إليها ولكن الحركة العمالية هي التي أبقت على إيقاعها رغم الكثير من التحولات. الحركة العمالية التي افتقدت لتنظيم سياسي قوي ومتماسك ومنتشر، وافتقدت كذلك لتنظيم نقابي كفؤ، لعبت دورا هاما في دفع الثورة والحفاظ على استمرارها.

ولكن غياب تنظيمها السياسي وضعف تنظيمها النقابي، جعلا دورها يتوقف عند دفع حركة الثورة فقط وليس قيادتها. ربما تضمن حركة عمالية متفجرة في وضع ثوري كالذي تعيشه مصر استمرار هذا الوضع الثوري وتحرم أنظمة متتالية من إحكام سيطرتها على الأوضاع. ولكن الانتصار الفعلي للثورة وتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية قد يحتاج لأكثر من حركة عمالية متفجرة. وتصبح قضية تطوير القدرات التنظيمية، النقابية والسياسية، للحركة العمالية شرطا لا يمكن تفاديه ليصبح تأثير الحركة العمالية أكثر حسما ليس في استمرار الثورة وفقط ولكن في انتصارها.

عن موقع http://www.aswatmasriya.com

==========

معركة النفس الطويل

السبت 25 كانون الثاني (يناير) 2014

بقلم: المكتب السياسي – حركة الاشتراكيين الثوريين

تحية للرفاق والزملاء الثوار الذين نزلوا أمس.. تواجدهم وبسالتهم في التصدي لقوات الأمن وسط الحشد السيساوي كان في غاية الأهمية.

طبيعي أن يتسلل شعور الإحباط لأننا لم ندخل إلى ميدان التحرير وأن الفلول سيطروا على المشهد.

ولكن هدفنا لم يكن احتلال الميدان، بل بلورة بديل ثالث على الساحة، بديل يستطيع أن يجمع حوله عشرات الآلاف من الذين لم ينزلوا للاستفتاء ورفضوا هذه المهزلة، وهو ما أرعب الثورة المضادة. نزولنا أمس بداية مهمة. تخيلوا أن اليوم مرَّ عبارة عن احتفالات ومظاهرات ضد العسكر من قبل الإسلاميين فقط، بالتاكيد الإحباط سيكون أشد. نحن اليوم رغم التعتيم والقهر نحفر مجرى جديد، هناك الكثيرون يتطلعون إليه في معركة النفس الطويل.

فتحية إلى كل الرفاق الذين تحدوا الخوف والقمع وأثبتوا أن هناك قوى ثورية عازمة على العمل وتحتاج إلى اختيار التكتيكات المناسبة للحظة السياسية.

هذا اليوم لا يجب أن نقارنه بيوم الثورة في 2011، ولكن لابد أن يُقارن بيوم التفويض في 26 يوليو 2013. هناك فرق أكيد حتى بين قطاعات واسعة من الجماهير التي لم تشارك في الميادين أمس. نعم وقع شهداء وأُلقيَ القبض على المئات، ولكن يجب أن ندرك أن الحرية ومقاومة الثورة المضادة لن يكون بغير تقديم تضحيات بالطبع لابد أن تكون محسوبة وتخضع للتقييم.

ولكن هناك قوى انتهازية لا تريد التحرك مطلقا، وهي إما متحالفة مع العسكر أو أنها ترى أن الصراع السياسي الدائر ليس لنا ناقة أو جمل فيه. ويظنون أنهم بعد انتصار الثورة المضادة وعودة الدولة الأمنية بالكامل سيستطيعون مواجهتها، وكل ما عليهم هو الانتظار حتى يتم القضاء التام على الإخوان.

هذا المنطق، علاوة على كونه انتهازي بامتياز، لأنه يغض الطرف عن المجازر التي تُرتكب يوميا، إلا أنه أيضا خاطئ تماماً، لأن السلطة الجديدة لو استتب لها الأمر تماما دون مقاومة ستقضي على الثوار والعمال والطلاب.

الرفاق.. تعملنا الثورات الجماهيرية الكبرى أنها كموج البحر؛ مد وجزر، انتصارات وهزائم، معارك متواصلة منذ اللحظة الأولى بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. وفي كل لحظة تكتيكاتها الثورية المناسبة التي تختلف عن الأخرى.

مرحلة السيسي هي مرحلة هجوم للثورة المضادة بامتياز.. قوات مسلحة وشرطة وفلول وقوى سياسية انتهازية تسيطر على المشهد. ولكن سلطة السيسي التي لا تستطيع الاستمرار سوى بالقتل والقمع والتشويه والتحريض ضد الثورة والثوار، رغم أن مساحة التأييد لها تقل نسبيا، إلا أنها ما زالت تتمتع بتأييد إيجابي من قطاعات معظمها من الحرفيين وعمال الورش والباعة الجائلين وجمهور طبقي وسطى يسعي وراء الاستقرار و"اتخنق" من الثورة، إضافة إلى شبكة المصالح بالحزب الوطني. والأهم أن قطاعات واسعة من الجماهير مُصابة بالإحباط وتبحث عن مخلص.

وهذا يستدعي أن نعرف أن في هذه المرحلة علينا أن نركز علي العمل التراكمي وسط الطلاب والعمال والجماهير الشعبية التي ستكتشف تدريجيا زيف دعاوي السيسي وستنقلب عليه تدريجيا. لا يجب أن نسبق وعيها بخطوات واسعة أثناء ربط قضاياهم ومطالبهم بالوضع والتطورات السياسية وتوجهات السلطة. وأن ندرس الثورات، ونتسلح بالعلم الثوري وبالتثقيف الماركسي.

كما يجب أن نحسب جيدا كل خطواتنا في مواجهة الثورة المضادة، وأن لا نفتح صدورنا فننتحر. فوزنا سيكون له قيمة عندما نكسب عشرات الآلاف إلى صفوفنا.. تحية مرة أخرى للرفاق والزملاء والثوار.

المكتب السياسي – حركة الاشتراكيين الثوريين

مصر: الإضرابات العمالية تُناقض المشهد الاستقطابي

الخميس 13 آذار (مارس) 2014

بقلم: مصطفى بسيوني

لم يعد مشهد العمال المضربين جديداً، ولكنه مع ذلك لا زال يثير المفاجأة. الموجة التي اجتاحت مصر في شهر شباط/فبراير ليست فحسب واحدة من حلقات التحركات العمالية المتصاعدة في البلاد منذ سنوات، بل هي تمثل تطوراً هاماً في هذا المجال. فقد شملت الإضرابات شركات الغزل والنسيج والنقل العام والبريد وعمال الطرق والكباري (الجسور) والأطباء والصيادلة وجمع القمامة وعدداً آخر من الشركات والمصانع... ما يقرب من 250 ألف عامل أضربوا عن العمل في أقل من شهر. العدد ضخم في حد ذاته، ولكنه أيضاً ضخم بالقياس لحالة الاستقطاب الحادثة في مصر منذ الثالث من تموز/ يوليو الماضي، والتي تجعل أي احتجاج أو معارضة للسلطة محل شبهة أو اتهام بدعم جماعة الإخوان وحلفائها.

ارتقاء في الحركة

يمثل هذا الصعود القوي للحركة العمالية التحدّي الأصعب لحالة الاستقطاب تلك. السلطة لم تتردد في تفسير هذا الصعود للإضرابات العمالية بدور الإخوان المسلمين وتحريضهم. ولكن تلك الاتهامات لم تصمد كثيراً. فالمواقع التي نظمت إضرابات مؤخراً كانت هي نفسها التي نظمت إضرابات قبل «الثالث من يوليو» في ظل حكم محمد مرسي والإخوان، الذين اتهموا جبهة الإنقاذ ساعتها بالتحريض... كما لو كان العمال لا يعانون بالفعل من أوضاع متردية.

المطالب التي رفعها العمال خلال الإضرابات كانت تحمل دلالة هامة. أهمها كان تطبيق الحد الأدنى للأجور على القطاعات التي لم يشملها قرار الحكومة، وإقالة المسؤولين الفاسدين من وجهة نظر العمال، وإعادة الشركة المخصخصة التي حكم القضاء بعودتها بعد ثبوت الفساد في صفقات بيعها. وعلى الرغم من أن هذه المطالب كانت تتردد دائماً وسط الحركة العمالية، إلا أنها المرة الأولى التي يحتشد فيها هذا العدد من العمال في إضرابات للضغط من أجل تنفيذها. وهي ارتبطت بدرجة أعلى من التنظيم في الحركة لجهة التنسيق والتضامن بين المواقع المختلفة، مما هو جديدٌ أيضاً. فمثلا، نسّق عمال سبع شركات للغزل والنسيج إضراباً متزامناً في محافظات مختلفة، مع رفع مطالب موحدة. وهو حدث فريد. كما أن وفوداً عمالية من السكة الحديد ومترو الأنفاق توجهت لعمال النقل العام المضربين للتضامن معهم وأعلنوا استعدادهم للانضمام للإضراب إذا مارست السلطة ضغوطاً أمنية على المضربين.

ديماغوجية السلطة

ظهور التنسيق والتضامن العمالي خلال هذه الموجة من الإضرابات قد يجمل إمكانيات أمام الحركة العمالية للتأثير في الساحة. اتجاه الحكومة لعقد مفاوضات مع العمال بدا كمحاولة لامتصاص الحركة وليس للبحث عن حلول. وفي كل مرة، جلس العمال للتفاوض مع وزير القوى العاملة وإبرام اتفاقات، ثم فوجئوا بتنصل وزير الاستثمار من الاتفاق، ما يزعزع الثقة في آلية التفاوض نفسها مع الحكومة، التي اتجهت الى استخدام خطاب ديماغوجي وشعبوي يطالب العمال والفقراء بالصبر والتضحية من أجل الوطن، مثلما جاء في حديث رئيس الوزراء لعمال «المحلة» وفي حديث وزير الدفاع لشباب الأطباء. لم يكن لهذا الخطاب أي قيمة في الوقت الذي لا تقترب السلطة من امتيازات رجال الأعمال والمستثمرين. والأهم في أدائها هو ما حدث في السويس عندما تدخّلت القوات المسلحة في إضراب شركة سيراميك مملوكة لأحد قادة الحزب الوطني المقرب من مبارك، وأجبرت القيادات العمالية في الشركة على تقديم استقالتها لإنهاء الإضراب.

أرقام الأزمة

يتراوح المسلك الحكومي إذاً بين التهديد والتسكين أو استخدام الخطاب الصبر والتضحية. ويعبر هذا عن حجم الأزمة التي تعاني منها الدولة المصرية وعجزها عن اتخاذ خطوات جدية بغاية تحسين أوضاع العمال والفقراء، أو التعبير عن النية بذلك. وبالفعل، فالبدائل المطروحة محدودة للغاية. فبحسب إحصاءات الدولة الرسمية، وصل الدين العام المحلي في أيلول/سبتمبر 2013 إلى 1.6 ترليون جنيه، بما يساوي 78 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتضح الطفرة في الدين المحلي إذا عرفنا أنه كان 658 مليارجنيه في 2008. أما الدين الخارجي فوصل إلى 47 مليار دولار بما يساوي 16 في المئة من الناتج المحلي، بينما كان 30 ملياراً في 2009. تبدو الأزمة أكثر استحكاماً إذا ما عرفنا أن حجم المنح والمعونات والقروض التي تدفقت على مصر في العام 2012 2013 قد بلغت 13 مليار دولار، تشمل ودائع وقروضاً وبترولاً واستثمارات من دول مختلفة. بالإضافة لتعهدات أخرى من دول الخليج الداعمة للسلطة الحالية.

وإذا أضفنا مؤشرات الاستثمارات الأجنبية، فستكون الصورة أكثر سوءاً. فقد شهدت هذه انخفاضاً حاداً، من 6.7 مليار دولار في 2009 - 2010 ما نسبته 3 في المئة من الناتج المحلي، إلى 0.4 في المئة منه، بواقع 1.2 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2013. يأتي هذا مع معدلات نمو متواضعة، إذ يتنبأ صندوق النقد الدولي بأن تكون معدلاته 1.8 في المئة لهذا العام.

وتبدو هذه المؤشرات أكثر سوءاً إذا ما وضعنا إلى جوارها المؤشرات الاجتماعية التي تشير إلى ارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر إلى 26.3 في المئة بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وهذا على معيار خط فقر متواضع، بواقع 11 جنيهاً يومياً أي حوالي 1.5 دولار. المؤشرات توضح أيضاً أن أوضاع العمال من حيث الاستقرار في العمل والضمان الاجتماعي قد تراجعت. ورغم أن المؤشرات تبين تحسن طفيف في أجورهم في الدولة والقطاع العام، إلا أنها تشير إلى تراجع أجور العاملين في القطاع الخاص.

تصاعد مؤشرات الفقر والبطالة وتدنّي الأجور تدفع في اتجاه المزيد من الصعود في الحركة العمالية. والأزمة الاقتصادية وتزايد عجز الموازنة وضعف الاستثمارات.كلها عوامل تؤدي إلى المزيد من الضغط على العمال والفقراء. والمفارقة أن مطلب الحد الأدنى للأجور الذي رفعته إضرابات العمال جاء عقب قرار حكومة الببلاوي بتطبيق الحد الأدنى للأجور على نحو مشوّه وغير مدروس فتسبب في الإطاحة بها.

دخول مئات الآلاف من العمال في إضرابات، كان سمة مشتركة في ظل حكم مبارك والمجلس العسكري ومرسي ويوليو الحالية. وطريقة تعامل تلك السلطات الأربع مع الحركة العمالية لم تتغير!

* عضو حركة الاشتراكيين الثوريين بمصر

==========

مصر: أضواء كاشفة على سنة حافلة بالتقلبات – مقابلة مع هشام فؤاد، مناضل اشتراكي ثوري

الجمعة 23 أيار (مايو) 2014

بقلم: هاني حنة و آلان بارون وهشام فؤاد

الأزمة الاجتماعية والسياسية للنصف الأول من العام 2013

بعد ستة أشهر من الحكم، أبانت حركة الإخوان المسلمين عجزها عن الاستجابة للتطلعات الشعبية. ما أثار الغضب الاجتماعي، وموجة كبيرة من إضرابات واعتصامات واحتجاجات اجتماعية ومظاهرات واحتجاجات قوية بالأحياء الشعبية ضد تردي الخدمات العامة. وكانت التعبئة الشعبية كثيفة. كان أمل الناس أن تتغير شروط حياتهم، وبلغ الصراع الطبقي مستويات غير مسبوقة منذ سنوات 1970.

وعلى نحو مواز، كانت ثمة أزمة سياسية لأن حركة الإخوان المسلمين كانت تقوم باستبعاد كل التيارات السياسية الأخرى. و شعرت القوى الليبرالية، وكذا قوى النظام القديم، بواقع تهميشها في المشهد السياسي. وكان هؤلاء متحكمين بوسائل الإعلام، ما أتاح لهم ، لاسيما بواسطة القنوات الفضائية الخاصة، شن حملة مستمرة ضد مرسي، فيما كان لديهم نفس مشروعه الاقتصادي والاجتماعي تقريبا.

وفي الآن ذاته،بدءا من يناير 2013، كانت توترات بادية بين الدولة العميقة [1] ومرسي. وكان ذلك بارزا أكثر في الشرطة. إذ لم يقم مرسي بإصلاحها ورفع أجور رجال الشرطة. كان ينوي استمالتهم إلى مشروعه السياسي. لكن الشرطة ومصالح الاستخبارات شرعا يعملان لإسقاطه.

في النهاية، كان قوى متباينة، وذات مسارات و أهداف مختلفة، قد تحالفت حول هدف إطاحة مرسي وحكومته.

ظهور حركة تمرد

في هذا السياق ظهرت حركة تمرد. في البداية لم تكن العلاقات بين حركة تمرد ومصالح الاستخبارات جلية، حتى بالنسبة لنا، نحن الاشتراكيين الثوريين. لكن هذه العلاقات اتضحت لاحقا.

كان المطلب الرئيس للعريضة المطالبة بسقوط مرسي هو تنظيم انتخابات رئاسة سابقة لأوانها. كان لهذا المطلب شعبية كبيرة جدا قبل النداء إلى التظاهر يوم 30 يونيو 2013.

جبهة الخلاص الوطني

تشكلت متم العام 2012 ، عبارة عن تحالف عريض لليبراليين وديمقراطيين واشتراكيين ديمقراطيين واشتراكيين و ستالينيين، الخ وكانت جبهة الخلاص الوطني هي من بدأ دعوة فلول (2) نظام مبارك للتخلص من الإخوان المسلمين. واعتمدت عليهم في التمويل والمعدات وطبع المناشير الخ. وقد مني الثوريون بضربة قوية لأن الفلول مثلوا عقبة جديدة بوجه الثوريين. وتمثل جبهة الخلاص إحدى القوى الرئيسة التي لجأت إلى الجيش. وقد نشرت بيانات تتساءل عن سبب عدم تدخل الجيش. لقد مهدت هذه الجبهة طريق انقلاب 3 يوليو.

تدخل الجيش

كانت التعبئة هائلة يوم 30 يونيو، وكان ممكنا أن تتطور أكثر. وبدأ دور الجيش يتضح بجلاء متم شهر يونيو. وأطلق السيسي إنذارا. ويم 3 يوليو نشر بيانا آخر معلنا تنحية مرسي وتعيين رئيس جمهورية جديد. ومنذ تلك اللحظة بات الجيش الماسك صراحة بزمام البلد. كانت الرسالة مفادها:» عودوا إلى بيوتكم، نحن نتكلف بكل شيء! « كما دعا السيسي إلى التظاهر يوم 26 يوليو بقصد الحصول على تفويض لمحاربة الإرهاب. وكانت التعبئة بالغة الأهمية. مثل يوم 26 يوليو نهاية طور. بدءا من هذا التاريخ، كانت السياسة المطبقة هي القمع. وساندت القوى السياسية الرئيسة الجيش.

كان الاسلاميون اول مستهدف: كان الشعار الرئيس:»اسحقهم، يا سيسي ! « وترافق الفض الدامي لمعتصمات الإسلاميين برابعة و النهضة بسقوط آلاف القتلى.

لكن القمع استهدف أيضا حق التظاهر والاعتصام، وهم الحقان المكتسبان بعد 25 يناير 2011.

الوضع بعد 3 يوليو 2013

في الشهرين أو الثلاث التالية ليوم 3 يوليو، لم تكن ثمة تعبئات كثيرة لأن الوضع لم يكن واضحا جدا. لكن الحركة الاجتماعية عادت من جديد فيما بعد.

وكانت المطالب الرئيسة متعلقة بشروط الحياة المتردية وبعدم تحقيق الأهداف الكبرى للثورة. وشهدت الأشهر الثلاث الأولى لعام 2014 زهاء 120 إضراب و اعتصام.

ولجأت السلطة إلى عدة طرائق لمواجهة الحركة الاجتماعية.

في طور أول، كان مركز ثقل سياسة الحكومة ببلاوي إما الوعود او التجاهل التام.

وعندما امتدت موجة الاحتجاج الاجتماعي وتغيرت الحكومة، قالت وسائل الإعلام إن العمال هم من أطاح الحكومة.

لكن، في الواقع لم يكن هدف تغيير الحكومة هو تحقيق مطالب العمال الاجتماعية ، بل تصعيد القمع ضد الإسلاميين: تمت مؤاخذة حكومة ببلاوي بانها « يد مرتجفة». كان المطلوب أن تكون للحكومة «يد من حديد»

كان الهدف الآخر تصعيد القمع ضد الحركة الاجتماعية .

انصراف حكومة ببلاوي (27 فبراير 2014)

كان يتعايش في حكومة ببلاوي مع الجيش تيار يمكن اعتباره» يسارا ديمقراطيا» مع ببلاوي و زياد بهاء الدين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، و التيار الناصري مع كما ابو عيطة (وزير العمل، قائد سابق لنقابات المستقلة)، و الليبراليين مع حسام عيسى من حزب الدستور. (كان البرادعي، وهو من حزب الدستور ذاته، نائبا للرئيس حتى يوم 15 أغسطس) .

لم يكونوا معارضين لسياسة السيسي، بل كانوا يسعون إلى كبحها قليلا. كان زياد بهاء الدين، مثلان يسعى إلى تصالح مع الإخوان المسلمين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف. وكان كمال ابو عيطة يتحدث عن الأجر الأدنى وقانون الحريات النقابية ، الخ. لكنهم انتهوا إلى قبول سياسة الحكومة التي كانوا منتمين إليها. قبلوا تجميد مشروع القانون حول الحريات النقابية وكذا قمع الاعتصام.

لكن السلطة لم تكن تقبل أي صوت مخالف ولو قليلا.

سياسة حكومة محلب

كان التغييران الرئيسان الحاصلان مع الحكومة الجديدة هما:

تصعيد القمع ضد الإسلاميين

تشديد القمع ضد الحركة الاجتماعية

كان للحكومة إذن خصمان: الإسلاميون و العمال. جاء في أول بيان لحكومة محلب: «يجب على الدولة أن تواجه خطرين، الإسلاميين و الإضرابات العمالية.

فيما يخص الإسلاميين ، شهدنا القمع ومحاكمات صورية وأحكام إعدام بالجملة.

وأما العمال، فقد بدا الجيش يتدخل، كما في السويس مثلا. كما اعتقل عمالا من بيوتهم كما في الإسكندرية (عمال البريد) أو بور سعيد وأماكن أخرى. وهذا ما لم يحدث في مصر منذ سنوات 1970.

كما صادقت الحكومة على قوانين معادية للعمال:

مشروع قانون العمل الجديد يضعف حقوق الأجراء، لا سيما الأجور.

مشروع قانون يمنع الأجراء من الطعن قضائيا في عمليات الخصخصة حتى التدليسية منها

قانون 19 نوفمبر 2013 المانع للإضراب و التظاهر

قانون الحريات النقابية طواه النسيان

وتعرضت النقابات المستقلة لهجمات.

ومن جديد أصبحت النقابة الرسمية قبل 2011 المخاطب الوحيد المعترف به من الحكومة.

وقل الحديث عن الأجر الأدنى.

وعادت الأسعار إلى الارتفاع، وسيؤدي الارتفاع المرتقب لسعر البنزين إلى ارتفاع عام للأسعار.

موعد انتخابات الرئاسة يومي 26 و 27 مايو 2014

المناخ الذي ستجري فيه انتخابات الرئاسة المقبلة مغاير تماما لمناخ يونيو 2012.

ثمة بين السكان خيبة أمل كبيرة، وحتى عداء للثورة.

جرت هجمات ضد الحركة الثورية، لا سيما الاشتراكيين الثوريين. وتم منع حركة 6 ابريل التي كانت مبادرة إلى المظاهرات المفضية إلى ثورة يناير 2011، ودائما قبل 1 مايو 2014.

زهاء 90 % من القوى السياسية مصطفة خلف السيسي. والمرشح الآخر الوحيد لانتخابات الرئاسة هو الناصري حمدين صباحي.

لهذه التطورات تأثير داخل الأحزاب التي ظهرت بعد بداية الثورة. بدأت هذه الأحزاب، لاسيما شبابها، يكتشفون أنهم تعرضوا للخداع، وأن السيسي سرق 30يونيو، وان هدفه كان إعادة نظام مبارك.

ثمة ميل انتقامي إزاء الثورة. واستعاد جهاز الأمن سيطرته على الشارع، ما جعل العديد من الشباب الذي شارك في تعبئة 30 يونيو يعارض السيسي حاليا. تلك بوجه خاص حالة حركة 6 ابريل.

بتصنيف السكان حسب موقفهم، ثمة 3 فئات:

المحبطون، وحتى اليائسون

الانتظاريون الذي يترقبون ماذا سيفعل السيسي

اقلية ترى في السيسي استمرارا لمبارك

هذه الانقسامات داخل تحالف 30 يونيو هي التي حدت بصباحي إلى الترشح لانتخابات الرئاسة. وتلك احد أسباب دعمنا له في الانتخابات المقبلة رغم ما لدينا من انتقادات إزاءه.

إحالات:

-1 ما يسمى في مصر الدولة العميقة هو مؤسسات الدولة وكل تشعباتها الوطنية و المحلية وكذا مسؤوليها (هاني حنة)

-2 يقصد بالفلول بقايا نظام مبارك

-3 استقال البرادعي من منصب نائب الرئيس غداة المذابح بحق الإسلاميين يوم 14 يونيو 2013 فيما بقي ابو عيطة حتى 27 فبراير 2014

========

هشام فؤاد صحافي مصري ومناضل مع الاشتراكيين الثوريين.

قام باستجوابه كل من هاني حنة و آلان بارون يوم 29 ابريل 2014

نشر بموقع Alencontre

تعريب: المناضل-ة

لماذا لن أقاطع الانتخابات وسأنتخب الإصلاحي حمدين صباحي

السبت 24 أيار (مايو) 2014

بقلم: وسيم وجدي

منذ أصدر الاشتراكيون الثوريون بيانهم يدعون فيه إلى التصويت لحمدين صباحي في مواجهة قائد الثورة المضادة، قرأت العديد من الاعتراضات وناقشت بعضها وزادتني كلها اقتناعا على اقتناع بضرورة التصويت لحمدين. سأحاول فيما يلي أن أشرح لماذا من شأن موقف المقاطعة أن يقوي الثورة المضادة، يقوي السيسي، ويقوي دولة مبارك. على عكس أصحاب هذا الرأي، فإن المقاطعة ليست من الثورية في شيء.

يدعو الكثيرون إلى مقاطعة التصويت باعتبار هذا "يحرج النظام دوليا"، وهذا من وجهة نظري أضعف حجة، بما لا يقاس. عن أي "عالم" نتحدث؟ وماذا سنكشف لهذا "العالم"؟ نكشف لأمريكا وبريطانيا وروسيا والصين أن هناك جزءا كبيرا من الشعب المصري لم يذهب للانتخابات!؟ وماذا يعني ذلك؟ وهل فرق هذا في تأييدهم لحسني مبارك؟ هل فرق هذا في تأييدهم لأي ديكتاتور يخدم مصالحهم؟ الغريب في هذا المنطق أنه يعتبر أن "الدول الغربية" مهتمة بالديمقراطية في مصر! غالبا من يقول بهذا لم يذق طعم العصا الكهربائية الأمريكية أو رائحة غاز الأعصاب الأمريكي. إن أي خلافات بين الطبقة الحاكمة المصرية وسيدتها الأولى الطبقة الحاكمة الأمريكية هي "مشاجرات زوجية" إذا استعرنا تعبير وزير الخارجية. اختلافات بسيطة حول أفضل الطرق لقيام الدولة المصرية بدورها المرسوم لها والذي تلعبه بكل حماس إقليميا. جدير بأصحاب هذا المنطق أن يتذكروا مساندة هيلاري كلينتون للمجلس العسكري عند ارتكابهم لمذبحة ماسبيرو إذ قالت إن أمريكا تتفهم أن المجلس العسكري يحاول أن يفعل ما لم يفعله أحد من قبله، وهو حكم البلد بدون جهاز شرطة. ولذا فإن الأمريكان عليهم أن يساعدوا الدولة المصرية على إعادة بناء جهاز شرطة. سيظل الأمريكان "يتفهمون" كل التجاوزات من جانب الدولة المصرية إن دفعت في اتجاه تحقيق الاستقرار الرأسمالي. كلما رأيتم مدرعة من المدرعات الأشبه بالخيال العلمي الجديدة للشرطة المصرية تذكروا كم "تتفهم" الولايات المتحدة ضرورة تحقيق الاستقرار والقضاء على الاحتجاجات الديمقراطية.

"تمثيلية الانتخابات"

هناك من يقول إن الانتخابات تمثيلية الترشح أو التصويت فيها ترويج للنظام أو تشويه للوعي العام. وهذا المنطق بالطبع به بعض الوجاهة، ولكنه لا يكتمل إلا إذا أضفنا أن كل الانتخابات يمكن اعتبارها تمثيليات. فالشعب فعلا لا يختار ممثليه بحرية، وعلى رأسهم بالطبع رئيس الجمهورية. فما يتحكم في الانتخابات في النهاية هي سلطة رأس المال: وسائل الإعلام، رجال الأعمال، النقود السائلة وغير السائلة والظاهرة والباطنة والخفية والمخفية، مؤسسات الدولة، شبكات المصالح، موقف الجيش والشرطة، وغيرها. وأمام كل هذه الرياح العاتية يقف المواطن البسيط المفترض أن يشعر بأن صوته في هذا الصندوق سيضع من ينوب عنه هو، في مواجهة كل هؤلاء، في كرسي الرئاسة! طبعا كل الانتخابات في ظل الرأسمالية تمثيليات. ولكن بالنسبة للثوريين، هي حلبات للصراع. هي فرص لمقاومة كل تلك القوى، لا الانتصار عليها. هي خبرات يجب المرور فيها حتى تتيقن الجماهير من أنها تحتاج إلى نظام جديد، يعبر عنها وعن مصالحها. إذا اضطرت الطبقة الحاكمة إلى إعداد وإخراج تمثيلية فعلينا أن نقف على خشبة المسرح نرفع صوتنا ضدهم. قانون تنظيم الإضرابات تمثيلية – فهل يمتنع العمال عن الإضراب باعتباره حقا لهم يقره الدستور (التمثيلية)؟ هل يمتنع المحامون عن الدفاع عن المضربين بأن القانون (التمثيلية) أقر لهم هذا الحق؟

الفائز معروف

يقولون إنها تمثيلية بشكل خاص لأنها غير متكافئة، ولأن الفائز معروف. أولا، أريد أن أقول إن الفائز غير معروف. الفائز موجود بالفعل. إنه استفتاء على رئيس الجمهورية. لقد أعلنت الدولة أن السيسي قائدها ورئيس البلاد. لقد أعلنته الجماهير التي نزلت لتفويضه، متخطين رئيس الوزراء و"رئيس الجمهورية المؤقت"، قائدا للبلاد. السيسي هو حاكم مصر الذي لا ينازعه أحد الآن. وكان التصويت على الدستور، كما كان الجميع يعلم، تفويضا ثانيا له. والآن هو يسعى للتفويض الثالث. ليزداد قوة على قوة، وشرعية على شرعية، وشراسة على شراسة. وقد رفضنا، نحن الاشتراكيين الثوريين، تفويض السيسي لما أسماه "محاربة الإرهاب" وكتبنا آنئذ إنه يريد تنصيب نفسه قيصرا على البلاد، وأن التفويض يؤدي إلى انتصار الثورة المضادة، وكنا على حق، ودعونا إلى النزول للتصويت برفض دستور السيسي لرفضنا لمواد هذا الدستور ورفضنا التفويض الثاني له، واليوم ندعو للنزول للتصويت لحمدين صباحي لمعارضة التفويض الثالث وإضعاف شوكة هذا الديكتاتور الحالي.

إنها "انتخابات" غير متكافئة؛ هي أقرب إلى الاستفتاء على السيسي، فلماذا المشاركة؟ إن تصويتنا لحمدين صباحي هو صوت احتجاجي في الاستفتاء على قائدة الثورة المضادة. والتاريخ يزخر بالحركات الاحتجاجية في الانتخابات والتصويت الاحتجاجي. إن عدم التكافؤ هذا هو تعبير عن عدم التوازن بين قوى الثورة المضادة وقوى الثورة بالأساس. والمقاطعة تزيد من عدم التوازن هذا، بأن تضعف القوى الثورية وتكتم الأصوات الاحتجاجية.

"عدد الأصوات لن يفرق"

وهل يفرق أن يثبت السيسي حكمه بنسبة أصوات مرتفعة أو متدنية؟

اسمحوا لي أن أقتبس من أوراق حملة السيسي المسربة والتي تناقش هذا السؤال وتقدم الإجابة التالية: "هذه الحملة ليست فقط لتشجيع الناخب على النزول الفعلي (أنزل ليه إذا كانت النتيجة معروفة؟)، ولكن للحفاظ على مصداقية المرشح فترة ما بعد إعلان النتائج طوال فترة رئاسته." بالضبط. هذا هو. كلما كانت الأصوات التي يحصل عليها السيسي في هذه الانتخابات/ الاستفتاء أكبر كلما زادت شرعيته وزادت قدرته على قمع الحركات الاحتجاجية والطبقة العاملة. ولذلك فإن كل صوت ننتزعه من السيسي أو نحرمه منه أو نعطيه لمنافسه يقلل من قدرته على القمع، بشكل يتناسب مع حجم هذه الأصوات. ودعوني أذكركم بأن الرئيس الوحيد التي استطاعت الجماهير انتزاعه من كرسي الحكم، بعدما ظل قابعا عليه في أواخر أيامه مشلولا لا يستطيع شيئا إلا مغازلة الجيش ورجاله "الذهب" كان منتخبا بنسبة 51 في المائة! نعم، نسبة الأصوات الحاصل عليها رئيس الجمهورية تصنع فرقا كبيرا في قدرته على الحكم.

إن التصويت في الانتخابات لا يمنحها شرعية، إلا التصويت بنعم بالطبع. إذا صوتت لحمدين صباحي في هذه الانتخابات فأنت تقلص من شرعية السيسي رئيسا وقائدا. أما إذا كنت تظن أن كل الانتخابات "غير شرعية" وأن أي انتخابات غير شرعية حيث تديرها الطبقة الحاكمة ككل، ودائما، لمصلحتها فإننا نراها صراعا للقوى، بين من ينظم الانتخابات لصالحه وبين الجماهير المسيسة التي لا تترك للطبقة الحاكمة شبرا واحدا لا تنازعها عليه حتى تنازعها في السلطة نفسها فتنزعها! إن كل انتخابات رئاسية بالنسبة لنا موقعة، وكل انتخابات برلمانية ونقابية واتحادات طلاب. كلها بالنسبة لنا مواجهات في سياق "حرب المواقع" ضد الدولة وأفكار الطبقة الحاكمة.

وبهذا المنطق يظهر أن المقاطعة في الواقع ستكون ملمحا من ملامح قوة الدولة وهيمنتها المبسوطة على جميع الصعد السياسية. فالطرف القوي هو من يستطيع أن يجعل غيره يخرج من الانتخابات قبل أن يدخلها أو يقعد عن التصويت لمنافسه. لقد كان العزوف عن التصويت في الانتخابات ملمحا من ملامح قوة دولة مبارك الفاسدة، إذ كانت الجماهير الواسعة لا ترى له بديلا. لقد كان من أهم أسس بقاء دولة مبارك (واستمرارها) هو اليأس من التغيير، والتطلع إما إلى "الخارج" أو إلى عزرائيل كقوى محركة للتاريخ. وعلى العكس كانت الانتخابات والاستفتاءات بعد الثورة أكثرها في تاريخ مصر من حيث نسبة المشاركة فيها. كانت روح الأمل والثقة في النفس والرغبة في التغيير وعدم الاستسلام قد دبت في الجماهير العريضة. فكيف ندعو إلى عكس كل هذا الآن. العودة إلى الميول التصويتية لعهد مبارك. إنك هنا بمقاطعتك تشارك في "التمثيلية" ولكن في دور المتفرج!

"الثورة لا تعرف حلول الوسط"

يقال إن سقف مطالب حمدين صباحي ليس مرتفعا بالقدر الكافي وإن "الثورة لا تعرف حلول وسط" وأن "الثورة في الشارع". وفي رأيي فإن هذا المنطق يمثل خطرا على الثورة نفسها، على فكرتها وعلى موقفها الحالي وعليها عند اندلاعها مرة أخرى! أولا كل الثورات تعرف "حلول الوسط". فالثورة الفرنسية العظمى اكتفت بإلباس لويس السادس عشر "قبعة الثورة" لمدة ثلاثة أعوام، فكان يحكم كملك ويرتدي قبعة "العوام" التي كانت قد أصبحت رمز الثورة! ولكن هذا "الحل الوسط" كما يبدو، وبدا، لا يمكن أن يستمر. ومع تجذر الثورة سعى الملك إلى الهرب فقُبض عليه وخلعت رأسه مع القبعة!

وفي الثورة الروسية قام البلاشفة بحشد الطبقة العاملة للدفاع عن حكومة كيرنسكي الوسطية التي كانت قد جرّمت الحزب البلشفي وأصدرت أوامر بالقبض على كل قياداته، وكان تروتسكي بالفعل في السجن. ولكنهم دعوا إلى الدفاع عنها على المتاريس في مواجهة جيوش الجنرال كورنيلوف الذي زحف على العاصمة لإسقاط كيرنسكي ووأد الثورة. (قال تروتسكي فيما بعد أن كورنيلوف لو كانت انتصر لكانت الفاشية كلمة روسية). كان الدفاع عن العدو كيرنسكي في هذه اللحظة ضرورة، وحلا وسطا، لوقف الثورة المضادة المسلحة والاستمرار بعدها في تعميق الثورة، وهو ما حدث وانتهى بالفعل بإزاحة كيرنسكي وانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية!

حلول الوسط هي التجسيد لتوازن القوى بين الثورة والثورة المضادة في أي لحظة من اللحظات. ولا يمكن أن تولد ثورة منتصرة. فالثورة بالتعريف عملية طويلة معقدة ومركبة، وليست حدثا يقع بين ليلة وضحاها، ولا هي ظاهرة تولد مكتملة، بل تتشكل وتتطبع ببرامج وقوة وتصميم الطبقات الاجتماعية المختلفة. إنها عملية تتألف من خطوات إلى الأمام وإلى الخلف وإلى الجنب، يتحكم فيها كلها، وفي نتيجتها توازن القوى الطبقي.

واليوم، ولا شك، الثورة المضادة منتصرة، والطبقة الحاكمة وحلفاؤها يحتفلون بالنصر على الثورة في ظل السيسي. وفي هذه الحالة نجد أنفسنا، وتجد الثورة

نفسها، في موقف دفاعي محض انحدرت فيه المطالب إلى الإفراج عن معتقلي الثورة بالأساس. بل إن أجرأ ما قامت به القوى الثورية في الفترة الماضية كان الحشد للتجمع أمام قصر الاتحادية للمطالبة بإلغاء قانون منع التظاهر!

بل إن إلغاء قانون التظاهر مطلب وسطي للغاية. دعونا لا ننسى. لماذا لم تطالب المظاهرة بإسقاط الطبقة الحاكمة التي شرعت قانون التظاهر ذاته، والدولة التي تعتقل الثوار، وتقتل المعارضين، وتعذب في السجون، وتغتصب في الأقسام؟ لماذا لم تطالب هذه المظاهرة بتأميم الثروات الكبرى وإعادة توزيع الشركات والمصانع والمستشفيات على من يعملون بها، فهم أولى بإدارتها وأولى بتوزيع ناتجها؟

هل يعني هذا أن التظاهر من أجل إلغاء قانون التظاهر كان عملا "إصلاحيا" "يشوه وعي الجماهير" ويقصر عن رفع شعارات ثورية "حقا" و"الثورة لا تعرف حلول وسط"!؟

إنه توازن القوى يا رفاق الثورة. لو شارك في تلك المظاهرة مليون مواطن لتغيرت طبيعتها لا شعاراتها فحسب. نحن الآن في موقف الدفاع، والصراع للحفاظ على القليل من مكاسب الثورة شبرا شبرا، والوقوف في وجه المزيد من الخسائر للثورة. وبهذا المعنى يكون موقف المقاطعة تسليما بالانتصار النهائي للثورة المضادة لا موقفا أكثر ثورية وراديكالية. والثوري في رأيي لا يستسلم: لا في المد الثوري ولا في الجزر الثوري.

ستظل المظاهرات والإضرابات العمالية والاعتصامات "حلول وسط" طالما لم ترفع شعار الثورة الاجتماعية وتقود الجماهير من أجل نظام اجتماعي مغاير. فهل نرفض المشاركة في أي مظاهرات أو اعتصامات إلا إذا كانت تطرح الحد الأقصى لآمالنا؟ هل يجب على الثوريين عدم التضامن مع الإضرابات العمالية التي ترفع مطالب من قبيل تحويل تبعية العمال من مقاول من الباطن إلى الشركة المؤجرة للميناء نفسها، أو تثبيت معلمي الحصة، أو صرف الأرباح المتأخرة لعمال البروبيلين، حتى يرفعوا شعارات ثورية "حقا"!؟ على العكس، نحن ندخل كل هذه المعارك "الجزئية" والصغيرة والتي تبدو في ذاتها "حلولا وسط" أو إصلاحات صغيرة جدا لأن طريق الثورة يعبده النضال من أجل الإصلاحات الجزئية مع الاحتفاظ بالهدف النهائي دائما نصب الأعين.

"الثورة في الشارع"

أين الثورة إذا كانت الثورة فقط في الشارع؟ كيف تترك "الثورة في الشارع" مواطنا يحبس لخمس سنوات لأنه يعتنق المذهب الشيعي للدين الإسلامي، أين هي "الثورة في الشارع" من القاضي الذي يحكم على 680 مواطنا بالإعدام في ثماني دقائق؟ أين الثورة من ضرب الطلاب داخل الجامعات، في الساحات وقاعات المحاضرات، بالرصاص الحي؟ أين الثورة من محاصرة قوات الجيش لعمال ميناء السخنة؟ لماذا لا تذهب "الثورة" لفك حصارهم؟ لأن "الثورة" في غاية الضعف الآن. والسؤال هو: هل نتوقف عن معارضة نظام مبارك / السيسي تماما إذا كانت الثورة بهذا الضعف؟ أم أن علينا أن ندخل كل المعارك التي نستطيع دخولها، بغرض تقوية الثورة وإضعاف الثورة المضادة؟

أما إذا كانت عملية التصويت نفسها ليس فيها بالنسبة لك ما يحمسك مثل المظاهرة، فهي بطيئة، مملة، آمنة، ليس فيها مواجهة مع الدولة، وليس فيها من سمات "الثورة" التي شهدناها في معظم المظاهرات والاعتصامات في الثورة، فجرب أن تنزل لتوزيع منشورات حملة حمدين صباحي، أو وزع منشورات ضد السيسي في الشارع، وسوف تؤكد لك الدولة والمواطنون الشرفاء ثورية ما تفعل!

"مش ح أعصر لمون تاني!"

أول ملمح من ملامح هذا المنطق: أنه منطق فردي صرف. وهو لا علاقة له إذن بمصلحة الثورة ككل ولا موازين القوى بين الطبقات المختلفة أو التحضير لبناء جبهة تدافع عن الاحتجاجات في مواجهة ثورة مضادة عاتية تأتي بقائدها رئيسا للبلاد. هذا منطق فردي بامتياز. سمعت نفس الحجة أيام مرسي/ شفيق في أجلى صورها في العبارة التالية: "أعرف أننا يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لوقف شفيق، حتى لو اضطررنا إلى التصويت لمرسي، ولكني أعلم أني لو صوتّ لمرسي لصحوت في اليوم التالي لا أطيق نفسي!" هذا هو الخلاصة الصافية لهذا المنطق الفردي. والرد عليه هو أن نفسرها ونبرز منطقها اللامبالي: أعرف أن انتخاب مرسي أفضل من وصول شفيق إلى الحكم ولكني أنا شخصيا لن ألوث يدي بالتصويت من أجل هذه النتيجة. دع الآخرين يلوثون أيديهم من أجل الثورة إن أرادوا. أما أنا فلا!!

"ماذا استفدنا من عصر اللمون من قبل؟"

هذا منطق آخر. والإجابة باختصار: استفدنا أن الثورة لم تنته وتُقتل في يونيو 2012 لو كان مرشح الدولة، آخر رئيس وزراء لحسني مبارك، انتخب رئيسا للبلاد. لقد أعلن الرجل أن الثورة للأسف نجحت، وأنه سيستدعي الجيش ليقضي على أي اعتصام أو تظاهر في التحرير. انتخاب شفيق كان سيكون إعلانا لوفاة الثورة. ولكنها امتدت لمدة عام بعد ذلك التاريخ وتعمقت كما لم تتعمق منذ بدأت، وبلغت الاحتجاجات أرقاما تاريخية قياسية: احتجاجان كل

ساعة! واحتفلت الجماهير بإسقاط مرسي الرئيس المنتخب في الليلة السابقة على نزول الشوارع!

لقد قلنا ساعتئذ إن مرسي "مرشح الضرورة" في مواجهة الثورة المضادة السافرة والتصويت لعودة نظام مبارك بأشخاصه. قلنا إن انتخاب شفيق سيحبط الطبقات الاجتماعية التي قامت بالثورة، وعلى العكس فإن انتخاب مرسي سيرفع من توقعاتها. وكان. وعلى عكس من كان يروج الأوهام حول عدم القدرة على زحزحة الإسلاميين حالما وصلوا إلى الحكم، قلنا إن مرسي يمكن إسقاطه إذا انتخب. وكان. وقلنا إن انتخابه سيعمق الثورة. وكان.

ولكن للأسف، لم يؤد إسقاطه إلى تعميق الثورة، بل إلى وأدها حية على يد الجيش الذي بايعته معظم القوى السياسية التي شاركت في 30 يونيو (ولا يمكنني في هذا السياق إلا أن أذكر بموقفنا في ذلك الحين الذي تلقينا بسببه كالعادة وابلا من السباب والاتهام "بشق الصف الثوري" عندما دعونا في بياناتنا السابقة على 30 يونيو إلى تشكيل تكتل سياسي يعارض الدعوة لتولي الجيش بعد إسقاط مرسي، والدفع باتجاه تحقيق مطالب الثورة، والدعوة إلى إضراب عام، والاعتصام في الميادين). ولكن يبدو أن معظم من كان قد "عصر اللمون" من قبل قد خرج بالدرس الغلط. وعدنا إلى المسار الذي كان انتخاب شفيق سيضعنا فيه: والآن جربوا أن تقولوا لضابط شرطة: وريني الكارنيه!

معيارنا في انتخاب رئيس

وفي سياق عصر اللمون أيضا ينبغي أن أشرح موقف الماركسيين الثوريين تاريخيا من اختيار رئيس الدولة: نحن لا نختار ممثلا لنا، ولا نختار من "يستحق إنه يمسك بلد بحجم مصر وقدرها"، ولا عمرنا فكرنا في عصر اللمون بمنطق أن هذه هي نتيجة الثورة النهائية ونختار رئيسا أتت به ثورة يناير: إن المعيار الذي يتوخاه الماركسيون الثوريون في اختيارهم من يصوتون له هو كيف ستؤثر نتيجة هذه الانتخابات على إمكانية النضال من أجل الثورة الاجتماعية وتغيير المجتمع والدولة ككل. هل انتخاب فلان سيؤخر الثورة، هل انتخاب فلان سيقضي على الثورة تماما؟ هل انتخاب فلان سيسمح بإمكانيات للنضال ضده أم لا. وأقولها ثانية: هل انتخاب فلان سيسمح بإمكانية النضال ضده وتنظيم العمال وتنظيم الاحتجاجات أم لا؟ وقد كان هذا جزءا من منطقنا في الدعوة للتصويت ضد شفيق ولصالح مرسي، ويعد جزءا من منطقنا في الدعوة للتصويت ضد السيسي ولصالح حمدين.

"لا فرق بين حمدين والسيسي"

واستكمالا لمنطق "أنا مش ح أعصر لمون تاني"، تأتي حجة أن لا فرق بين الاثنين، أو أن لا فرقا كبيرا بينهما. وهذا في وجهة نظري أخطر الحجج وأكثرها ضررا. وذلك لأن عدم التفريق بين الإصلاحي، مهما كان متذبذبا أو متراوحا، وقائد الثورة المضادة يأتي في صالح قائد الثورة المضادة، ويقلل من خطره إلى أقصى حد. أن تمحو الفارق بين من وضع قانون منع التظاهرات ويعتقل الثوار على أساسه ويطلق النار على التظاهرات السلمية بذريعته، وبين من يطالب بإلغاء هذا القانون ويطالب بإطلاق سراح معتقلي الثورة، يُعد مساندة للأول. أن تقلل من شأن من يطالب بعودة الشركات المخصخصة إلى القطاع العام ومن كان مديرا للمخابرات في عهد مبارك يحمي نظامه ويحمي شخصه ويصارحنا الآن، حين يحنو علينا بكلامه، بأننا جميعا سندفع ثمن كل ما نحصل عليه، ومن بالفعل أصدرت حكومته، وأعني حكومته، قانونا تمنع الطعن في فساد العقود التي تبرمها مع رجال الأعمال، لا يصب إلا في صالح من برنامجه حماية الفساد وزيادة استشرائه.

هذا المنطق فاسد في أساسه وفي تبدياته. سيظل هناك فارق كبير حتى بعد الانتصار النهائي للثورة الاجتماعية بين الإصلاحيين وأعداء الثورة الصراح (وهم غالبا ما يأتون من صفوف جيوش النظام).

يجب على الثوريين الاصطفاف مع الإصلاحيين في مواجهة الثورة المضادة السافرة. يجب أن نعرف أن الإصلاحيين هم منافسو الثوريين على وعي الجماهير وعلى تنظيمهم، ونمو التنظيم الثوري وانتشار الأفكار الثورية تعني إزاحة الوعي الإصلاحي في صفوف الجماهير، ولا سيما الطبقة العاملة؛ بينما الدولة هي عدو الثورة، وهي عدو الإصلاح في ذاته. يجب أن نفرق بين المنافس والعدو.

"حمدين هلل لجرائم السيسي"

يقول بعض الرفاق من أخلص الثوريين إن المشكلة في حمدين صباحي ليس أنه إصلاحي ولكن أنه هلل للسيسي من قبل، وبارك مذبحة رابعة، ولا يزال في منافسته السيسي يأتي بكلمة نقد، من طرف خفي، يتلوها كلمتان من الغزل السياسي. وهذا صحيح. ويجب ألا نغطي على هذه الأخطاء الكبرى أو نتوقف عن نقدها.

حمدين صباحي ليس ثوريا بمقاييس الاشتراكيين الثوريين. هو يريد إدخال بعض الإصلاحات في الدولة تصب في النهاية لصالح الطبقات المتوسطة. وهو، لانتمائه الطبقي فكريا وسياسيا وإيمانه بنموذج التنمية الدولتية، من الطبيعي أن يتذيل إحدى القوى الأساسية في المجتمع: يعلو مع مد الثورة ويهبط

ويتذيل السيسي مع جزرها.

وأسوأ ما يفعل الثوري هو أن "يرسم الإصلاحيين باللون الأحمر" – أي أن نضفي عليهم من الثورية ما ليس فيهم. ولكن لا يمكن أن نتغافل عن أن التحالف الواسع الذي دعم "خارطة الطريق" قد تشرّخ بسبب ممارسات الثورة المضادة وبدأت هذه الشروخ تظهر في الانتخابات. فنجد التحالف الشعبي الاشتراكي والدستور والكرامة وراء حمدين صباحي في مواجهة السيسي. بل إن "تمرد" نفسها انشقت على نفسها وذهبت قياداتها الأكثر انتهازية وراء السيسي، جناحا "شبابيا"، والكثير منها وراء حمدين ويعارضون العسكر في الحكم.

نحن ندين موقفه من مذبحة رابعة، كما ندين كل من تواطأ وتعامى عنها، من يساريين وليبراليين جميعا. والكل يعرف أننا، الاشتراكيين الثوريين، أدنّا تلك المذبحة في وقتها، ورأيناها جزءا من الثورة المضادة. ولكننا أيضا لا يجب أن نمحو الفارق بين من قام بالمذبحة وبين من سكت عليها. هذا يعيدنا مرة أخرى إلى منطق "من قتل الثوار في محمد محمود ليس بأسوأ ممن قال علينا بلطجية في ذلك الحين." طبعا الفارق كبير.

وهنا نأتي إلى أهم فارق بين الاثنين، وهو القوى الاجتماعية والسياسية التي يمثلها كل منهما. وهو ما لا يمكن التعامي عنه. السيسي يمثل ويجسد وحدة الطبقة الحاكمة في شخصه (ومن ثم تأليهه مهما ضؤلت مواهبه وتوارت قدراته!)، ويمثل المخابرات بجميع أنواعها والأجهزة الأمنية، وبيروقراطية الدولة، والقضاء الفاسد، وكبار رجال الأعمال، والمسؤولين الفاسدين، وشبكات احتكار قوت الشعب، وشبكات البلطجية / المواطنين الشرفاء التي طالما استعملتهم الشرطة في حماية الدولة، وفلول مبارك أجمعين، و"خبراء" مبارك كلهم، والطبقات العليا جميعا التي أصابتها الثورة بصدمة سياسية حادة من يومها الأول وملأتهم رعبا من القوى الشعبية التي سيطرت على الشوارع ورفعت شعارات معادية لها بشكل مباشر "عيش حرية عدالة اجتماعية"، وشرائح الطبقات المتوسطة التي أنهكتها الثورة ولم تقدم لها شيئا، وأصحاب المحال والبرجوازية الصغيرة التي خسرت من عدم الاستقرار الذي صاحب الثورة. السيسي يمثل تحالفا سياسيا بين شبكات الحزب الوطني وقيادة الجيش والأجهزة الأمنية والسلفيين ممثلين في حزب النور. كل هؤلاء يريدون عودة الحال إلى ما كان عليه؛ ولكن هذا الحال لن يعود دون القتل والتقتيل. فعودة نظام مبارك بعد ثورة يناير ثمنه الدم. ولا لبس لديهم جميعا في ذلك. وأول من يعرف ذلك قائدهم وممثلهم.

حمدين صباحي يمثل بعض شرائح الطبقات المتوسطة الراغبة في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية ربما تحسن من أوضاعها. ويتوجه حمدين بخطابه إلى الثوريين و"الغلابة" بوجه عام والعمال والفلاحين والصيادين واعدا إياهم بإصلاحات مباشرة محاولا أن يكون ممثلا لهم طالبا أصواتهم ومساندتهم.

كيف يساوي أحد بين الاثنين؟

كيف نقول إن المنافسة بينهما، ولو على صوت واحد، معركة لا ناقة لنا فيها، كثوريين، ولا جمل!؟

إن مثل هذا المنطق يصب حتما في مصلحة السيسي ويقوي الثورة المضادة، بصرف النظر عن عبارات الرطانة الثورية، وبغض النظر عن حسن النوايا.

الوقوف في وجه السيسي واجب ثوري

يجب على الثوريين الوقوف في وجه انتخاب السيسي، وتأييد منافسه الإصلاحي تأييدا نقديا، والاحتفاظ بحق نقده في كل لحظة وعلى أي مستوى، ومحاولة دفعه إلى تبني مطالب الثورة الأكثر راديكالية في هذه اللحظة. إن القعود عن هذه المعركة ترسيخ لبطش القيصر الجديد، واستسلام كامل أمام انتصار الثورة المضادة.

إن حصول المرشح الإصلاحي على نسبة معتبرة من الأصوات في مواجهة قائد الطبقة الحاكمة سيعتبر خطوة صغيرة جدا إلى الأمام في معركة تدافع فيها الثورة عما تبقى من روحها. ستكون هذه النسبة من الأصوات غصة في حلق الديكتاتور الكبير، وربما نقطة انطلاق لتشكيل معارضة قوية لحكمه.

إن استبداد السيسي بالحكم ليس نهاية التاريخ، بل هو بداية جديدة. وسوف تنقشع عنه الهالة التي رسمتها الأيادي والعقول التي تبحث عن مخلص، وسوف تعرف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة من عدوها الأول، ليس من خلال الدعاية ضد السيسي فحسب (وبالتأكيد ليس من خلال مقاطعة الانتخابات)، بل من خلال تجربتها الخاصة في ظل حكمه وتحت نير سياساته التي أجبرتهم مثيلتها على الثورة من قبل، وعندئذ إذا سئلتم أيها الثوريون لماذا لم تعارضوا انتخاب السيسي ولماذا لم تحذروا من انتخابه وتساندوا بديلا له، أتمنى ألا تردوا "لم نكن نرى بينه وبين الإصلاحيين فرقا".

/http://revsoc.me/politics/24796

المحامية التي حملت الحرية إلى السجن.. وخرجت مثقلة بهمومه

الجمعة 26 أيلول (سبتمبر) 2014

بقلم: مصطفى بسيوني

ماهينور المصري لـ»السفير»: ثورتنا مستمرة ضد الظلم بكل أشكاله

السجين السياسي في مصر ليس حالة فريدة، فالآلاف ألقت بهم أقدارهم أو أفكارهم أو مواقفهم خلف الجدران. حتى وجود فتاة عشرينية لم ترتكب جرماً واضحاً في السجن أصبح أمراً مألوفاً في مصر. ولكن ماهينور المصري تبقى حالة فريدة بين السجناء في مصر، فـ»ماهي» كما يناديها أصدقاؤها، حبست بموجب قانون التظاهر، بعد مشاركتها في تظاهرة نظمت في كانون الأول الماضي في ذكرى استشهاد خالد سعيد، الشاب الذي لقي حتفه جراء التعذيب على أيدي الشرطة قبل الثورة وكان موته أحد أسبابها.

وبمجرد أن دخلت السجن، بدأت ماهينور بتقديم صورة عما شهدته في السجن من قهر واضطهاد لهؤلاء المغمورين الذين لا يأتي أحد على ذكرهم... وفور خروجها من السجن استأنفت نضالها من أجل تحرير باقي السجناء.

استهلت «ماهي» خروجها من السجن ببدء إضراب عن الطعام للمطالبة بالإفراج عن باقي السجناء. وتتحدث عن إضرابها هذا لـ»السفير» قائلة: «الإضراب عن الطعام بالطبع ليس الآلية الوحيدة للاحتجاج، ولكنه واحدة من آليات عدة سيتم استخدامها. الإضراب عن الطعام هو سلاح المساجين الأساسي، لأنهم محرومون بطبيعة الحال من أي عمل احتجاجي آخر، لذا، فإن إعلاني الإضراب عن الطعام هو إعلان بأننا أيضا ما زلنا سجناء. أعلم أن قبول استشكالي جاء لتجميل وجه النظام، ولهذا أردت أن أقول إنني ما زلت مسجونة حتى يخرج كل المعتقلين».

ماهينور التي تنتمي إلى حركة «الاشتراكيين الثوريين» خرجت من السجن وهي أكثر يقينا وتماسكا وإصرارا على الأفكار التي سجنت من أجلها، وتشرح ذلك قائلة: «السجن مثل المجتمع تماماً. طبقي والظلم به ظاهر. تم إيداعي في عنبر الأموال العامة... من الاسم ظننت أنه لكبار الفاسدين لكن اتضح أنه لضحايا النظام. قابلت هناك السيدات الغارمات اللاتي دخلن السجن بسبب الاستدانة لتجهيز بناتهن للزواج، أو لدفع مصاريف علاج أزواجهن، ومن يعرفن شعبيا بالكاحولات، وهن من يتم دفع مبالغ مالية لهن لا تتجاوز مئات الجنيهات ليصبحن ملاك عقارات وهميين، أي على الورق فقط، ليهرب الملاك الحقيقيون من السجن، ويتحملن هن أحكاما بالسجن بدلا منهم».

وتضيف: «السجن كان خدمة لي، فعندما تحبس مع مظلومات تعرف انك في المعسكر السليم، وأن المعركة يجب أن تستمر ضد كل أشكال الظلم، وليس ضد أشكال الاستبداد السياسي فقط، وبأن لا وقت للإحباط، وأن النظام الحاكم مجرم ليس فقط بسبب تلوث يديه بدماء الأبرياء، ولكن بسبب انحيازه للاغنياء واضطهاده للفقراء».

وكما حملت ماهي الحرية إلى السجن، فهي حملت معها السجن وهمومه وهي تغادره، ليصبح شغلها الشاغل السيدات اللاتي خلفتهن وراء الجدران. وتقول: «أعلم ان الحل الوحيد لحل مشاكل السجينات الأخريات يكون عبر تحقيق أهداف الثورة، ولكن حتى تنتصر الثورة يجب أن يتم تسليط الضوء على تلك القضايا، وسنضغط بكل الطرق لتغيير القوانين وإخراج الغارمات والإكمال في حملة ضد الإعدام».

السجينات بادلنَ «ماهي» تضامنها، فعندما قررت الاضراب عن الطعام في السجن، قررت الكثيرات منهن الإضراب معها لدعم معركة الأمعاء الخاوية، حتى أنها قررت التراجع خشية تأثر بعضهن ممن لا تحتمل صحتهن الإضراب.

تعرف ماهي دور حملات التضامن في تحريرها، ولكنها تشير دائماً لهؤلاء المحرومين من التضامن أو الاهتمام: «كانت بعض أخبار التضامن تصلني وليس كلها، وكانت تصلني متأخرة، وكنت أخشى من شخصنة القضية لأني ما زلت أرى نفسي محظوظة أكثر من آلاف المعتقلين الذين لم يحظوا بهذا الاهتمام، خاصة هؤلاء الذين لا تحمل قضاياهم طابعا سياسيا، وأتمنى ان نستمر حتى الإفراج عن المعتقلين جميعا».

تبدو الأوضاع مختلفة كليا عما كانت عليه عندما اندلعت الثورة وفجرت معها آمال التغيير، ولكن ماهي تتلمس في تلك الظروف الأمل، وتقدمه لمن شاركوا فيه بالأمس لتشرح ببساطتها التي عرفها كل من تحدثوا إليها: «هذا النظام يعلم أنه بسبب سياسته الاقتصادية التي تخرج من وصفات البنك الدولي، يعصف بحقوق الفقراء، لذا فهو يخاف أن تفلت منه الأمور، فيريد استعادة دولة (حسني) مبارك بالكامل، ولكن من ناحية أخرى بسبب جرائمه فهو يستطيع تطبيق الصورة التي يريدها أسياده في الغرب، فيتم القمع بشدة ولكن تحت غطاء الاستقرار. هكذا يتم الإفراج عن بعض السجناء بعد أن يتم بروزهم، وإثارة قضاياهم على نطاق واسع، ويبقى الباقي في السجن».

وتضيف: «تبدو الثورة في أضعف أحوالها، ولكن الخصم أيضا ليس قويا، ولا يملك سوى خطاب الحرب على الإرهاب... كل هذا يعني أن ثورة مقبلة ستقوم، ولذا يجب أن يستعد المعسكر الثوري، ويجب ان تبنى جذور وأن لا يقتصر خطابنا على ما نراه من أولوياتنا ولكن ما نراه من أولويات الجماهير».

بعد يومين من خروجها من السجن توجهت المحامية ماهينور المصري إلى محكمة استئناف الرمل في الإسكندرية لتطالب بإطلاق سراح رفاقها في القضية. وقبل أن تبدل ملابس السجن كانت تخطط للدفاع عن المظلومات اللواتي التقت بهنّ بالسجن.

تعرف ماهي أنه عندما تتعذر إزالة السجون فليس اقل من حمل نسائم الحرية إلى داخلها، وحمل همومها إلى خارجها

تاريخ المقال: 42-90-4102

مصر الحره